قال اقول

معہ حاشیہ

القول المعقول

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ — کوئٹہ
فون: ۷۲۲۶۴

قال اقول

معہ حاشیہ

القول المعقول

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ ــــ کوئٹہ
فون: ۷۲۲۶۴

واما نفس المسمى وانما زاد لفظ الاسم على هذا التقدير لدفع وهم حمل هذا القول على اليمين الامر الثالث الرحمن عند البعض علم للذات الواجبة كلفظ الله فانه لا يستعمل فى غيره تعالى فيكون الرحمن يدلا من الله فى التسمية كما نعتا له عند الاكثر هو نعته لا يستعمل فى غيره تعالى ولذلك قدم على الرحيم واما قول الشاعر لمسيلمة الكذاب سمانت غيث الورى لا زلت رحمانا فكفر لاجل الرابع انما عقب الرحمن بالرحيم للتاكيد عند من يقول باتحادهما معنى ولافادة الرحمة فى الدنيا والعقبى عند من يقول باختلافهما وما قيل من انه لما سمى مسيلمة بالرحمن قال الله تعالى الرحمن الرحيم جمعا بين الصفتين لم فباطل فان البسملة قبل تسمية مسيلمة بالرحمن الامر الخامس انما بدا كتابه بالبسملة امتثالا بالحديث الشريف قال فى التعليق العجيب بحل حاشية الجلال المنطق التهذيب

لله قوله الحمد لله الخ وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والمراد من الوصف الوصف اللسانى ومن الجميل الجميل الاختيارى لكونه صفة الفعل الذى هو انما يكون بالاختيار والفرق بينه وبين المدح ان المدح اعم الاختيارى وغيره بخلاف الحمد فانه مختص بالاختيارى فلا يقال حمدت اللؤلؤ على صفائها مثلا بل يقال مدحتها هذا ما فى حاشية الكشاف وقيل لا فرق بينهما فى التعميم وقيل المدح مخصوص بالاختيارى واما الفرق بين الشكر والحمد فهو بطريق العموم والخصوص من وجه فان الشكر متعلق الاول خاصا وهو النعمة وموردة عاما اعنى اللسان او غيرها ومتعلق الثانى عاما وهو النعمة او غيرها ومورده خاصا اعنى اللسان فعلى هذا المواد التى يتحقق العموم والخصوص من وجه بينهما ثلثة لانه اذا كان الثناء باللسان على النعمة يتحقق الشكر والحمد فهذه المادة اجتماعية واذا كان بغير اللسان بان يكون بافعال الجوارح على النعمة يتحقق الشكر بدون الحمد فهذه المادة افتراقية من جهة واذا باللسان على غير النعمة يتحقق الحمد بدون الشكر فهذه المادة افتراقية من جهة اخرى واللام فيه اما للجنس او للاستغراق فختار السيد الجرجانى الثانى كما حققه فى حاشية شرح التلخيص من ان الاستغراق اولى لشمول جميع الافراد وافادته ثبوت جميع افراد مدخولها وقال بعضهم بالاول لانه يفهم عند الاطلاق وهو المختار عند الزمخشرى والحق ان الاختلاف لفظى فان مراد القوم بقيدين واحد اعنى اختصاص جميع افراد الحمد له تعالى والمراد بالحمد اما المعنى المصدرى وهو ما يعبر عنه بالفارسية ستودن او الحاصل بالمصدر وهو ما يعبر عنه بستائش وهو اما مبنى للفاعل اعنى الحامدية او المفعول اعنى المحمودية ومعنى ان جميع المحامد ازلية كانت فما سواها من كل من يصلح صدورها عنه لكل من كانت فى حقه انما هى له جل وتعالى قال فى التعليق العجيب لمولانا عبد الحليم اللكنوى يمكن ان يقرء الحمد لله بكسر الدال باتباع اللام او بضم اللام اتباعا بالدال من حيث انهما يستعملان معا بمنزلة كلمة واحدة ۱۲ لله قوله لله الخ هو علم للذات الواجبة الوجود وقيل اسم المفهوم كلى واجب الوجود المستحق للعبودية فيكون كليا منحصرا فى فرد واحد لكن الحق هو الاول لانه مشعر بالوحدانية بخلاف الثانى فانه فيه شائبة التعدد وهو منافى للوحدانية المطلقة ۱۲ لله قوله الواجب اى اعم المفهوم اما ان يكون وجوده ضروريا او عدمه محالا او يكون عدمه ضروريا ووجوده محالا او لا يكون كلاهما ضروريين كما ليس بمحالين فالاول يقال له الواجب كالبارى عز مجده والثانى يقال له الممتنع كشريك البارى تعالى عنه والثالث يقال له الممكن الخاص كباقى الموجودات وقد يطلق الامكان بالاشتراك اللفظى على سلب الضرورة من احد الطرفين وينقسم الى الامكان العام المقيد بجانب الوجود مع سلب الضرورة عن العدم والى الامكان العام المقيد بجانب العدم مع سلب الضرورة عن الوجود ويعم الامكان العام المفهومات الثلثة من الواجب والممتنع والممكن الخاص المراد ههنا هو الامكان الخاص بقرينة المقابلة بالواجب والممتنع ۱۲ لله قوله الواجب الخ اعلم ان الموجود لا يخلو اما ان يكون وجوده واجبا له اولا فالاول هو الواجب والثانى الممكن وان امتنع وجوده لذاته فان قيل لا يستقيم ان يكون اسم الفاعل (باقى ص ۳ پر)

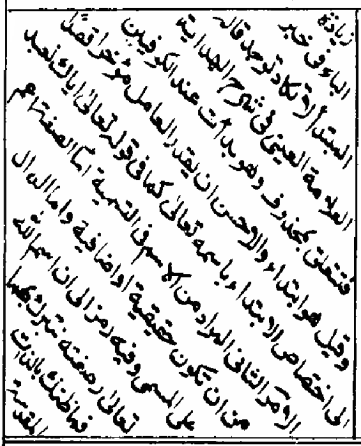

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الْوَاجِبُ

(صد سے بقایا) ههنا بمعنی الحال والاستقبال لان وجوب وجوده مستمر لا یختص بزمان دون زمان واذا لم یستقم کونه بمعنی الحال والاستقبال فکیف یصح کونه عاملا والحال ان ذلک من شرائط عمله قلت اسم الفاعل فیما نحن فیه بمعنی الاستمرار وهو مما یجوز اعماله کما یجوز الغائه ولیس بمعنی الحال والاستقبال لعدم صحة المعنی ولا بمعنی الماضی لعدم صحته هذا توضیح ما فی شرح حکمة العین وحاشیة الصادق ١٢ قوله باختیاره ای بمشیته المتعلقة بترک الفعل واتیانه من الشر والخیر کما هو مذهب جمهور المتکلمین بان الله تعالی قادر علی جمیع الممکنات وافعالهم وفاعل مختار فی الکل ابتداء اعلم ان الاختیار عند المتکلمین صفة من شانها صحة الفعل والترک عن موصوفها بمعنی ان شاء فعل وان شاء لم یفعل فالمعنی ان الخیر والشر کله صادر عنه تعالی باختیاره لا بالایجاب فالاختیار ههنا بمعنی فی مقابلة الایجاب لا کما تقوله الفلاسفة ولا کما اختلفت فیه المعتزلة فی افعال العباد وما فهموا ان الامکان لیس من شانه الایجاد وان خلق القبیح لیس بقبیح وانما القبیح کسب القبیح ١٢

وُجُودُهُ الْمُمْتَنِعِ نَظِيرُهُ الْمُمْكِنِ سِوَاهُ وَغَيْرُهُ
الصَّادِرُ بِاخْتِيَارِهِ شَرُّهُ وَخَيْرُهُ وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى

لله قوله وجوده آه مرفوع علی انه فاعل لاسم الفاعل وما قال المولی الصادق ان اسم الفاعل انما یعمل اذا کان بمعنی الحال او الاستقبال فلعمری انه اشتباه فان النحاة انما اشترطوا ذلک الشرط فی عمل اسم الفاعل فی المفعول به لا فی عمله فی الفاعل قال الشیخ الرضی فی شرح الکافیة ذیل قول ابن الحاجب ویعمل عمل فعله بشرط معنی الحال او الاستقبال والاعتماد آه انما اشترط فیه الحال والاستقبال للعمل فی المفعول لا فی الفاعل کما ذکرنا فی باب الاضافة انه لا یحتاج فی الرفع الی شرط زمان انتهی وقال فی بحث الاضافة اللفظیة واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فی مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء کانا بمعنی الماضی او بمعنی الحال او الاستقبال اذ لو یکونا لاحد الازمنة الثلثة بل کانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار آه ثم قال بعد عبارة لا تعلق لها بهذا المقام ویعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع فی غیر السبب بمعنی الاطلاق کانا او بمعنی احد الازمنة الثلثة آه وهذا کله صریح فی عدم اشتراط الرفع وتصریحات النحاة فی ذلک متوافرة لیس فی نقلها کثیر نفع ولعله لم یتیسر للمولی المذکور نظرها واغتر بظاهر عبارة الکافیة فراجعها وانت تعلم ان الشجرة تنبئ عن الثمرة ١٢

لله ای البراءة من العیوب البشریة

لله قوله سواه الظاهر من السیاق والسیاق ان الضمیر راجع الی الواجب لکن یرد علیه بحسب ظاهر اللفظ ان یکون الممتنع ایضا ممکنا خاصا وانه باطل ولو رجع الضمیر الی النظیر لزم ان یکون الواجب ممکنا خاصا والجواب ان الحق ان الضمیر راجع الی الله تم ولا یلزم ان یکون الممتنع ممکنا لان قوله الممکن سواه وغیره لما کان مقابلا لقوله الممتنع آه لو یتنا وله ولو اجع الضمیر الی النظیر لا یلزم ان یکون الواجب ممکنا لمثل ما قلنا وقیل ان المراد من الغیر مصطلح المتکلمین وهو الموجود الخارجی والممتنع لیس موجودا فی الخارج بل لا فی الذهن ایضا فان المحال لیس له صورة لا ذهنا ولا خارجا کما قرر حقق ذلک ان ترجعه الیهما بتاویل کواحد والجواب الاول اربط بالسیاق و فی کل خیر ١٢

لله قوله باختیاره آه اعلم ان الاختیار والارادة صفتان زائدتان علی العلم والقدرة عند جمهور المتکلمین والعلم عندهم صفة بها یحق المذکور من قامت تلک الصفة به والقدرة عندهم صفة من شانها صحة التاثیر والایجاد من الفاعل وهذا عندمن اثبت التکوین صفة زائدة وفسر التکوین بانها صفة من شانها الایجاد بالفعل ومن انکر التکوین فسر القدرة بانها صفة من شانها الایجاد والارادة عندهم صفة غیر العلم والقدرة توجب تخصیص احد المقدورین بالوقوع فی وقت دون وقت والاختیار عندهم صفة من شانها صحة الفعل والترک عن موصوفها بمعنی ان شاء فعل وان شاء لم یفعل علی ما اثبته الشیخ الاشعری لا بمعنی ان شاء فعل وان لم یشا لم یفعل وقال القاضی البیضاوی ان الاختیار اخص من الارادة فانه جعل مع التفصیل اقول اخذ القاضی الاختیار بمعنی الایثار ففسره بما فسره ولیس ذلک المعنی مرادا ههنا بل الاختیار ههنا بمعنی فی مقابلة الایجاب وقد مر تفسیره لان الشر انما هو صادر عن الله تعالی باختیاره بالمعنی الاول لا بالمعنی الثانی فحاصل الکلام ان الخیر والشر کله صادر عنه تعالی باختیاره لا بالایجاب کما تقوله الفلاسفة ولا ان افعال العباد مخلوقة له هو کما اختلفت فیه المعتزلة وما فهموا ان الامکان لیس من شانه الایجاد وان خلق القبیح لیس بقبیح وانما القبیح کسب القبیح والضمیران فی قول الشارح شره وخیره الظاهر من سیاق الکلام انهما راجعان الی الله تعالی بادنی ملابسة وهو انهما مخلوقان له ورجوعهما الی الممکن ظاهر بحسب المعنی بعید بحسب اللفظ هذا ما یهمنا ایراده للمبتدی وان شئت تفصیل حقائق تلک الصفات فارجع الی المبسوطات من کتب الکلام هذا ١٢

لله قوله الصلوة اعلم ان الصلوة اسم للمصدر وضع موضع المصدر فی وقوعه مفعولا مطلقا ولا یستعمل مصدره فیقال صلیت صلوة ولا یقال صلیت تصلیة والفرق بین المصدر واسمه ان الاول حدث (باقی صفحہ پر)

(ص ۳ س) ويشتق منه الفعل بخلاف الثاني هذا ما قال في الحاشية نفع الصلوة اما حقيقة في الدعاء ومجاز في الاركان المخصوصة او بالعكس والفرق ان الاول اطلاق لغوي والثاني شرعي واما حقيقة او مجاز مرسل في الاركان المخصوصة واستعارة في الدعاء وعلى كل تقدير من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن العباد دعاء ۱۲

قوله على رسوله الخ في تفسير الرسول اختلاف قيل الرسول انسان بعثه الله لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب شريعة متجددة او كتاب ناسخ فهو نبي فعلى هذا الرسول اعم من النبي وقيل من كان صاحب شريعة متجددة فالنبي اعم منه ايضا وقيل الرسول من كان معه كتاب والنبي من لا كتاب له فعلى هذا فالنسبة بينهما التباين وقيل من انزل عليه كتاب والنبي اعم قال السيد السند في شرح المواقف الرسول نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب له على العرش وشريعة من قبله وقيل بينهما مساواة لكن المشهور بين الاقوال ان الرسول خاص والنبي اعم ۱۲ **قوله** على رسوله آله اعلم ان النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام ثم قيل ان بينه وبين الرسول مساواة ويرد عليه ان عدد الانبياء كما ورد في بعض الروايات مائة الف واربعة وعشرون الفا وعدد الرسل كما عن ابي ذر عند ابن حبان ثلثة مائة و ثلثة عشر فكيف المساواة وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب شريعة متجددة او كتاب ناسخ فهو نبي ايضا وعلى هذا الرسول اعم من النبي وهذا مع مخالفة ما روى مخالف الظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الاية وقيل الرسول من كان صاحب شريعة متجددة والنبي اعم فيه ما قال القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسمعيل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكان رسولا نبيا فانه يدل على انه لا يلزم للرسول شريعة متجددة فان اولاد ابراهيم عليه السلام انما كانوا على شريعته وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه ويرده ايضا قوله تعالى وكان رسولا نبيا وقيل الرسول من انزل عليه كتاب والنبي اعم وهذا القائل ايضا يقول بالعموم والخصوص بينهما لكن وجه التخصيص عند القائل الاول كون الرسول صاحب شريعة متجددة وعند ذلك القائل كونه منزلا عليه الكتاب ورد بان عدد الرسل كما مر عن ابي ذر عند ابن حبان ثلثة مائة وثلثة عشر وعدد الكتب السماوية على ما روى عنه ايضا مائة واربعة فكيف يشترط ذلك و احتمال تكرر النزول لا عبرة به وقال السيد السند في شرح المواقف الرسول نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل او بمتابعة شرع من قبله تم كلامه ويرد عليه خروج اسمعيل عليه السلام من الرسول مع انه رسول بالنص بل في هذه العبارة خدشة لفظية اخرى وهو في قوله الرسول نبي آه وهكذا وقع القيل والقال فقائل بالمساواة وقائل بخصوص الرسول وعموم النبي وقائل بالعكس وقائل بالمباينة والمشهور من بين هذه الاقوال هو خصوص الرسول وعموم النبي وقال الشيخ المفسر الجلال المحلي في تفسير قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول هو نبي امر بالتبليغ ولا نبي اي لم يؤمر بالتبليغ انتهى قال الشيخ سلام الله بن شيخ الاسلام الدهلوي وتعريفهما اي الرسول والنبي بما عرفه اي الشيخ المحلي ارتضاه كثير من العلماء اذ هو اولى مما هو المشهور آه اقول وفي ولا نبي اي لم يؤمر بالتبليغ ايضا بعد هذا كلام مهم ولم يجد نقلا يحسم الاشكال بحذافيرها وكان يدور في الخلد توجيه يزيل الاشكال لكن رعاية الادب وقصور الباع ودروس الرباع لا يرخص تركه هذا والله سلمهم الصدق والصواب ۱۲ **قوله** اما آه كلمة اما هاهنا للاقتضاب المشوب بالتخلص والفاء في جوابه لتضمنه معنى الشرط فان تقدير الكلام مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة فان كتاب آه وقال مولانا ميرابو البقاء في حاشية ذلك الكتاب انه وقع العبارة في بعض النسخ هكذا او بعد فان آه وقال وعلى هذا الفاء تتقدير اما في نظم الكلام انتهى محاصله اقول اصله ما وقع عن السيد السند في شرح المفتاح ان الفاء اما لتوهم اما في نظم الكلام او على تقديرها ثم تبعه كل من جاء بعده والحق انه ليس هكذا كان توهم اما لم يعتبره احد من اهل العربية واما تقديرها فمشروط بكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبله او مفسرا له قال الشيخ الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوة فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فاضرب بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة انتهى وهو صريح في اشتراط تقدير اما بهذا الشروط ولم يوجد (ص ۴ س)

رسوله محمد الذي انتشر به نهيه وامره

امّا بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراسخين

(صلے سے آگے) هذا الشرط ههنا فالوجه ان يقال ان بعد من الظروف الزمانية قد يتضمن معنى الشرط فالفاء للجزاء قال الرضي ايضا في مبحث حروف الشرط واما قوله واذا الم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا واوقوله واذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فللجزاء الظرف بجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية انتهى كلامه صرح بما ذكرنا الفاضل اللاهوري في حواشي الخيالي والمولى المحقق جمال بن نصير في حواشي الفوائد الضيائية هذا ۱۲ ۵ كلمة اما ههنا لمجرد الاستيناف لا للتفصيل ۱۲ ۵ قوله اما بعد الخ اى مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة فان كتاب الخ وبعد من الظروف المبنية المقطوعة عن الاضافة فهو مبني على الضم لانه قاعدة فيه عند الانقطاع عن الاضافة -

۵ قوله ابهرى الخ جعفر معرب آب هر بمعنى ماء الرحى وهو بلد عظيم بين قزوين وزنجان وبليدة بنواحي اصفهان قوله اوراقا الخ لعله من قبيل ارادة المحال وذكر المحل لان المكتوب هو النقوش في الكتاب ۱۲ ۵ في القاموس الابهر لجعفر بلدة فقال في المنتخب المشهور ان اسم البلدة بالتحريك وسكون الهاء ۱۲ ۵ قوله لما من الظروف الزمانية بمعنى اذ يليه فعل ماض لفظا او معنى يضاف اليه وليستعمل استعمال اداة الشرط في جمع الجملتين بعده وسببية مضمون الاولى لمضمون الثانية وليس حينئذ حرف شرط كلو كما توهم بعضهم كان استعماله في الامور الكائنة لا فيما هو على خطر الوجود قال سيبويه عجب الكلمات كلمة لما اذا دخلت على ماض كانت ظرفا بمعنى اذ واذا دخلت على المضارع كانت حرفا جازما كلو واذا دخلت على غيرهما كانت للاستثناء بمعنى الا كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وجوابه فعل ماض غالبا بدون الفاء وبها قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرة باذا او مضارعا مؤولا بالماضي وجميع الاستعمالات واردة في القرآن ۱۲ مولانا انور شاه سلمه الله ۵ قوله والموفقين الخ التوفيق جعل الاسباب موافقا للمطلوب الخير هذا المعنى

اثير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه

المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم او راقا لتزيل تعسره وتعمم تيسره والله خير الميسرين والموفقين

قال ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام اقول ان للمنطقيين اصطلاحات

اصطلاحي واما في اللغة فهو جعل الاسباب موافقا للمطلوب اعم من ان يكون خيرا او شرا ۱۲ ۵ اى هذا الباب يا ايساغوجي اى الكليات الخمس ۱۲ ملا جلال ۵ قوله ايساغوجي اى هذا الباب الا يا ايساغوجي والمراد به الكليات الخمس في الاصل اسم للحكيم الذي استخرج الكليات الخمس ودونها هكذا قال السيد السند في حواشي شرح المطالع ۱۲ ۵ قوله اللفظ الدال انما قدم بحث الالفاظ ومنها بحث الدلالة مع ان المنطق انما يبحث عن المفهوم لان الكليات الخمس لما كانت المنقسم اليها هو الذاتي والعرضي اللذان هما قسمان من الكلي الذي هو قسم من المفرد الذي هو قسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث الالفاظ وتقديمها على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ موقوفا على الدلالة فوجب التعرض لذكرها اولا فالبحث من الالفاظ والدلالات في هذا الفن انما هو بالتبع لا بالذات ۱۲ ۵ ولم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب بخلاف التمام لان مقابلة النقص ومقابل البعض ۱۲ ملا جلال ۵ سيجئ فائدة هذا القيد في الحاشية ۱۲ ۵ قوله ان للمنطقيين الخ اعلم ان المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الفكر وهو ترتيب امور معلومة للتعدي الى مجهول تصوري او تصديقي او علم باحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال الى مجهول تصوري او تصديقي فعلى الاول يتحد الغاية بالتعريف وعلى الثاني الموضوع على مذهب المتاخرين واما على مذهب المتقدمين

(بقيه حاشيه بوصل)

فالموضوع هو المعقولات الثانية وهي ما يعرض في الذهن ولا يكون بحذائه شيء في الخارج كالكلية والجزئية والجنسية والفصلية وغيرها والمسمى المنطق به لا يراعاه القدرة على النطق الحقيقي وهو ادراك المعقولات والمنطقيين جمع المنطقي وهو في الاصل بمعنى المنسوب الى المنطق وفي العرف عن تكفل ببيان احوال الموصل التصوري والتصديقي والمنطق في الاصل اما مصدر ميمي بمعنى النطق واما اسم مكان او اسم زمان من النطق سمي هذا العلم به لانه كلا من النطق الظاهري اعني التكلم والنطق الباطني اعني ادراك المعقولات انما يتقوى به .. ... والقوة النطقية انما يظهر منه ظهورا تاما كانه محل المنطق بل هو النطق نفسه ١٢ من الصادق ﷺ اي مصطلحات وهي اتفاق قوم مخصوص على امر مخصوص ١٢

ﷺ قوله وهي الجنس الخ والضابطة في انحصار الكلي في الخمس انه اذا نسب الى افراده النفس الامري فلا يخلو من ان يكون بين حقيقة الافراد وجزء حقيقتها والاول النوع والثاني ان كان تمام المشترك بين شيء من الافراد وبين بعض الافراد الاخر فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة اولا فالاول هو الخاصة والثاني هو العرض العام ١٢ ﷺ قوله هذه يتوقف الخ هذا توجيه تقديم بحث الدلالة على سائر المباحث والتقديم اما لتوقف مطلق الافادة والاستفادة عليه او لان المصنف جعل الكليات اقساما للفظ المفرد ١٢ ﷺ لتعرفهم المعنى بدون اللفظ ولانه عليه باحدى الدلالات الثلث المعتبرة في العلوم ١٢ ﷺ قوله به العلم الخ هذا الضمير راجع الى الشيء لا يتوهم حينئذ ان الجملة اذا وقعت صفة الشيء يجب عود الضمير فيها الى ذلك الشيء وههنا لا يعود الضمير الى الحالة التي وقعت الجملة صفة لها لانا نقول لا يجب ان يكون العائد هو الضمير وحده بل قد يستثنى عنه اذا وقعت الجملة تفسير الموصوف نظيره قوله تعالى قل هو الله احد حيث وقعت الجملة خبر الضمير الشان ولا ضمير فيها يعود اليه لما وقعت تفسيره ١٢ ﷺ قوله فمن هذا عرفت الخ اذا كان معنى الدلالة التي هي مبدأ الدليل كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والمبدأ يكون ماخوذا بحسب الدلالة على المعنى في المشتق يكون معنى الدليل الذي هو المشتق منها ان الذي الخ فالمعنى ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به اي بالدال العلم بشيء اخر الذي هو المدلول فكما يستلزم علم الدال علم المدلول هكذا يستلزم العلم بشيء اخر العلم به ١٢ ﷺ كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لزم منه العالم حادث ١٢ ﷺ اعم من ان يكون مفردا كالمعاني الالفاظ المفردة او مركبا كالنتيجة المدلولة من المقدمتين ١٢ ﷺ قوله والدلالة تنقسم الخ اعلم ان الحصر في اللفظية وغيرها عقلي دائر بين النفي والاثبات واما حصر الدلالة اللفظية كانت او غيرها في الاقسام الثلثة كما هو المذكور في الشرح فاستقرائي فان الدلالة اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم ان تكون عقلية لكن لم نجد بالاستقراء وحصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام حصر عقلي كما صرح به السيد ره ١٢

يجب استحضارها على المبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم ومنها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث وهي المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر الاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء اخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء اخر العلم به والدلالة تنقسم الى اقسام ثلثة طبعية وعقلية ووضعية فالدلالة الطبعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة

أُح اح على وجع الصدر فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ
(زد ١٢) (سينه ١٢) (من غير قصد ورويه ١٢)
به عند عروض الوجع والدلالة العقلية ان تكون
بحسب اقتضاء العقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ والمراد من الدلالة ههنا الدلالة
اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال
على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو
من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له
(الى بحيث ١٢) (بحيث ١٢)
او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة
بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام
مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على
الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع للانسان
(الذي هو معناه الموضوع له ١٢)
وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق
لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل

في العلوم او في المنطق الدلالة اللفظية الوضعية من بين سائر الدلالات وجهة الاعتبار اما لانها الطريق المعتاد في افادة المعاني واستفادتها بحسب تعليم الله تعالى وانعامه على الانسان بنعمة البيان او لان الطبيعية العقلية غير منضبطة لاختلافها بحسب اختلاف الطباع والافهام ومع ذلك لا يشمل الا لمعان قليلة بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة وشاملة للكل هكذا قال في الجديدة شرح ميرزا يسا غوجي ثم الدلالة اللفظية الوضعية هي التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وعرف صاحب الكشف اللفظية الوضعية بفهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وقد تفسر بفهم السامع المعنى من اللفظ والسر فيه ان الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع فيعتبر اضافتها تارة الى اللفظ وتارة الى المعنى وتارة الى السامع ١٢

له جزء احتراز عما ليس له جزء من البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة والوحدة والعقل والنفس فان في زيادة هذا القيد ايماء الى ان المطابقة لا يستلزم التضمن الا في المركبات دون البسائط حيث لا جزء لمعناها فلا يتحقق التضمن فيها مع تحقق المطابقة تم ١٢ له سيجئ فائدة هذا القيد في الشرح ١٢ له قوله فالدلالة دلالة بالمطابقة الخ اي دل على تمام ما وضع له او لفظ التمام انما هو للاحتياط والحصر بالمقابلة بالجزء والا فيكفي ما وضع له واختيار التمام على الجميع والكل وما شابههما مما هو المتعارف في مقابلة الجزء لا احتراز عن الاشعار بكونه مركبا حتى يشمل المدلولات البسيطة المطابقية هكذا قال في الجديدة

له قوله الحيوان الناطق الخ اي على مجموعهما اجمالا بان يكون المجموع ملتفتا قصدا واما كل واحد منهما فيكون ملحوظا تبعا وضمنا ١٢ صادق رحمه

بالفعل اذا توافقتا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل[1] على احدهما اى على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذى فى ضمنه[2] ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له فى الذهن وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله فى الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى الخارج لا يقال هذه الدلالة تضمنية لانا نقول العمى عبارة عن عدم مضاف الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع

---

[1] قوله اذا دل على احدهما الخ اى فى ضمن دلالته على مجموعهما اى لوحظ حال الدلالة على احدهما كونه فى ضمن المجموع وانما قال اذا دل ولم يقل اذا اريد احدهما لان الانسان اذا اطلق واريد منه الحيوان او الناطق يكون من المجاز لتحقق العلاقة الكلية والجزئية والمجازات داخلة فى دلالة المطابقة ١٢ [2] قوله على الجزء الخ فيكون تسمية هذه الدلالة بدلالة التضمن لكونها حاصلة من تضمن الكل لجزئه فيكون تضمن الكل لجزئه سببا لتحقق هذه الدلالة فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم سببه ١٢

مولوى انور على [3] قوله فى ضمنه الخ اى الموضوع له والتضمن صفة للمدلول المطابقى ان كان المصدر المعلوم ومدلول التضمن ان كان المصدر المجهول قاله فى الجديدية ١٢ [4] قوله عنه الخ الضمير راجع الى ما اى عما وضع له ولا يلزم كون اللفظ دالا على امور غير متناهية وهو باطل بشهادة الوجدان ١٢ [5] قوله على الخارج اللازم الخ فالتزام بصحة اللزوم المبنى للفاعل وصف للمدلول الالتزامى وبمعنى اللزوم المبنى للمفعول وصف للمدلول المطابقى فسميت الدلالة باسم وصف ملزوم احد طرفيه ١٢ [6] قوله اللازم له فى الذهن قال المنطقيون لابد فى الدلالة الالتزامى من العلاقة الصحيحة للانتقال اعم من ان يكون عقلية او عرفية والاول هو اللزوم الذى يمنع منه تصور الملزوم بدون اللازم ثم شرط فيه ان يكون الملازمة ذهنية لا خارجية والا لزم ان يكون اللفظ دالا على امور غير متناهية وذلك باطل ١٢ [7] بيان لفائدة تقييد اللزم بقيد فى الذهن اى باعتبار اللزوم الذهنى ١٢ [8] قوله على ما يلازمه الخ فان قيل قد يتحقق الدلالة اللفظية على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم ذهنى كما فى اكثر انواع المجازات فلا يتحقق الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلثة قلنا اذا لم يكن بين المسمى والامر الخارج لزوم ذهنى فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة فالدال حينئذ هو المجموع دون اللفظ فقط فهذه لا تعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة فى هذا الفن ما كانت كلية وما ليس بكلية لا يسمونه الدلالة ١٢ مير سيد شريف [9] قوله لان الملازمة الخارجية الخ وهو كون الخارج بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه كالاسهال لشرب السقمونيا [10] اى عدم الالتزام بدون الملازمة الخارجية ١٢ [11] اى كون الملازمة الخارجية شرطا لتحقق التزام ١٢ [12] قوله لان العدم الخ اى الذى فيه شائبة الوجود كالعمى مثلا فانه عبارة عن عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا فعلى هذا البصر والعمى متقابلان تقابل العدم والملكة والمتقابلان هما الشيئان اللذان لا يجتمعان فى محل واحد فى آن واحد من جهة واحدة فلما علم من البصر بطريق الالتزام (ص ٩ س)

وبينهما مشاركة والحال ان في الخارج معاندة بينهما فلا يكون ملازمة فيه بينهما فعلم ان الملازمة الخارجية ليست بشرط والا يلزم تحقق المشروط بدون تحقق الشرط وهذا باطل قطعا فثبت ان المراد من اللزوم ههنا هو اللزوم الذهني ١٢ ٢ قوله فيكون البصر خارجا الخ ولا بد من الدخول في الموضوع له في الدلالة التضمنية والا فيكون مجازا لا حقيقة ١٢ (منه) ٤ قوله تضمنية الخ لانها دلالة على جزء ما وضع له وهو البصر الذي وقع جزءا من عدم البصر الذي وضع له العمى ١٢ ٣ قوله تضمنية الخ لانها لا تحقق الا في اللفظ الذي يكون معناه الموضوع له مركبا لا بسيطا وهذا المعنى للعمى وهو العدم المضاف الى البصر بسيط اذ لم يعتبر فيه البصر بل انما اعتبر التقييد في اللحاظ ١٢ مولوي انور على ٣ قوله ثم اللفظ اما مفرد الخ قال السيد السند في شرح ذلك الكتاب ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى الا انه ترك هذا القيد اعتمادا على شهرة الامر انتهى واعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ بتبعية الدال باسم المدلول انتهى قال صاحب الجديدة لما تقرر ان الكلي والجزئي من اقسام المفهوم دون اللفظ كان المانع عن شركة كثيرين وغير المانع عنه هو ما حصل في العقل لا اللفظ الدال عليه انتهى فيكون حقيقة صفة المفهوم ١٢ ٦ قوله كالانسان الخ فان جزءه كالانف والنون لا يدل على الحيوان الناطق ١٢ ٥ قوله لما فرغ الخ ههنا سوالات مشهوران احدهما ان القضية المشتملة على كلمة لما الزومية على ما هو حواليه ومن البين ان الشروع في تقسيم اللفظ غير لازم للفراغ من بيان الدلالات الثلث

ان يكون دلالة تضمنية قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كرامي الجارة اقول لما فرغ عن بيان الدلالات الثلث شرع في تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اي من اللفظ الدلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد (من الالف والنون وغيرهما)

والجواب ان اللزوم قد يكون عاديا ولا شك ان من تصدى تاليف كتاب فمفراعن مبحث يستلزم شروعه في مبحث آخر عادة الا انه ان يتم المباحث وثانيهما ان كلمة لما اذا دخلت على الماضي تكون ظرفا بمعنى اذا الزمانية فيلزم اتحاد زمان الفراغ والشروع مع انه لا يسع زمان واحد بل يتعاقبان واجيب بوجوه الاول ان المراد بالشروع ارادة الشروع وهي ما يمكن ان يسعهما زمان الفراغ الثاني ان المراد بزمان الفراغ هو الزمان العرفي الممتد الذي يسع الشروع ومن زمانه الحقيقي المطبق عليه وهذا كما يقال فرغت من القراءة في هذا الشهر مع ان الفراغ قد وقع في النصف الاول منه الثالث ان كلمة لما قد تستعمل للتقليل المجردة عن معنى الظرفية والتعليل كاللزوم قد يكون عاديا ٦ قوله مفرد الخ ظاهره انه لا فرق بين المؤلف والمركب لكن قد صرح السيد السند في حاشية الكشاف بان المؤلف اخص من المركب لان المؤلف ما بين اجزائه مناسبة ايضا فانه ما اخوذ من الالفة ولعل ما قاله السيد اصطلاح غير مشهور فانه كثيرا ما يطلقون احدهما مقام الآخر بلا رعاية المناسبة هذا اما قال في الحاشية قال في الجديدة انما قدم المفرد على المركب مع ان مفهومه عدمي ومفهوم المركب وجودي والاعدام انما تعرف بملكاتها تنبيها على ان المقصود بالتعرف ههنا هو المفرد لانه مقسم للكليات بخلاف المركب فان تعريفه انما هو لتوضيح مفهوم المفرد مع ان المقصود بالذات هو تقسيم اللفظ اليهما والتقسيم باعتبار الذات وذات المفرد مقدم على ذات المركب فقدم وضعا لموافقة الطبع انتهى ١٢ ٨ قوله المؤلف والمركب مترادفان الا ان في المؤلف يعتبر المناسبة بين الاجزاء والمركب اعم منه ١٢ ٨ اما ان لا يراد الخ قال في الحاشية لعل اراد بالجزء الموضوع فلا يردان تعريف المفرد يصدق على مثل زيد قائم لانه لم يرد بزاء زيد ياءه مثلا الدلالة على جزء المعنى وذلك ان المراد من الجزء الموضوع ومثل الزاء من زيد مهمل لا معنى له انتهى ١٢ ٩ قوله من اللفظ الخ في التفسير اياء الى ان مرجع الضمير في قول المصنف ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه راجع الى الموصوف وهو اللفظ الذي حذف من العبارة اختصارا (منه)

(بقيه ص) واعتبر في المعنى ۱۲ ص قوله فانه لفظ لا يراد الخ قال السيد السند في شرح ذلك الكتاب والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة انتهى قال صاحب الجديدة اى الوضع اللغوى لانه الكامل المتعارف في محاورات اهل اللسان فالمطلق ينصرف اليه انتهى ۱۲ ص اى بالجزء منه دلالة على جزء معناه ۱۲

(صفحه ۱) ص قوله يدل الخ الاصوب والاولى بما سبق ان يقال فانه لفظ يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ۱۲ ص قوله على ذات من له الرمى الخ لان المشتق يعتبر فيه المعروض الذى قام به مبدأ الاشتقاق اما عاما او خاصا عند الجمهور ۱۲ ص الاولى على اجسام معينة لان الحجارة جمع حجر ۱۲ ص قوله فان كان الاول الخ اعنى ما لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه هذا انشو على ترتيب اللف وانما سمى هذا القسم به لانفراد اللفظ والدلالة والمدلول كما سمى مقابله مؤلف التصاحب اللفظين و الدلالتين والمدلولتين واجتماعهما ۱۲ ص قوله مؤلف آه قال فى الحاشية القيود المعتبرة فى تحقق المركب اربعة تحقق جزء اللفظ و تحقق جزء المعنى و تحقق الدلالة و تحقق القصد فبالنظر الى انتفاء احد هذه القيود يتحقق اقسام المفرد متعددة انتهى ۱۲ ص قوله على اربعة اقسام الخ بل على ستة اقسام ترك المصنف ذكر الاثنين منها صريحا وهما مثل همزة الاستفهام واسماء حروف التهجى اما الاول فلما ذكره مولانا ميرابو البقاء فى حاشية ذلك الكتاب ان مثل همزة الاستفهام اما راجع الى القسم الاول الذى لا جزء له وان كان لمعناه جزء كما فى ان كلا منهما يخرج بقيد احد واما راجع الى القسم الذى لا جزء لمعناه وان كان للفظ جزء كاسماء حروف التهجى فى الخروج بقيد واحد والثانى ان يكون لجزء ولا معنى له صادق على ثلثة اقسام الاول ان لا يكون للفظ جزء لا لمعناه كاسماء حروف التهجى والثالث ان للفظ والمعنى جزء ولكن لا يكون لجزء لفظ معنى كزيد انتهى ۱۲ ص قوله مخرج علما آلخ انما قيد بكونه علما لان سلب الاجزاء منه انما يصح اذا كان علما بكون حالة العلمية محفوظة عن التغير فيلاحظ فى من حيث انه هو لا من حيث انه حذف منه بعض الحروف بخلاف حالة غير العلمية اعنى حالة كونه امرا مخاطبا حذف بعض حروفه باعلال فان اصله اوق فلا يصدق عليه انه لا جزء له فانه ملاحظ فيها من حيث انه حذف منه بعض الحروف لاستقامة المعنى و يندرج فى هذا القسم ما لا يكون له جزء ولا لمعناه جزء كهمزة الاستفهام وسائر حروف الهجاء اذا سمى بها البسيط ما لا يعقل والنفس وما لا يكون له جزء ويكون لمعناه جزء مخرج اذا سمى بزيد ۱۲ ص قوله لجزء ولا معنى له اعنى بالجزء الذى غير داخل فى الوضع نحو زيد فان معناه الذى الانسان مع هذا التشخص انما هو صحى زيد لا دلالة لبعض حروفه على بعض حروف المعنى لان حروف التهجى انما وضعت لان يتركب منها الكلمات لا معنى لها سوى هذا الغرض فى اللغة واما حروف المقطعات القرآنية فلا ندخل فيها للوضع لانها مظهرة لا سواء الله تعالى جهد فيها بعض الكاملين رحمهم الله تعالى واما التعبير بالاعداد انما هو اصطلاح قوم لا بحسب اللغة وضعت للاعداد ۱۲ ص ويندرج فيه ما يكون معناه بسيطا او مركبا ۱۲ ص قوله زيد علما الخ لانه لو لم يكن علما لكان مهملا اذ لا وضع فيه سوى الوضع العلمى فيخرج من المقسم ۱۲ ص قوله لكان معناه شخص معين الخ والا فهو مركب لان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى ۱۲ ص اذ ليس شئ من العبودية والالوهية جزء لمعناه العلمى ۱۲

ذلك كقولك رامى الحجارة فانه لفظ يدل جزؤه على جزء معناه لان الرامى يدل على ذات من له الرمى والحجارة يدل على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثانى فهو مؤلف وقوله لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه صادق على اربعة اقسام الاول ان لا يكون للفظ جزء اصلا نحو زيد علما والثانى ان يكون له جزء ولا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما لان معناه شخص معين والرابع ان يكون له

جزء ذو معنى دالّ عليه لكن لا يكون دلالته مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص قال والمفرد اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومة عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد اقول المفرد ينقسم الى كلى وجزئى لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اى من الاشتراك بين كثيرين او لا يكون فان

قيد به لانه لو لم يكن علما لكان مركبا توصيفيا من ذلك اللفظ ۱۲ قوله الانسانية الخ ولا شك فى انه ليس شئ من الحيوان والناطق مع كونهما جزئيين للانسان جزئيين مرادين لمعناه العلمى اذ عند العلم لا يراد الا الذات المعينة مع قطع النظر عن الحقيقة الانسانية ۱۲ يكون وذى قوله المفرد اما كلى الخ قد عرفت فيما قبل ان بحث الدلالة و الاقسام انما هو لكون معرفة الكليات موقوفة عليها لما فرغ المصنف عن بيانها شرع فى بيان الكليات وقسمها اولا فالمقسم عند المنطقيين انما هو المفهوم دون اللفظ لان اللفظ مانع عن الشركة وعدمها انما هو حصل فى العقل لا اللفظ الدال عليه لكن المصنف جعل من اقسام اللفظ اما تبعا ومجازا واما اعتمادا على فهم الطالب لان كثيرا ما يطلقون الفاظا مثل هذا قال السيد السند فى شرحه اعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هى صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعا تسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ دون المعانى لكن يتصف بهما المعانى تبعا تسمية المدلول باسم الدال وبهذا الاعتبار صح جعل اللفظ المفرد مقسم للكليات انتهى ۱۲ قوله اى تصور مفهومه مجردا عن العوارض الخارجية واللواحق والقرائن ۱۲ قوله ينقسم الى كلى وجزئى الخ انما قدم الكلى على الجزئى لانه للمقصود بالذات والبحوث عنه فى هذا الفن بخلاف الجزئى لانا لا نشتغل بالنظر فى الجزئيات من حيث خصوصيتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها هذا ما قاله فى الجديدة وايضا بحثنا انما هو حصور فى العلم الكاسب والمكتسب والجزئى لا يكون كاسبا ولا مكتسبا فالعلم بها لا يفيد شيئا بل طريق حصوله ليس الا الحواس الظاهرة او الباطنة فلا يتعلق الغرض به هكذا فى حواشى المطالع وامّا فى التعريف المشهور للكلى والجزئى من ان المفهوم ان منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه فهو جزئى والا فكلى فهناك الجزئى مقدم على الكلى لان مفهومه ملكة ومفهوم الكلى عدم محض والاعدام انما تعرف بملكاتها ولاجل انه بسيط بالنسبة الى الكلى والبسيط مقدم على ما هو بسيط بالنسبة اليه ۱۲ قدمه لكونه مقصودا اذ الكسب والاكتساب انما يجرى فيه ۱۲ دليل حصر المفرد فى الكلى والجزئى ۱۲ قوله من حيث انه متصور الخ اى مع قطع النظر عن الامور الخارجية كبرهان التوحيد وشمول نقائض الكليات الفرضية لجميع المفهومات اعلم ان فى هذا التفسير ايماء الى انه لا بد فى هذا التعريف من اعتبار الحيثية التى دل عليها قول المصنف ح نفس تصور مفهومه اذ تصور مفهوم الجزئى قد لا يمنع للعقل من تجويز شركته بين كثيرين كما نعلمه بالغائبة هكذا تصور مفهوم الكلى قد يكون مانعا عن وقوع الشركة كواجب الوجود كما سيصرح به الشارح ولو قال فى تفسيره اى تصوره البحت مجردا عن النظر فى الذهن الخارجة لكان اولى لانه يدل صراحة على فائدة قيد النفس ۱۲ قوله بين كثيرين الخ اى يكون ما حصل فى العقل مشتركا بين كثيرين فلا يرد الاعتراض بان الطائفة من الناس اذا تصوروا زيدا كان صورته الموجودة فى الخارج مشتركة بين الصور الكثيرة الحاصلة فى اذهان الطائفة فينبغى ان يكون كليا لان الكلية امكان اشتراك كثيرين فيما حصل فى العقل لا اشتراك الصور الحاصلة فى الاذهان فى الصورة الموجودة فى الخارج ولا شك انه لا يمكن اشتراك كثيرين فيما حصل فى العقل من مفهوم زيد هكذا اقال فى حاشية بديع الميزان ۱۲

منع نفس تصور مفهومه[1] عن اشتراكه بين كثيرين فهو جزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه يمتنع عند العقل صدقه على كثيرين وان[2] لم يمنع نفس تصور[3] مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو كلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد بنفس تصور مفهومه في الكلي والجزئي لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى[4] الخارج كواجب الوجود فان الدليل[5] الخارجي يقطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والا[6] لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلي[7] اما ذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس و

[1] قوله نفس تصور مفهومه الخ اى المنع من حيث انه متصور وانما قيدنا بهذا لئلا يرد الاعتراض بان المانع عن وقوع الشركة لا يجب ان يكون نفس تصور المفهوم بل المفهوم نفسه لشرط تصوره وحصوله عند العقل كان المانع في نظره هو هوية المعلوم دون العلم وانما يدخل العلم في نظره او لا يلتفت اليه كيف وان الجزئي بمجرد تصوره لا يمنع وقوع الشركة سواء التفت الى تصوره او لا فتدخل الجزئيات باسرها في تعريف الكلي ووجه عدم ورود الاعتراض ان المراد هو ذلك لكن اسند المنع الى التصور تجوزا اسناد الفعل الى الشرط هكذا قال في حاشية بديع الميزان [2] قوله وان لم يمنع نفس تصور الخ وان منع منه امور خارجة عن المفهوم كبرهان التوحيد في مفهوم واجب الوجود قال في الجديد يجب ان الكلي هو الذي لا يمنع مفهومه عن الشركة مع قطع النظر عن امر خارج عن مفهومه من حيث انه متصور كبرهان التوحيد في مفهوم واجب الوجود وشمول النقائض لجميع الاشياء في الكليات الفرضية تلخيص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله في العقل ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي و ان لم يمتنع فهو الكلي لا يقال ان كان بمجرد الفرض كما فيا فلنفرض الجزئي ايضا مشتركا بين كثيرين كما نفرض اللاشيء مشتركا بين كثيرين لانا نقول فرض الجزئي مشتركا بين كثيرين فرض ممتنع بالتوصيف لان الهذية في مفهومه مانعة عن هذا الفرض بخلاف فرض مثل اللاشيء بين كثيرين فانه فرض ممتنع بالاضافة وهذا اجائز كذا توضيح ما قال السيد السند ۱۲ [3] اى تصور مفهومه بالنظر الى نفسه ۱۲ [4] اى خارج عن نظر العقل وتصوره ۱۲ [5] قوله كواجب الوجود الخ وكذا الكليات الفرضية اللتي لا يمكن صدقها على شيء من الاشياء الخارجية الذهنية مثل اللاشيء واللاوجود و اللاامكان فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج وموجود فيه و ممكن عام وكذا كل ما يفرض في الذهن فهو شيء و موجود و ممكن عام فيه فلا يصدق كل منها على شيء اصلا لا في الخارج ولا في الذهن والا يلزم اجتماع النقيضين وهو محال لكن ذلك لا لنفس تصور مفهومها ۱۲ [6] كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ۱۲ [7] اى الخارج عن مفهوم واجب الوجود ۱۲ [8] قوله والا لم يفتقر الى دليل اثبات الواحدانية كان الافتقار الى الدليل انما هو لاجل ان العقل يجوز خلاف ما يدل عليه الدليل ۱۲ [9] قوله والكلي اما ذاتي الخ اى منحصر في هذين القسمين لان الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فهو اما خارج عنها او داخل فيها فان كان الاول فهو العرضي فان كان الثاني فهو الذاتي كالانسان و الحيوان مثلا لانهما داخلان في حقيقة زيد وعمرو وبكر وغيرها والمراد بالجزئيات الافراد المحققة اى بحسب الخارج كما في القضية الخارجية او تقديرا كما في القضية الحقيقية وهي المستعملة في العلوم وعلى كلا التقديرين يكون المراد بحقيقة الافراد في نفس الامر وانما قيدنا بالافراد المحققة لا يتعلق الغرض العلمي بالبحث عن احوال الكليات الفرضية التي لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا ۱۲

واما عرضی وهو الذی یخلفه کالضاحک بالنسبة الی الانسان
اقول الکلی ینقسم الی ذاتی وعرضی لانه اما ان یکون داخلا
تحت حقیقة جزئیاته اولا یکون فان کان داخلا تحت
حقیقة جزئیاته فهو ذاتی کالحیوان بالنسبة الی الانسان
فانه تمام حقیقة زید وعمرو وبکر والحیوان داخل فیه لکونه
مرکبا من الحیوان والناطق وکذا بالنسبة الی الفرس وان
لم یکن داخلا فی حقیقة جزئیاته بل کان خارجا عن تلک
الحقیقة فهو عرضی کالضاحک بالنسبة الی الانسان فانه
عرضی لم یدخل فی حقیقة زید وعمرو وبکر التی هی الانسان
لما هو من انه مرکب من الحیوان والناطق فقط فتعین انه
خارج عنه وعلی هذا لا یکون نفس الماهیة ذاتیة بل یکون

الموصوف ۱۲ — صفت — ای نفس ماهیة افراده کالنوع ۱۲

ھ ای لا یدخل تحت حقیقة جزئیاته ۱۲ ھ قوله الی ذاتی وعرضی الخ انما قدم الذاتی علی العرضی لکونه وجودیا بحسب المفهوم وصوروا العرضی بحسب الذات هکذا قال مولانا صادق رح وقد یفسر الذاتی بما یکون رفعه رفع الذات هذا تفسیر الاصولیین وقد یفسر بما لیس بعرضی هذا تفسیر الشیخ وقد یفسر بما یکون جزء الماهیة هکذا فی شرح المطالع والاشارات وقد یفسر بما لا یکون خارجا عن ماهیة ما تحته سواء کان عینا او داخلا فیها والتفسیر المذکور فی المتن یوافق الاول والثانی والرابع کان التفاسیر کلها شاملة للنوع اذ لیس هو خارجا عن ماهیة افراده ولا عرضیا لها وکذا رفعه یبین رفع الذات و الماهیة هکذا قال فی الجدیدة لکن الثالث لیس بموافق له لان ذاتیة النوع لما یصدق علی اعتباره اللهم الا ان یقال ان المراد بالجزئیة ما هو داخل فی حقیقة جزئیاته ۱۲ ھ ای الماهیة الکلیة المنفقة فی الافراد کالانسان لزید وعمرو وبکر ۱۲ ھ قوله بالنسبة الی الانسان الخ لا بالنسبة الی الناطق والا فهو عرض عام لانه لیس داخلا فیه انما هو شامل له ولغیره کذا قال السولوی النور علی فی حاشیة هذا الکتاب ۱۲ ھ لکونه مرکبا من الحیوان والناطق الخ قال المحقق الشریف فی حواشی حکمة العین الانسان یطلق علی الهیکل المحسوس وعلی النفس وهی الانسان بالحقیقة ولذا یشیر کل احد بقوله انا والاول ای الهیکل مرکب فی الخارج من المادة و الصورة وفی الذهن من الجنس و الفصل الماخوذین منهما لا غیر و اما ان الانسان ماهیة مرکبة من جزئین احدهما البدن المادی والثانی النفس المفارقة ولیس کذلک اللهم الا ان یقال باعتبار العقل انتهی وقال شارح عیون الحکمة ان الحیوان هو الجسم المادی والناطق بمعنی مدرک الکلیات هو النفس المجردة فلا یصدق التراکیب التوصیفی بینهما انتهی ھ قوله کالضاحک بالنسبة الی الانسان الخ انما قال بالنسبة الی الانسان لانه بالنسبة الی افراده نوع لکونه تمام ماهیتها ۱۲ ھ ای بدون اعتبار الضاحک وما یماثله فی حقیقته ۱۲ ھ قوله وعلی هذا لا یکون نفس الماهیة ذاتیة الخ ای بناء علی تعریف المصنف الذاتی بما یکون داخلا تحت حقیقة جزئیاته لا تکون نفس الماهیة ذاتیة کالانسان مثلا لانه عین حقیقة الافراد لا جزء ها فیبقی ان یکون عرضیا والامر لیس کذلک قال السید السند تعریف المصنف للذاتی بما یدخل فی حقیقة جزئیاته ثم تقسیمه الی النوع والجنس والفصل لیس کما ینبغی والاجود فی التقسیم ان یقال الکلی اذا نسب الی ما تحته من الجزئیات فهو اما خارج عن حقیقة ما تحته من الجزئیات اولا فان کان الاول فهو العرضی کالضاحک وان لم یکن خارجا فهو الذاتی کالانسان والحیوان فانهما لیسا بخارجین عن ماهیة زید وعمرو وغیرهما من الجزئیات اقول لتقسیم المصنف علی هذا التعریف الی الاقسام الثلثة صحیح لان اطلاق الذاتی علیهما هو عین حقیقة الافراد اصطلاحی لا لغوی حتی یلزم المحذور وقال فی شرح ذلک المنسوب الی المحقق التفتازانی واقول الذات کما یطلق علی الحقیقة یطلق علی ما صدق علیه الحقیقة فربما یراد بالذات ههنا المعنی الثانی فیمکن نسبة نفس الحقیقة الی ما صدق علیه کما یمکن نسبة جزئیاتها الیها انتهی ۱۲

لہ قولہ فھو عرضی الخ فنفس الماھیۃ عرضیۃ وھذا خلف فتفسیر المصنف م باطل الان یراد بما لا یکون داخلا ما یکون خارجا عن حقیقۃ جزئیاتہ ۱۲ سہ قولہ وقد یقال الخ توجیہ آخر غیر ما وجہ الشارح اولا لکلام المصنف م وحاصلہ ان المراد بالذاتی ھھنا مقابل العرضی ای ما لا یکون خارجا عن حقیقۃ الجزئیات سواء کانت عینھا کالنوع بالنسبۃ الیھا او جزء لھا کالجنس والفصل بالنسبۃ الیھا ویمکن حمل کلام المصنف م ایضا علی ھذا التوجیہ بان یراد من قولہ بما لا یدخل تحت حقیقۃ جزئیاتہ ما لا یخرج عنھا ۱۲ سہ قولہ لا یقال الخ حاصل الایراد منع کون الماھیۃ النوعیۃ ذاتیۃ لافرادھا مستدلا بان الذاتی ھو ما یکون منسوبا الی الذات ومغایرا لھا لان الذات لوجوب التغایر بین المنسوب والمنسوب الیہ فینبغی ان یکون المنسوب الیہ الی الذات غیر الذات اذ لو کان عینھا لزم الاتحاد بین المنسوب والمنسوب الیہ ولزم منہ انتساب الشیٔ الی نفسہ وھو محال فیجب ان یکون غیر الذات فلا یصدق علی الماھیۃ النوعیۃ انھا فی عین الذات انھا ذاتیۃ ۱۲ سہ لان حقیقۃ الماھیۃ النوعیۃ عین الذات ۱۲ سہ قولہ والا لزم الخ ای ان جاز ان یکون نفس الماھیۃ ذاتیۃ لزم انتساب الشیٔ الی نفسہ کان حرف السلب قد دخلت علی لا یجوز فتقید الاثبات لان نفی النفی اثبات ۱۲

لہ قولہ لیست بلغویۃ الخ لانھا لو کانت لغویۃ لکان المنسوب والمنسوب الیہ متغایرین والامر لیس کذلک قال فی الحاشیۃ لا یلزم انتساب الشیٔ الی نفسہ علی تقدیر کون ھذہ التسمیۃ لغویۃ اما لان المنسوب ما صدق علیہ مفھوم الماھیۃ کالانسان والمنسوب الیہ افرادہ ما صدق علیہ مفھوم المابیۃ کزید وعمرو وبکر کما اوضح الفاضل الصادق ما اجملہ الشریف الجرجانی او لان المنسوب ماھیۃ بالنسبۃ الی انہ لیس بخارج عن حقیقۃ افرادہ وبھذا الاعتبار انھا ذات والتغایر بالاعتبار کان فی وجہ التسمیۃ انتھی وایضا اقول وان کان وجہ التسمیۃ مبنیا علی الاصطلاح لکن رعایۃ المعانی ضروری بین المصطلحات المنقولۃ عن اللغۃ المنقولۃ عنھا ۱۲ سہ قولہ ویرسم بانہ کلی الخ انما قال یرسم دون یحد تنبیھا علی ان ھذا التعریف رسمی لان المقولیۃ عارضۃ للکلیات فیکون التعریف بھا رسما والسرفیۃ ان الجنس کلی ذاتی للافراد المختلفۃ بالحقائق سواء اعتبر المقولیۃ علیھا اولا وھی انما عرضت لھا بعد تقومھا ھکذا فی شرح الاشارات واما ما قیل انھا حد ورد فلا یلتفت الیہ ۱۲ سہ احترز بھذا القید عن النوع والخاصۃ والفصل القریب یکروزی ۱۲ سہ یجئ فائدۃ ھذا القید فی الشرح ۱۲ لہ قولہ مختلفین بالعدد الخ احترز بہ عن الجنس والخاصۃ والعرض العام والفصل البعید ومن خص الاحتراز بالجنس فقد اخطاء ھکذا قال صاحب یکروزی ۱۲

من العرضیات لانھا تخالف الذاتی وبذلک التفسیر (ای تفسیر المصنف م ۱۲) وکل ما یخالفہ فھو عرضی وقد یقال الذاتی ما لیس بعرضی (ای لیس بخارج فی حین یراد بالذاتی ما لیس بخارج ۱۲) ای لیس بخارج فی تکون نفس الماھیۃ ذاتیۃ لا یقال ان الذاتی ھو المنتسب الی الذات فلا یجوز ان یکون الماھیۃ ذاتیۃ والا لزم انتساب الشیٔ الی نفسہ وھو محال لانا نقول ھذہ التسمیۃ (ای النوعیۃ ۱۲) ای تسمیۃ الماھیۃ ذاتیۃ لیست بلغویۃ حتی یلزم ذلک المحذور بل انما ھی اصطلاحیۃ فلا یرد ذلک (ای انتساب الشیٔ الی نفسہ ۱۲) قال والذاتی اما مقول فی جواب ما ھو بحسب الشرکۃ المحضۃ (ای المعرفۃ ۱۲) کالحیوان بالنسبۃ الی الانسان والفرس وھو الجنس ویرسم بانہ (ای ذلک المقول ۱۲) کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق فی جواب ما ھو قولا ذاتیا واما مقول فی جواب ما ھو بحسب الشرکۃ والخصوصیۃ معا کالانسان بالنسبۃ الی عمرو وزید وھو النوع ویرسم بانہ (ای ذلک المقول ۱۲) کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالعدد دون الحقیقۃ فی جواب

ماهو وامّا غير مقول فى جواب ماهو بل هو مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلى يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته **اقول** هذا شروع فى بيان الكليات الخمس **اعلم** ان الذاتى اما جنس او نوع او فصل لانّه ان كان مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة اى لا بالخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بماهما كان الجواب حيوانا عنهما لانه تمام ماهية مشتركة بينهما وان سئل عن كل واحد من الانسان والفرس بالانفراد لم يصح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما لانك اذا اوردت الانسان بالسؤال فتقول الانسان ماهو فجوابه حيوان ناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا اوردت الفرس بالسؤال فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم الجنس بانه

بان العرب كثيرا ما يذكرون المفرد ويريدون به المثنى والمجموع كقوله تعالى الله ورسوله احق ان يرضوه وقوله تعالى وسلام على عباده الذين اصطفى حيث اريد فى الاول يرضوهما وعبر بالمفرد تنبيها على ان ارضاء احدهما عين ارضاء الآخر واريد فى الثانى اصطفوا انتهى ١٢ ٣ قوله فهو الجنس الخ سواء كان بعيدا او قريبا والجنس القريب ما يجاب به عن السوال عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وعن سائر ما يشاركه فى الحيوانية والجنس البعيد ما يجاب به عن السوال عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه دون البعض كالجسم النامى حيث يقع جوابا عن الانسان والشجر ولا يقع جوابا عنه وعن الفرس لانه ليس تمام المشترك بينهما ١٢ ٤ قوله اذا سئل عن الانسان والفرس الخ اى اذا سئل عن تمام الماهية المشتركة بينهما ١٢ ٥ قوله وان سئل الخ اى ان سئل على الانفراد كما هو فى حالة طلب الماهية المختصة لا يقع فى الجواب الحيوان مثلا لانه ليس تمام الماهية المختصة

اعلم ان الذاتى اما جنس او نوع او فصل لانّه ان كان مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة اى لا بالخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بماهما كان الجواب حيوانا عنهما لانه تمام ماهية مشتركة بينهما وان سئل عن كل واحد من الانسان والفرس بالانفراد لم يصح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما لانك اذا اوردت الانسان بالسؤال فتقول الانسان ماهو فجوابه حيوان ناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا اوردت الفرس بالسؤال فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم الجنس بانه

(الظاهر الصحيح الخمسة ١٢) (اى الصوفة ١٢) (اى الحيوان الذى هو الجنس ١٢ اى ماهيته المختصة ٣)

بكل واحد منهما ١٢ ٦ قوله لانك الخ دليل عدم كون الحيوان تمام الماهية المختصة لشئ من الانسان والفرس هكذا قال ملا صادق ١٢

كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو قولا ذاتيا قوله كلي زائد كالطائي تحته وقوله مقول جنس متناول للجزئيات والكليات الخمس وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كلها لما مر من ان الجزئي انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ماهو يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام و ان كان الذاتي مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا او بكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما هم كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم و اذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين انه اعني النوع مايكون مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا ويرسم بانه كلي مقول

احتراز عن النوع والخاصة والفصل القريب واما تخصيص النوع بالفلسي بجيد ١٢ قوله متفقين بالحقائق الخ قال ملا صادق الاولى بالحقيقة اذ ليس لافراد النوع حقائق والقول بان الجمعية باعتبار تعدد المواد او باعتبار التعدد والاعتباري مما لا يلتفت اليه ١٢ قوله مقولا الخ اي محمولا لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الحمل وهو اتحاد المتغايرين بحسب المفهوم في الوجود انما اظهر الذاتي موضع المضمر تقريبا لفهم المبتدي ١٢ قوله والخصوصية معا الخ قال ملا صادق رح اي جميعا كذا في القاموس فلا يرد ان مع للمقارنة اي مشاركة الاثنين في زمان واحد ولا يمكن ان يجاب بالنوع بحسب الشركة والخصوصية في زمان واحد لامتناع ان يسأل عن الماهية المشتركة والمختصة في زمان واحد على انه يجوز ان يكون السائل متعددا فيسألان عنهما في زمان واحد فيجاب عنهما بالنوع في زمان واحد ١٢ قوله فهو النوع الخ وهو على تسمين حقيقي وهو المراد ههنا واضافي وهو ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو كالحيوان مثلا ١٢

فائدة

قوله لانه الخ دليل لوقوع النوع في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا الاول للاول والثاني للثاني ١٢ قوله واذا سئل عن زيد فقط الخ قال ملا صادق رح قيل قد يسأل عن الماهية بحسب الخصوصية المختصة نحو ما الانسان فيقع في جوابه الحيوان الناطق وهذا التقسيم لا يشمله قلنا هذا لا يضر لان القول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المختصة منحصر في الحد التام وهو ليس من اقسام الكلي الذي هو من اقسام المفرد ١٢ قوله فتعين الخ يعني اذا ثبت ان النوع يقع في جواب السؤال عن الماهية المشتركة بين جميع الافراد وعن الماهية المختصة تعين ان النوع ما يكون مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا ١٢ قوله معا الخ قال في الحاشية فان قيل النوع المتعدد الاشخاص المنحصر في شخص واحد (ص)

(بقیہ ص١٦) کالشمس لا یصلح ان یقال فی جواب ماھو بحسب الشرکۃ والخصوصیۃ مقابل انما یقال فی جواب ماھو بحسب الخصوصیۃ المحضۃ قلتا ھھنا ایضا شرکۃ لان الشرکۃ فی الافراد اعم من ان تکون تلک الافراد موجودۃ فی الخارج او فی الذھن وھھنا الافراد ذھنیۃ ١٢

لہ قولہ مختلفین الخ ای بتعدد الاشخاص لان التشخص الزائد علی الماھیۃ الموجب للتعدد ١٢ لہ قولہ یخرج الجنس الخ وکذا ما یساویہ من فصل وخاصۃ وعرض عام لان الجنس وان کان مقولا علی افراد نوع مختلفۃ بالعدد بناء علی ان کل ما یقال علی کثیرین مختلفین بالحقائق یقال علی کثیرین مختلفین بالعدد ایضا لتضمن الکثیرین المختلفین بالحقائق الکثیرین المتفقین بالحقیقۃ الا انہ لما قید قول النوع علی مختلفین بالعدد دون الحقیقۃ خرج الجنس کان الجنس کما یقال علی مختلفین بالعدد یقال علی مختلفین بالحقیقۃ ایضا وقس علیہ حال ما یساوی الجنس من المذکورات ١٢ لہ قولہ یخرج الثلثۃ الباقیۃ الخ قال ملا صادق رح فیہ مثل ما عرفت من لزوم اخراج الخوج لخروج العرض العام وفصل الجنس وخاصتہ بما یخرج بہ الجنس والاظھر اخراج ما عدا النوع من الکلیات کلھا بقولہ فی جواب ماھو اذ ما من کل من الکلیات الخمسۃ الا وھو مقول علی کثیرین متفقین بالحقیقۃ لکن ما عدا النوع لا یقال فی جواب ماھو ١٢ لہ وھی الفصل والخاصۃ والعرض العام ١٢

علی کثیرین مختلفین بالعدد دون الحقیقۃ فی جواب ماھو قولہ کلی زائد کما مر وقولہ مقول جنس شامل للکلی والجزئی وقولہ علی کثیرین یخرج الجزئی وقولہ مختلفین بالعدد دون الحقیقۃ یخرج الجنس لان النوع انما ھو مقول علی کثیرین متفقین بالحقیقۃ ومختلفین بالعدد ای بعوارض وتشخصات بخلاف الجنس فانہ مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق والعدد وانما قال مختلفین بالعدد لکون افرادہ مختلفۃ بالعوارض والتشخصات وقولہ فی جواب ماھو یخرج الثلثۃ الباقیۃ المذکورۃ وان کان الذاتی غیر مقول فی جواب ماھو بل ھو مقول فی جواب ای شیء ھو فی ذاتہ وھو اعنی المقول فی جواب ای شیء ھو فی ذاتہ الذی یمیز الشیء عما یشارکہ فی الجنس کالناطق بالنسبۃ الی الانسان فھو الفصل ولو قال فی التعریف او فی الوجود ایضا لکان اشمل

تفسیر لقولہ مختلفین بالعدد ١٢ شرط ١٢ مبتداء ١٢ خبر ١٢ ای فی تعریف الفصل ١٢ جزاء ١٢

لہ قولہ ای شیء الخ اعلم ان کلمۃ ای موضوعۃ لطلب مطلق التمییز لکن الاصطلاح وقع علی ممیز لا یکون مقولا فی جواب ماھو فخرج الحد والجنس ھکذا قال مولانا بحر العلوم فی شرح السلم قال مولانا صادق رح اعلم ان کلمۃ ای للسوال عما یمیز الماھیۃ عن اخیارھا فی الجملۃ ذاتیا کان او عرضیا فان لم یقید بشیء کما یقولنا فی جوھرہ وذاتہ ولا فی عرضہ کان السوال عن مطلق المیز فیقال کل من الفصل والخاصۃ فی الجواب وان قیدت بفی جوھرہ او فی ذاتہ کان السوال عن ممیزھا الذاتی فیقال فی الجواب مطلق الفصل دون الخاصۃ وان قیدت بفی عرضہ کان السوال عن المیز العرضی فیقال فی الجواب الخاصۃ دون الفصل ١٢ لہ بان یقول وھو الذی یمیز الشیء عما یشارکہ فی الجنس او فی الوجود ١٢ لہ قولہ او فی الوجود الخ بان یقول عما یشارکہ فی الجنس او فی الوجود لکن الحق ھو الذی ما قال صاحب السلم ما لا جنس لہ لا فصل لہ کما لا وجود انتھی لان الفصل انما یمیز عما یشارکہ فی الجنس فاذا لم یکن لہ جنس لا یکون شیئا مشارکا فیہ فلا یکون لہ فصل ایضا ١٢

لیدخل فصول الماهیة المرکبة من امرین متساویین و امور متساویات اللهم الا ان یقال اکتفی بالجنس بناءً علی بطلان ترکب الماهیة عن امرین متساویین او امور متساویات ولقائل ان یقول فعلی هذا کان اللازم علیه ان لا یذکر الجنس فی تعریف الفصل لانه ح لا طائل تحت ذکر الجنس فی تعریف الفصل اصلا لانه لا یفید شیئا من الشمول والاحتراز فکان ذکره لغوًا قلنا ذکر الجنس هٰهنا یدل علی المقصود بالمطابقة ولذلک اورد لفظ الجنس فی التعریف وذلک اعنی ما یمیز الشیء عما یشارکه فی الجنس کالناطق بالنسبة الی الانسان فانه یمیز الانسان عما یشارکه فی الجنس اعنی الحیوان کالفرس والبغل والبقر وغیرها لانه اذا سئل عن الانسان بای شیء هو فی ذاته کان الجواب انه ناطق لان السؤال بای شیء هو فی ذاته انما یطلب به ما یمیز الشیء عن غیره وکل ما یمیز

لها جنس لعدم النزاع فی ترکب الماهیة الاعتباریة عن متساویین فصاعدا کما لا نزاع لاحد فی ان کل ماهیة لها جنس یجب ان یکون لها فصل واطلاق کون ماهیة حقیقیة لها فصلان فصاعدا باطل عندهم واستدلوا علیه بوجوه اقواها ما قالوا ان کلا من ذینک الامرین اما ان یحتاج احدهما الی الآخر او لا والثانی باطل لوجوب افتقار کل جزء من مرکب ممکن الی الآخر والا لکان من قبیل وضع الحجر فی جنب الانسان ولم یکن الترکیب والاول ایضا باطل لانه ان احتاج کل منهما الی الآخر یلزم الدور والا یلزم الترجیح فلا مرجح لان احدهما اذا تیا متساویان فلا حتیاج احدهما الی الآخر بدون احتیاج الآخر الیه ترجیح بلا مرجح ویدفع بمنع لزوم الدور لجواز تغایر جهتی الاحتیاج کما فی الهیولی والصورة انتهی ۱۲ ۵ای علی بناء الکلام علی بطلان الخ ۱۲ ۵ قوله فعلی هذا الخ ای علی بناء القول علی بطلان ترکب الماهیة من امرین متساویین فصاعدا واختیار مذهب القدماء من انه لا بد لکل فصل من جنس لا حاجة الی ذکر الجنس فی تعریف الفصل کان ما یذکر فی التعریفات یکون اما لافادة الشمول کالاجناس وما یساویه واما للاحتراز کالفصول والخواص وذکر الجنس هنا لا یفید شیئا منهما فیکون ذکره لغوًا ۱۲ ۶ قوله لیدل علی المقصود الخ وهو بطلان ترکب الماهیة من امرین متساویین اختیار مذهب القدماء اعنی لا بد لکل فصل من جنس وما لا جنس له لا فصل له ۱۲ ۷ قوله لان السوال الخ والضابطة ان السوال بای یکون عما یمیز المسئول عنه عما یشارکه فیما اضیف الیه ای ۱۲ ۸ قوله عن غیره الخ ای فی الجملة سواء کان ذاتیا او عرضیا ۱۲ -

الشئ عن غيره يصلح للجواب فالناطق يميز الانسان به عن غيره فيصلح ان يكون جوابا ويرسم الفصل بانه كلي يقال على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته قوله كلي مستدرك وقوله يقال على الشئ جنس شامل للكليات الخمس وقوله في جواب اى شئ هو يخرج النوع والجنس والعرض العام اما الجنس والنوع فهو ظاهر لانهما مقولان في جواب ما هو لا في جواب اى شئ واما العرض العام فلا يقال في الجواب اصلا وقوله هو في ذاته اى في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت تميز الشئ لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة او الفعل للانسان وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام

اى شئ هو في ذاته كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب اى شئ ويلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اى وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس والنوع ايضا، عبد الله اليزدي قوله قوله في جواب ما هو الخ وكل ما يقع في جواب ما هو لا يقع في جواب اى شئ اصطلاحا ١٢ قوله قلا يقع في الجواب اصلا الخ قال مولانا الصادق رح لا يقال ان العرض العام يقال في جواب كيف كما اذا قيل كيف زيد فيقال ماش وفي جواب الهمزة للاستفهام كما اذا قيل اماش زيد او غيره ماش فيقال ماش لانا نقول المراد بالجواب ما هو الجواب في عرف هذا الفن وهو جواب ما هو وجواب اى شئ والعرض العام لا يقع في جواب شئ منهما لان الواقع في جواب ما هو لا بد ان يكون تمام الماهية المشتركة او المختصة والعرض العام ليس شيئا منهما والواقع في جواب اى شئ لا بد ان يكون مميزا للشئ من غيره

والعرض العام ليس كذلك وقد عرفت ما فيه فلا يهتد به انتهى ١٢ قوله في جوهره الخ قال في القسطاس لفظ الماهية يراد فيه الذات والحقيقة والجوهر ١٢ قوله وهو العرض المفارق الخ لامكان مفارقته سواء وقعت بالفعل سريعا كالحمرة الخجل او بطيئا كشباب او لم يقع اصلا كالفقر الدائم يمكن غناؤه ١٢ يكوزي قوله كالضاحك الخ الاول مثال للازم الخاص والضاحك بالفعل مثال للمفارق الخاص ١٢ يكوزي

كالتنفس بالقوة او الفعل للانسان وغيره ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا اقول العرض اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه منها والاول هو العرض اللازم كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم له لانه لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق لانه ينفك عن ماهية الانسان مختص بها وترسم اي الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية مستدرك كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة وقوله قولا عرضيا يخرج

(مثال العرض العام اللازم ١٢)

(اي بالامكان الذاتي ١٢) (اسم ان ١٢) (خبر ان ١٢) (خبر بعد خبر ١٢) (اسم ان ١٢) (خبر ان ١٢) (خبر بعد خبر ١٢) (بل الجزئيات ايضا على ما عرفت ١٢)

لـه قوله اما ان يمتنع الخ قال المحقق في شرح الاشارات معنى امتناع الانفكاك عن الماهية ان تدوم مصاحبته اياه ويمكن ان يعلم سبب دوامها حتى لو دامت مصاحبته ولم يمكن ان يعلم السبب كان مفارقا ومن ههنا يعلم معنى عدم امتناع انفكاكه قيل تعريف اللازم لا يصدق على اللازم الاعم لا نفكاكه عن الملزوم في مادة الافتراق ولذا عدل المحقق الطوسي الى ما يمتنع انفكاكه للشئ عنه واجيب بان الانفكاك بمعنى السلب تامل هكذا اقال في الحاشية ١٢ لـه قوله لا يمتنع انفكاكه الخ اي بوجه من الوجوه المذكورة فلا يجامع المفارق شيئا من اقسام اللازم ١٢ لـه قوله كالكتابة الخ اعلم ان التمثيل بالكتابة والسواد من المسامحات المشهورة في هباداتهم والا فالكلام في الكلي الخارج عن ماهية الافراد فلا بد ان يكون محمولا عليها بالمواطاة لكنهم تسامحوا وذكروا المحمول بدلا اعتمادا على فهم المتعلم ١٢ من الصادقية و السيد السند لـه قوله وكل واحد منهما الخ الظاهر من تقسيم المصنف انه جعل العرض اللازم والمفارق قسمين من اقسام الكلي بالاصالة والخاصة والعرض العام قسمين لهما وحينئذ وان انحصر الاقسام الاصلية الاولية للكلي في الخمس الا ان فيه مخالفة القوم حيث اتفقوا على كون الخاصة والعرض العام قسمين اصليين للكلي لا قسم القسم ولو جعل العرض اللازم و المفارق والخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية مع انه لا يساعد عبارته يزيد اقساما الكلي الخارج عن الماهية على الخمسة فكان المناسب عليه ان يقسم الكلي الخارج عن الماهية اولا الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم و المفارق قسمين لهما حتى ينحصر الاقسام الاول للكليات الاصلية في الخمس المذكورة ١٢ من السيد السند هكذا اقاله في الحاشية لـه قوله بحقيقة واحدة الخ قال في حاشية ذلك الكتاب سواء كانت تلك الحقيقة جنسية كالتنفس بالقوة او بالفعل للحيوان او نوعية كالضاحك الخ فالمناسب من حيث انه يقال على ما تحت حقيقة الحيوان فقط بمعنى انه لا يقال على ما تحت حقيقة الاخرى مباينة للحيوان خاصة و من حيث انه يقال على ما تحت حقيقة الانسان والفرس والحمار عرض عام ١٢ من الصادقية لـه وقد ترسم بانها كلية يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في عرضه ١٢ لـه قوله مستدرك الخ فيه ما عرفت في الجنس ان المقول على ما تحت حقيقة واحدة يتناول الجزئي ايضا بناء على ما مر (صـ ٢١ پر)

(بقيه ص٢٠) من ان الجزئ يقال على واحد فقوله يقال الخ يكون اعم من الكلى فلا يكون مستدركا ١٢ ٥٥ قوله قولا عرضيا الخ اى قولا منسوبا الى العرض المخفف من العرضى او الى العرض فان المنسوب الى العرض ايضا عرضى ١٢ محمد صادق رحمه الله ١٢
٥٦ قوله قولا ذاتيا الخ اى منسوبا الى الذات لكون النوع عين الذات وكون الفصل داخلا فى الذات ١٢ من الحاشية ٥٧ قوله وان لم يختص الخ فيه ايماء الى ان التقسيم الذى فى المتن بقوله اما ان يختص الخ واما ان يعم الخ وان كان بحسب اللفظ دائرا بين الضدين الوجوديين لكن بحسب المآل دائر بين الايجاب والسلب اللذين لا بد منهما فى التقسيم الحاصر بالحصر العقلى ١٢ ٥٨ قوله فوق واحدة الخ فيه اشارة الى ان المراد بالجمع ما فوق الواحدة فكان هذا حقيقة عرفية فى تعريفات هذا الفن ١٢ ص ٥٩ قوله

النوعَ والفصلَ لانهما مقولان على ما تحت حقيقة واحدة قولا ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات غير مختص بحقيقة واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهيتها غير مختص بماهية واحدة ويسمى العرض العام باسم الكلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا قوله كلى زائد كما مر وقوله يقال جنس شامل للكليات وقوله على ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوعَ والفصلَ والخاصةَ لانها لا تقال الا على ما تحت حقيقة واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لانه قول ذاتى لا عرضى

بالقوة الخ قال فى الحاشية فان قيل ان التنفس بالفعل ايضا عرض لازم للانسان وغيره من الحيوانات غير منفك عنها ما دام حيوانا ولن الا يخلو النائم والساهى عنه وان خلا حيوان عنه كما فى السكتة وغيرها يموت فى اكثر الاحيان لم يعد التنفس فكيف يعم الحكم بلزوم التنفس بالفعل بالقوة له ومفارقة التنفس بالفعل عنه قلنا ان التنفس على ما قال الشيخ الرئيس فى الفن العاشر من القانون يتم بحركتين ووقفتين بينهما على مثال ما عليه الامر فى النبض الا ان حركة المتنفس ارادية يمكن ان يغير عن مجراه الطبعى صارف ومعنى كون حركة المتنفس ارادية على ما افاد العلامة الشيرازى فى شرحه لكليات القانون ان حركته يتعلق بالارادة من حيث وقوع كل نفس فى زمان يتمكن المتنفس من ان يقدمه على ذلك الزمان وان يؤخره منه بحسب ارادته لكنها لا يتعلق بالارادة من حيث الاحتياج الضرورى اليها فهو طبعى من حيث الحاجة الى مطلق التنفس وارادى من حيث امكان تغير النفسات الجزئيات عن اوقات تقتضيها الحاجة ويكون وقوعها فى الاوقات عن مجراه الطبعى انتهى واذا دريت هذا علمت ان حركة المتنفس ممتنع كونها طبيعية عرض لازم غير منفك عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات وهذا هو المراد بالتنفس بالقوة واما بمعنى كونها ارادية بالمعنى الذى مر فهو المراد بالتنفس بالفعل لان المتنفس قد يقدمه على زمان ويؤخره عن زمان فاحفظ فانه نفيس ١٢ ٦٠ قوله ينفك الخ يجئ ان الانسان وغيره يتمكن من ان يقدمه على زمان مجراه الطبعى وان يؤخره عنه متى شاء ١٢ ٦١ قوله والفصل الخ اى الفصل القريب للنوع والفصل القريب للجنس من حيث انه فصل قريب والخاصة من حيث انها خاصة واما الفصل القريب للجنس من حيث انه فصل بعيد للنوع ويقال على ما تحت حقائق نوعية فيخرج عنه بقوله عرضيا ولا يخفى ان القول المذكور يخرج الجنس ايضا من حيث انه يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنسة ١٢ صادق رح ٦٢ قوله لانه الخ قال بعض المحشين الظاهر ان الضمير فى قوله لانه راجع الى الجنس ففى الكلام تسامح والمراد انه مقول ذاتى اقول لا تسامح فى الكلام بل فيه المجاز بالحذف والتقدير كان

قوله قول ذاتى ١٢ مولوى انور على

وكون هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات متساوية لها الا ان المناسب ههنا ذكر التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشئ وهو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع اقول

لله قوله وكون الخ هذا جواب دخل مقدر تقديره ان الامام صرح في الملخص ان الحق ان هذه التعريفات حدود لا رسوم اذ لا ماهية للجنس الا هذا القدر ضرورة انا لا نعني بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وان كان المشهور انهم يقولون ان الجنس يرسم بكذا او النوع يرسم بكذا انتهى والحاصل ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فينبغي ان يقال يحدون او يرسم والجواب مأخوذ مما قال الكاتبي في شرح الملخص بانا لا نسلم انه لا ماهية للجنس وراء هذا الذي يجوز ان يكون المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم الجنس انتهى ويؤيده ما قال المحقق في شرح الاشارات ليس للجنس في نفسه الا الكلي الذاتي المختلفات الحقيقة وان المقولية المذكورة وصلاحيتها مما يعرضها بعد تحيثه تم كلامه لكن المحقق الرازي وكلام الكاتبي في شرح المطالع بقوله هذا الكلام ليس بشئ فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب اعتبار المعتبر وفي شرحه الشمسية ان الكليات امور اعتبارية حصل مفهوماتها اولا ثم وضعت اسماؤها بازائها فلا يكون لها معان وراء تلك المفهومات فتكون حدودا ۱۲ مولوي انور علي

لله قوله متساوية الخ الاظهر ان يقال مساوية كما لا يخفى على من يعرف الفرق بين باب المفاعلة وباب التفاعل مع تشاركهما في انهما للمشاركة ۱۲ ص

لله قوله الا ان المناسب الخ قال في الصادقية الظاهر ان يقول بدله الصواب او الصحيح واعترض على قوله لكان المناسب الخ بان حاصل الوجه المذكور انه لم يعلم كون هذه التعريفات حدودا اسمية او رسوما اسمية بالامكان المذكور والاحتمال المسطور عملا بمقايستها الى الواقع فاطلق عليها الرسوم لان رسوم حقيقية قطعا وان لم يعلم كونها حدودا اسمية او رسوما اسمية ولا يذهب عليك ان الحد الحقيقي والرسم الحقيقي لا يكونان الا في الماهيات الموجودة المعلوم الوجود على ما صرحوا به والكليات من المفهومات الاعتبارية الاصطلاحية فكيف يكون تعريفات هذه رسوما حقيقية قطعا ۱۲

لله قوله قول دال الخ كان المناسب لنظم البيان ان يذكروا اولا تعريف مطلق الحد والرسم ثم يقسم كلا منهما الى التام والناقص ثم يبين تعريف كل واحد من الاقسام الاربعة ولو حمل قوله قول دال الخ على تعريف مطلق الحد لم يصح ارجاع ضمير هو في قوله وهو الخ الى مطلق الحد ومع ذلك لا يناسب السوق اذ على هذا ينبغي ان يذكر تعريف مطلق الرسم ايضا فلهذا حملنا قوله قول دال الخ على تعريف الحد التام وحملنا قوله هو الذي الخ ص ۲۳

(بقیه ص۲۲) علی حکمه ۱۲ هکذا قال فی الحاشیة ۲ قوله عن جنس الشئ الخ الجنس القریب هو الذی یقال علی الکثرة المختلفة الحقیقة فی جواب ما هو بحیث یکون الجواب عن الماهیة وعن بعض المشارکات هو الجواب عنها وعن الکل کالحیوان فان اختلف الجواب کان بعید اکالجسم النامی ۱۲ السید محمد حسین البخاری الجیلانی وهنی ۳ قوله وفصله القریبین الخ الفصل القریب ما یمیز الماهیة عن المشارکات فی الجنس القریب کما مر ۱۲ ملا محمد حسین -

۱ قوله العلم علی نوعین الخ قال فی الصادقیة وفی بعض النسخ الموصل الی العلم ینقسم الی قسمین وفی بعض آخر العلم الموصل ینقسم الی قسمین واعلم ان العلم هو الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات المجردة والشئ الحاصل صورته عندها یسمی معلومًا واختلفوا فی ان الحاصل عند النفس هل هو اشباح الاشیاء وامثالها ام ذواتها مجردة عن الوجود الخارجی ولوازمه والاول هو المذهب المشهور والثانی هو التحقیق المنصور انتهی ۱۲ ۲ قوله مع عدم الخ انما قال مع عدم اعتبار الحکم ولم یقل مع عدم الحکم کان الاول اعم من الثانی لانه یعم ما فیه حکم الاصل لکن لم یعتبر کما فی اطراف الشرطیة او لم یکن فیه حکم اصلا کما فی تصور المفردات ۱۲

العلم علی نوعین احدهما القول الشارح والاخر الحجة لانه ان کان تصورا مع عدم اعتبار الحکم فیه موصلا الی المطلوب التصوری فهو القول الشارح وان کان تصورا مع اعتبار الحکم فیه موصلا الی المطلوب التصدیقی فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول من تلک الاصطلاحات المنطقیة المذکورة القول الشارح وهو التعریف اعم من ان یکون حدا او رسما والحد قول دال علی ماهیة الشئ فقوله قول دال جنس شامل للحد والرسم وقوله علی ماهیة الشئ یخرج الرسم کما سنبینه هذا هو تعریف الحد وقیل لم یجز تعریفه لئلا یلزم التسلسل قلنا لانسلم لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد کما ان وجود الوجود (والا یلزم التسلسل ۱۲)

۳ قوله فهو القول الشارح الخ سمی به لشرحه الماهیة اما بکنهها وهو الحد او بوجه یمیزها عما عداها وهو الرسم ۱۲ یکروزی ۴ قوله الحجة الغلبة سمی بها لان بها یغلب علی الخصم ۱۲ ۵ قوله وهو التعریف الخ وفی نسخة هو المعرف قال مولانا الصادق ۱۲ وهو فی المشهور ما یستلزم تصوره تصور شئ آخر بطریق الکسب والنظر وقیل ما یستلزم تصوره تصور الشئ او امتیازه عن جمیع ما عداه وقیل ما یکون سببا لمعرفة شئ آخر ولا یبعد ان یفسر بالتصورات المرتبة الموصلة الی المطلوب التصوری علی قیاس تفسیر الحجة فیما بعده بالقضایا المرتبة الموصلة الی المطلوب التصدیقی وهو الانسب بما مر فی

وجه حصر العلم فی القول الشارح والحجة انتهی ۱۲ ۶ قوله قول دال الخ الظاهر من العبارة ان هذا التعریف لمطلق الحد تامًا کان او ناقصًا لکن فی دلالة حد الناقص علی ماهیة المحدود نظر اللهم الا ان یراد بدلالته علی ماهیة الشئ افادته العلم بذاتیاته کلًا او بعضًا وفیه نظر بعد لعدم صدق التعریف علی الحد الناقص بالفصل وحده وصدقه علی الرسم التام الاکمل من الحد التام کالحیوان الناطق الضاحک والرسم الناقص المرکب من الذاتی والعرضی کالحیوان الضاحک الا ان یعتبر قید فقط وبنی الکلام علی مذهب من لم یجوز التعریف بالمفرد والحق ان هذا تعریف للحد التام قال صاحب القسطاس الحد اما تام وهو القول الدال علی ماهیة الشئ وهو انما یتم بالجنس والفصل القریبین واما ناقص وهو القول المشتمل علی الفصل القریب وعلی غیره دون الجنس القریب انتهی ۱۲ صادقیه ۷ قوله لئلا یلزم الخ تقریر لزوم التسلسل انه لو احتاج الحد الی المعرف والحد کما احتاج حد الحد ایضا الی الحد لعدم الفصل بین الحد وحده وبین حد الحد فی الاحتیاج وهکذا یحتاج حد حد الحد الی الحد فیتسلسل ۱۲ ۸ قوله لصدق تعریف الحد وهو ما یستلزم تصوره الخ علیه ۹ قوله نفس الحد الخ معناه اذا عرفنا الحد بقولنا ما یستلزم تصوره الخ فقد علم افراده بهذا التعریف ومن جملة افراده معرفة لانه ایضا مما یستلزم تصوره الخ فکان معرفة معرفة معلوماته ولم یحتج الی معرف آخر (ص۲۴)

(بقیہ ص۲۳) او یقال معناہ ان مفہوم الحد اذا حمل فقد حمل جمیع ما صدق علیہ الحد بذلک و من جملۃ ما صدق علیہ ذلک الحد فکان معلومًا بنفسہ ولم یکن محتاجًا الی معرف آخر ۱۲ حاشیۃ قال اقول

لہ قولہ نفس الوجود الخ قال الطلبی فی شرح المیزان قیل علیہ ان العینیۃ ممنوعۃ ضرورۃ ثبوت التغایر بین المضاف و المضاف الیہ واجیب عنہ بان کون التغایر ضروریا انما ھو فی الامور الخارجیۃ واما فی الامور الاعتباریۃ فیصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود من الامور الاعتباریۃ قال الصادق رح لانما امر معنوی لا تحقق لہ فی الخارج وانما الموجود فی الخارج ھو الوجود ھذا کما قیل ان حقیقۃ الوجود نفس صیرورۃ الذات ووقوعھا فی ظرف ما ۱۲ لہ الذی یترکب من جنس الشئ وفصل القریبین ۱۲ لہ قولہ فصلہ القریب الخ انما لم یقل بفصلہ فقط کالناطق فی تعریف الانسان علی ما قالوا لان الناطق مرکب معنی والاعتبار للمعانی فان کان معناہ جسم او جوھر لہ النطق کان کالجسم الناطق بعینہ و ان کان معناہ شئ لہ النطق ونحوہ لم یکن حدا لان الشیئیۃ عارضۃ ۱۲ یکروزی لہ من کونہ مانعا من دخول الغیر ۱۲ لہ قولہ والرسم الخ قال مولانا انور علی فی حاشیۃ ذلک الکتاب وھو قول دال علی لازم الشئ وبعبارۃ اخری ھو قول دال علی ماھیۃ الشئ یمیزہ عما عداہ ۱۲ لہ قولہ والخاصۃ اللازمۃ الخ قید الشارح الخاصۃ باللازمۃ وھو مما لا یحتاج الیہ بل یجب ترکہ وتقییدھا بالشاملۃ لیصدق التعریف علی المرکب من الجنس القریب والخاصۃ الشاملۃ للمفارقۃ ولا یصدق علی المرکب من الجنس القریب والخاصۃ الغیر الشاملۃ فان الاول رسم تام والثانی لیس برسم تام ۱۲ لہ قولہ فتحقق المشابھۃ الخ وقیل لقربہ من الحد التام لصیرورتہ حدا تاما بمجرد تبدیل الخاصۃ بالفصل القریب بخلاف الرسم الناقص فانہ بعید عنہ اذ لا یبقی فی صیرورتہ حدا تاما مع التبدیل المذکور من اتمام الجنس ایضا ۱۲ صادقیہ لہ قولہ فیہ الخ ای فی الرسم التام اد فی کل واحد من الحد التام والرسم التام وقس علیہ قید ۱۱ اما الحد التام فقید بالفصل القریب واما الرسم التام فقید بالخاصۃ ۱۲

نفس الوجود والحد ینقسم الی قسمین تام وناقص والحد التام ھو الذی یترکب من جنس الشئ وفصلہ القریبین کالحیوان الناطق (دفع ما یقال) بالنسبۃ الی الانسان فانک اذا قلت ما الانسان فیقال الحیوان الناطق ومثل ھذا ھو الحد التام اما کونہ حدا فلان الحد فی اللغۃ المنع وھذا لکونہ مشتملا علی الذاتیات مانع عن دخول الغیر فیہ واما کونہ تاما فلکون الذاتیات مذکورۃ بتمامھا فیہ والحد الناقص ھو الذی یترکب من الجنس البعید وفصلہ القریب (ای القریب منہ) کالجسم الناطق بالنسبۃ الی الانسان فانہ اذا سئل عن الانسان بما ھو واجیب بانہ جسم ناطق کان الحد ناقصا اما کونہ حدا فلما مر واما کونہ ناقصا فلعدم ذکر بعض الذاتیات فیہ والرسم ایضا ینقسم الی قسمین تام وناقص اما الرسم التام فھو الذی یترکب من جنس الشئ القریب والخاصۃ اللازمۃ لہ کالحیوان الضاحک فی تعریف الانسان اما کونہ رسما فلان رسم الدار اثرھا ولما کان ھذا التعریف بالخاصۃ اللازمۃ التی ھی من اثر الشئ کان تعریفا بالاثر واما کونہ تاما فلتحقق المشابھۃ بینہ وبین الحد التام من جھۃ انہ وضع فیہ

لہ قولہ من العرضیات الخ قال فی الجدیدۃ حاشیۃ میرایسا غرجی قیل ھذا لایصدق علی الرسم الناقص المرکب من الجنس البعید والخاصۃ کالجسم الضاحک والجوھر الکاتب مع انہ المشھور بالرسم الناقص والمذکور فی عامۃ الکتب واجیب بان المرکب من الداخل والخارج خارج فیصدق علیہ انہ مرکب من عرضیات الخ انتھی ۱۲ لہ قولہ ماش الخ عرض عام لاکثر انواع الحیوان ماعدا اللتی لا تمشی علی قدمیھا کانواع السمک والدیدان ۱۲ لہ قولہ عریض الاظفار الخ وھو ایضا عرض عام لانواع الحیوانات عریض اظفارھا کالقرد والفیل والفرس والحمار ۱۲

الجنس القریب وقیل بامر یختص بالشیٔ واما الرسم الناقص فھو الذی یترکب من العرضیات التی تختص جملتھا لا کل واحد منھا بحقیقۃ واحدۃ کقولنا فی تعریف الانسان انہ ماش علی قدمیہ عریض الاظفار بادی البشرۃ مستقیم القامۃ ضحاک بالطبع فان جملۃ ھذہ الامور العرضیۃ مختصۃ بالانسان لاغیر بخلاف کل واحد منھا لوجود بعض منھا فی غیرہ ایضا اما کونہ رسما فلما مر من ان الخاصۃ اللازمۃ من آثار الشیٔ فیکون تعریفا بالاثر الذی ھو الرسم واما کونہ ناقصا فلعدم ذکر بعض اجزاء الرسم التام فیہ حتی یتحقق المشابھۃ بینہ وبین الحد الناقص کتحققھا بین الرسم التام والحد التام قال القضایا القضیۃ قول یصح ان یقال لقائلہ انہ صادق فیہ او کاذب فیہ وھی حملیۃ کقولنا زید کاتب واما شرطیۃ متصلۃ کقولنا ان کانت الشمس طالعۃ فالنھار موجود واما شرطیۃ منفصلۃ کقولنا العدد اما ان یکون زوجا او فردا اقول لما فرغ المصنف عن القول الشارح شرع فی الحجۃ وھی القضایا المرتبۃ الموصلۃ الی المطلوب التصدیقی و

ھ قولہ بادی البشرۃ الخ وھو ایضا عرض عام لانواع الحیوانات اللتی لا تشی علی اکثر جلدھا کالسمک والحفاش والحیات والدیدان ۱۲ ھ قولہ مستقیم القامۃ الخ وھو عرض عام لما ھو مستقیم من انواع النبات والحیات والاشجار وان کان اطلاق القامۃ علیھا امرا غیر معروف ھذا کلہ من افادات مولوی انور علی ۱۲ ھ قولہ ضحاک بالطبع الخ اعلم ان التعریف بالضاحک یحتمل ان یکون رسما تاما ان اردید بہ الحیوان الضاحک و یحتمل ان یکون رسما ناقصا ان اردید بہ الشیٔ الضاحک واما التعریف بالعرض العام مع الفصل والخاصۃ وبالجنس البعید مع الخاصۃ وبالفصل مع الخاصۃ فکلھا رسم ناقص ۱۲ یکرم زی ھ قولہ کتحققھا بین الرسم التام الخ یعنی کما لوحظ فی تسمیۃ الرسم التام بالتام کونہ مشابھا للحد التام فی وضع جنس قریب فی کلیھما کذلک لوحظ فی تسمیۃ الرسم الناقص بالناقص کونہ مشابھا للحد الناقص فی عدم ذکر بعض الاجزاء فی کلیھما اما فی الحد الناقص فلعدم ذکر جنس قریب فیہ واما فی الرسم الناقص فلعدم ذکر بعض اجزاء الرسم التام فیہ وھو الجنس القریب ایضا ۱۲ انور علی ھ قولہ لما فرغ المصنف الخ یعنی لما فرغ المصنف عن القول الشارح الذی ھو المقصد الاعلی فی باب التصورات اراد ان یشرع فی الحجۃ التی ھی المقصد الاعلی والمطلب الاقصی فی باب التصدیقات لکن کان لھا مبادٍ تترکب ھی القضایا کما ان القول الشارح مبادٍ یترکب منھا وھی الکلیات الخمس ومعرفۃ مبادی الشیٔ متقدم علی معرفۃ فلاجرم اشتغل ببیان احوال القضایا ثم ببیان احوال الحجۃ کما سلکت ھذہ الطریقۃ فی مباحث التصورات ۱۲

القضيه قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او
اى القائل والمقول ١٢
كاذب فيه وهو الذى يسميه بعضهم خبرا والقول هو[٢]
المركب سواء كان لفظا مركبا كما فى القضية الملفوظة او مفهوما[٣]
عقليا مركبا كما فى القضية المعقولية وهو اى القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة والانشائية وقوله يصح
اى القول كانت او معانى ١٢ اى فى الذى لا يصح السكوت عليها ١٢
ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل[٥] مجترز
به عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهى
والاستفهام وغيرها وهى اى القضية تنقسم الى قسمين
احدهما حملية والاخر شرطية فان المحكوم عليه وبه فى
القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب
والا فشرطية[٦] وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان
نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ١٢
يكونا مفردين فى الحملية بل قد يكون احدهما جملة

تفس الحكاية ولا استحالة فى اجتماع
النقيضين فى اللحاظ قد صرحوا بذلك
بل قد عد اصحاب فن البيان علاقة
التضاد من اسباب التفارق فى
الخيال هذا والاسلم فى تعريف
القضية ما قيل انها مركب تام قصد
به الحكاية عن الواقع ١٢ [١] قوله
هو المركب الخ اى فى اصطلاح هذا
الفن وصرح فى اساس الاقتباس
بان القول حقيقة فى المعقول و
الملفوظ قول بالعرض على عكس المركب
وعلى هذا الترادف بينهما كما يتبادر
من كلام الشارح ان كلا من القول و
المركب مشترك معنوى بين المركب
الملفوظ والمعقول من الصادق فيه
١٢ [٣] قوله او مفهوما عقليا الخ
قيل الاولى ترك قيد العقلى لان
المفهوم عبارة عما حصل فى العقل
ووصفه بالعقلى يحتاج الى التجريد
لا يبعد ان يقال ان ما حصل فى العقل
بمعنى ما حصل عنده يحتمل اللفظ
والمعنى والوصف بالعقلى للتنصيص
على ما يقابل اللفظ فتامل ١٢ صادق
[٤] قوله الاقوال التامة الخ اعلم
ان المركب اما تام واما ناقص
فالاول هو الذى يصح السكوت عليه ويفيد فائدة تامة نحو زيد قائم مثلا والثانى وهو الذى لا يصح السكوت عليه
بل يحتاج الى لفظ آخر ينتظره المخاطب انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وبالعكس فليس فيه نسبة تامة
تطابق الواقع اولا والانشاءات ان اشتملت على نسبة تامة لكن لا خارج لها حتى يتصور المطابقة وعدمها لان تلك
النسبة انما توجد بنفس الانشاءات ولذا سميت انشاء بخلاف النسبة فى الاخبار فانها حكاية عن نسبة خارجية فلذا سميت
خبرا فيتصور فيها الصدق والكذب ١٢ [٥] قوله فصل الخ قال مولانا الصادق رح فان قيل الفصل على ما مر قسم من
الذاتى والذاتى قسم من الكلى والكلى قسم من المفرد وقوله يصح ان يقال الخ مركب فكيف يصح ان يكون فصلا قلنا لا نسلم
اختصاص الكليات الخمس بالمفرد بل قد يكون مركبا والكلى والجزئى قيدان لنقسمى المفرد على ما اسلفنا ولو سلم فيجوز ان يكون المراد
بالفصل معناه اللغوى اى المميز ١٢ [٦] قوله فشرطية الخ لاشتمالها على ادوات الشرط اما باعتبار نفسها كما فى المتصلة او باعتبار لازمها
كما فى المنفصلة ١٢

نحو زید ابوه منطق والشرطیة اما متصلة وهی (وکذا ازید قائم قعوده ۱۲)
التی یحکم فیها بصدق قضیة اولا صدقها علی تقدیر (ای مضمونها ۱۲)
صدق قضیة اخری وهی موجبة ان حکم فیها بایجاب (ای مضمونها ۱۲)
صدق قضیة علی تقدیر صدق قضیة اخری کقولنا ان
کانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان
حکم فیها بسلب صدق قضیة علی تقدیر صدق قضیة
اخری کقولنا[۲] لیس ان کانت الشمس طالعة فاللیل موجود
واما شرطیة منفصلة وهی التی یحکم فیها بالتنافی بین
القضیتین فان[۳] حکم فیها بالتنافی ایجابا فالقضیة منفصلة
موجبة کقولنا العدد اما ان یکون زوجا او فردا وان
حکم[۴] فیها بالتنافی سلبا فالقضیة منفصلة سالبة کقولنا لیس[۵]
اما ان یکون الانسان اسود وکاتبا **اقول** والجزء
الاول من الحملیة یسمی موضوعا والثانی محمولا والجزء
الاول من الشرطیة یسمی مقدما والثانی تالیا
اقول الجزء الاول ای المحکوم علیه من القضیة الحملیة

لـ قوله بصدق قضیة الخ کقولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حکم فیها بوجود النهار علی تقدیر صدق طلوع الشمس والمراد بالقضیة الاخری مضمونها ۱۲ **۲ـ قوله** کقولنا لیس ان کانت الشمس طالعة فاللیل موجودا الخ هذا امثال الشرطیة المتصلة السالبة لانه حکم فیها بسلب صدق وجود اللیل علی تقدیر صدق طلوع الشمس ۱۲ **۳ـ** ای اوقع التنافی واذعن وقوعه ۱۲ **۴ـ** ای انتزع التنافی واذعن لاوقوعه ۱۲ **۵ـ قوله** بالتنافی سلبا الخ ای بسلب التنافی کقولنا لیس اما ان یکون الانسان اسودا وکاتبا لانه حکم فیها بان لاتنافی بین کون الانسان اسود وبین کونه کاتبا قال الصادق فی التمثیل تسامح لاعتبار التنافی بین القضیتین دون المفردین اقول هذا المثال یرجع الی التنافی بین القضیتین لان قولنا لیس اما ان یکون الانسان اسودا وکاتبا یرجع الی قولنا لیس الانسان اما ان یکون اسودا وکاتبا وهما قضیتان بلاشبهة غایة الامر ان الشارح تسامح فی الفاظ المثال ومطمح نظره هو المآل هذا وان المناقشة فی الامثلة لیس من دیدن ارباب الکمال

وانما هو شان اصحاب المقال ۱۲ مولوی انور علی **۶ـ قوله** لیس اما ان یکون الانسان اسودا الخ قال الصادق رحمه الله فی التمثیل تسامح الاعتبار التنافی بین القضیتین دون المفردین ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

قوله والنسبة التي الخ الرابطة بالذات هي النسبة الجزئية اعني الوقوع واللاوقوع وانما يكون النسبة بين والرابطة بالعرض وكل من المنتسبين تسمى نسبة حكمية الآن الشائع استعمال النسبة الحكمية في النسبتين بين بين فما يتبادر من صدر الكلام خلاف مايتبادر من عجزه واما قوله لم يذكر المصنف الجزء الاخير نص فيما يتبادر من الصدر انما سميت كل من النسبتين حكمية لان الحكم ليستعمل بمعنى ادراك الوقوع و اللاوقوع وبمعنى الوقوع و اللاوقوع وبمعنى المحمول وبمعنى القضية وكل من النسبتين جزء من القضية وتاشية من المحمول متعلق الوقوع واللاوقوع بالفتح او متعلق الايقاع والانتزاع كذا لك ۱۲ صادق رحمه الله

يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ والجزء الثاني (الى القضية ۱۲)
اى المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل (الاخصر الاظهر ان يقال لانه يحمل على الشئ ۱۲)
على شئ والنسبة[۱] التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى
نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء[۲] الاخير مع انه لابد
منه في القضية لكونه جزأ اخيرا منها والجزء الاول من الشرطية
يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني تاليا لكونه
تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع قال والقضية موجبة
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب اقول
القضية تنقسم ثانيا[۳] الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة
التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول (هذا كناية عن الوقوع ۱۲)
فالقضية[۴] موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما
بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا (هذا كناية عن اللاوقوع ۱۲)
زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اما مخصوصة كما
ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ (من المثال زيد كاتب ۱۲)
من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان

[۱] يعني النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع ۱۲ منه

قوله ثانيا الخ انما قال ثانيا لان هذا التقسيم ثان بالنسبة الى ما مر من تقسيمها الى الحملية والشرطية والاضبط في وجه الحصر ان يقال ان النسبة الخبرية في الحملية الوقوع فحملية موجبة و ان كانت هي اللاوقوع فسالبة او يقال الحكم فيها ان كان بوقوع النسبة فموجبة وان كان بلاوقوعها فسالبة ۱۲ ملا صادق رحمه الله يتصرف فيه

[۲] **قوله** فالقضية موجبة الخ قد عرفت ان مقصود المصنف تعميم هذا التقسيم بحيث يشمل الحملية والشرطية كليهما واكتفى على مثال الحملية رد ما للاختصار فعلى هذا الاضبط في وجه الحصر ان يقال ان كانت النسبة الخبرية في القضية الوقوع فموجبة حملية او شرطية وان كانت هي اللاوقوع فسالبة وايا ما كانت او يقال الحكم فيها ان كان بوقوع النسبة فموجبة وان كان بلاوقوعها فسالبة او يقال نحو هذا وما اوردكه التفتازاني فتخصيص بلا مخصص ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا تكون كك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب اقول و كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان كان الموضوع فى القضية شخصا معينا جزئيا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا فى مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب واما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها اى موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بتين فيها كمية افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذى هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد كك مايدل على كمية الافراد يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على

كشى الكل باسم الجزء ۱۲

شهر پناه ۲

۱ قوله شخصا معينا جزئيا آه قال مولانا الصادق رح المراد بالشخص ما لا يمكن للعقل بمجرد تصوره وتصديقه على كثيرين مفرقا كان او مركبا فلا ينتقض تعريف المخصوصة بالشخصية بمثل زيد قائم فتدبر ۲ قوله لكون موضوعها الخ فنسب الكل الى الجزء ولا يخفى انه لا داخل لقوله معينا فى وجه التسمية ۱۲ ۳ قوله من الكلية الخ هذا بيان للكمية والغرض منه دفع ايراد يرد على ظاهر كلامه من ان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد وهنا ليس كذلك لان ما من محصورة بين فيها عددا فراد موضوعها فاجاب الشارح بان المراد بالكمية فى عرف هذا الفن الكلية والبعضية دون ما اشتهر ۴ قوله فلحصر افراد موضوعها الخ اى افراد موضوعها التى حكم عليها بحملها ايجابا او سلبا فى الكل او البعض صادقيه ۵ قوله الذى هو اللفظ الخ قال مولانا الصادق رح هذا تفسير السور وهو منقوض بوقوع النكرة فى سياق النفى فانه سور السالبة الكلية على ما صرحوا به مع انه ليس بلفظ والقول بان التفسير مبنى على الاغلب ليس بشئ وايضا منقوض بالسور الداخل على المحمول كما فى المخوفة كقولنا زيد بعض الانسان والسور الداخل على الشخصى للموضوع كما فى المخوفة الموضوع كقولنا كل زيد حيوان الا ان يخصى المعروف بسور القضايا المتعارفة او المعتبرة فى العلوم بناء على ان الكلام فيها كما سيصرح به الشارح ۱۲

بعضها وعلى التقديرين فالحكم اما بالايجاب او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بكاتب والسور في الموجبة الكلية نحو كل (المختص بالاقرار دلالة) وفي السالبة الكلية نحو لا شئ ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اى (النكرة الواقعة في سياق النفي ١٢) ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها فاذن كانت القسمة (اى قسمة القضية) ثلثية كما ثلث الشيخ في الشفاء (او على سينا ١٢) لا يقال ان القضية الطبعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر (اى حصر المقسم في الاقسام الثلثة ١٢) لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم

قوله نحو كل الخ قال في الصادقية اى الكل الافرادي بمعنى كل واحد واحد دون المجموعي بمعنى المجموع من حيث هو مجموع نحو كل الرمان مأكول ولا الكل المخفف من الكلي نحو كل انسان اى كلي هو الانسان نوع والمراد بنحو كل ما يفيد ان الحكم الايجابي على كل الافراد باي لغة كان ولكن البيان في سائر الاسوار وكانه التزم ذكر الاسوار المشتهرة في لغة العرب وادرج سائر الاسوار في النحو المضاف اليها ولذا اقتصر في البعض على ذكر واحد وفي البعض على ذكر اثنين وفي البعض على ذكر ثلثة انتهى اقول فيدخل فيه لام الاستغراق يعني الكل الافرادي ١٢ منه

قوله ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد الخ ملاحظة الافراد لا بد منها في المهملة مع قطع النظر عن كونها كلا او بعضا ١٢ منه

قوله مثلثة الخ من التثليث بمعنى جعل الشئ على ثلثة اركان وهي ههنا الشخصية والمحصورة والمهملة ١٢ مولوي انور على

قوله ان القضية الطبعية الخ وهي قسم من القضية المنقسمة بحسب الموضوع وهي ما يكون موضوعها كليا وحكم عليه بشرط الوحدة الذهنية اى حكم عليه على نفس طبيعة الموضوع بحيث لا يتجاوز الى الفرد كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل قال مولانا الصادق سواء كان باتصاف طبيعة الموضوع بمفهوم المحمول كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل او باتحاد مفهوميهما والعينية بينهما كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق ومنهم من خص الطبعية بالثاني وسمى الاول عامة والحق الحق بالاتباع انتهى ١٢ منه

قوله في العلوم الخ اى العلوم الحكمية كما يتبادر من اطلاق العلوم في عرف هذا الفن وحاصل الجواب تخصيص المقسم بحيث تخرج عنه الطبعية ١٢ صادقيه

له قوله لعدم انتاجها الخ قال مولانا انور على الا ترى انك لو جعلت الطبيعة كبرى الشكل الاول وقلت زيد انسان والانسان نوع لا يصدق زيد نوع بخلاف الشخصية حيث تقوم مقام الكلية فى كبراه نحو هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان انتهى اقول الاستدلال بهذا الطريق على عدم انتاج الطبيعية ليس بصحيح لان يطلق النتيجة ليس مبنيا على جعل الطبيعة كبرى الشكل بل هو من جهة ان الاوسط لو تكرر كان الانسان الاوسط فى الصغرى انما هو الانسان المقترن بالعوارض الشخصية بخلاف الانسان الواقع فى الكبرى لان المراد به الانسان الكلى اى نفس الطبيعة وايضا القول بخلاف الشخصية ليس بصحيح لانهما مساوية البطلان اذا جعل كبراه الطبيعة فافهم ۱۲ له اى بالانحصار المقسم فى الاقسام الثلثة ۱۲ سه قوله ان كان صدق التالى الخ قد عرفت ان المراد بصدق المقدم والتالى تحقق مضمونهما فى الواقع وان صدق التالى على تقدير صدق المقدم كناية عن وقوع الاتصال بينهما ۱۲ كه وهذه العلاقة تنشأ وتخرج عن ذات المقدم ۱۲ هه قوله والمراد بالعلاقة الخ قال مولانا الصادق ع العلاقة بالفتح تستعمل فى المعانى وبالكسرة فى الاعيان وانما قال المراد ههنا اشارة الى ان التعريف المذكور تعريف للعلاقة الواقعة بين المقدم والتالى لا لمطلق العلاقة فان مطلق العلاقة ما بسببه يستلزم شئ شيئا سواء كانا مقدما وتاليا او غيرهما انتهى ۱۲ وه قوله اما العلية الخ العلة هى ما يتوقف عليه الشئ فان كان جميع ما يتوقف الشئ عليه يسمى علة تامة وان كان بعض ما يتوقف عليه الشئ يسمى علة ناقصة وهى قد تستلزم المعلول وقد لا تستلزمه بخلاف التامة فانها تستلزم ثم ان العلية اعم من ان تكون علية المقدم للتالى كما فى المثال المذكور فى الشرح او علية التالى للمقدم وهو المراد بقوله او المعلولية كما فى قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او علية ثالث لهما بان يكونا معلولى علة واحدة كما فى قولنا ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة انتهى ۱۲ مولوى محمد صادق رحمه الله تعالى

انتاجها فخرج عن التقسيم لا يخل بالانحصار[۲] قال والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر او لا يغرق اقول لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع فى تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية والاخر اتفاقية لانه ان[۳] كان صدق التالى فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة[۴] بينهما توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد[۵] بالعلاقة ههنا شئ بسببه يستلزم المقدم التالى كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية[۶] فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان وجود النهار معلول لكونه مستلزم ۱۲

الصادق ۱۲

لطلوع الشمس وأما التضايف فكقولنا ان كان زيدٌ أباً لبكر فبكر
ابنه وان كان صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع صدق
المقدم لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا
علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز
العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار بهابل
توافق الطرفان على سبيل الصدق بينهما ههنا واما الشرطية
المنفصلة فتنقسم على ثلثة اقسام حقيقة ومانعة الجمع
ومانعة الخلو لانه ان حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق
والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما
زوج او فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج
والفرد على عدد واحد وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت
حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئين
في القسمين الاخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق
والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في

١ قوله واما التضايف الخ وهو كون الشيئين الوجوديين بحيث لا يمكن ان يتحقق شئ منهما الا مع الآخر ولا يمكن ان يتعقل شئ الا مع الآخر من غير تقدم وعلية بينهما قال مولانا الصادق رح وهو قد يكون حقيقيا وهو النسبة المتكررة كالعلية والمعلولية والكلية والجزئية والضاربية والمضروبية والوالدية والمولودية وقد يكون مشهوريا وهو الذات الماخوذة مع النسبة المتكررة كالعلة والمعلول والكل والجزء والضارب والمضروب والوالد والمولود المراد بالتضايف اعم من تضايف المقدم والتالي وتضايف عليتهما وتضايف معلوليتهما وتضايف علة احدهما مع معلول الآخر تضايف معلولية احدهما مع علية الآخر الى غير ذلك انتهى ١٢ ٢ قوله ابا لبكر الخ فان تعقل كون زيد ابا لعمر ويتوقف على تعقل كون عمر وابنه ١٢ سيد شريف ٣ بان اتفق كونهما صادقين في نفس الامر ١٢ ٤ قوله فالقضية منفصلة حقيقة الخ اى المنسوب الى الحقيقة بمعنى الحرى والجدير او بمعنى الكامل في الانفصال لان التنافي بين اجزائها كامل بالنسبة الى اخويها قاله لم على الاول للنسبة وعلى الثاني للمبالغة والتاء في الصورتين للنقل من الوصفية الى الاسمية وقيل لتانيث موصوفها الذي هو المنفصلة ١٢ ٥ لان تركيب الحقيقية من الشئ ونقيضه ومن الشئ ومايساوي النقيض وارتفاعهما محال ١٢

القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط[1] فالقضية منفصلة مانعة الجمع كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشئ الواحد لا شجرا ولا حجرا وانما سميت هذه مانعة الجمع (بل الاثنانية ١٢) لاشتمالها على منع[2] الجمع بين جزئيها في الصدق[3] وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط اى لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر[4] واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي[5] بين ان لا يكون في البحر وان يغرق لا بين[6] ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر وان (ويكون سباحا ١٢) لا يغرق وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها في الكذب **قال** وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو **اقول** المنفصلات المذكورة (الثلثة ١٢) قد يتركب كل واحدة منها عن جزئين غالبا كما مر وقد تتركب (المنطقي ١٢) عن اكثر من جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد[7] اما زائد او ناقص او مساو

يكفي في التسمية ١٢ [3] **قوله** في الصدق الخ في محل النصب على انه حال من الجمع او في محل الجر على انه صفة له ١٢ صادق [4] **قوله** في البحر الخ كانه اراد بالبحر الماء المغرق اى ما من شانه ان يغرق لا ما يتعارف لجواز الخلو بين الكون في البحر المتعارف وبين عدم الغرق واعلم انه يوخذ في الحقيقة مع الشئ نقيضه او المساوى لنقيضه وفي مانعة الجمع يوخذ مع الشئ ما هو الاخص من نقيضه لكون الشئ حجرا او شجرا فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرا وبالعكس وفي منع الخلو يوخذ مع الشئ ما هو الاعم من نقيضه لكون زيد في البحر وان لا يغرق فان كونه في البحر اعم من ان يغرق وكذا بالعكس لجواز كونه في البحر ولا يغرق ١٢ صادق و حواشي السيد السند [5] **قوله** هو كذب وانتفاء لقولنا ان يكون في البحر ١٢ [6] **قوله** هو كذب وانتفاء لقولنا ان لا يغرق ١٢ [6] اى ليس بينهما تنافي في الصدق ١٢ [7] **قوله** الكثر من جزئين الخ هذا التركيب على قسمين اما متناه كما هو المذكور في الشرح واما غير متناه كقولنا العدد اما ثلثة او اربعة او خمسة او ستة الى غير ذلك في جانب عدم التناهي ١٢ [8] **قوله** اما زائد او ناقص او مساو الخ اعلم ان العدد عند الحساب على نوعين اما منطق واما اصم والمنطق ماله كسر من الكسور التسعة وهي النصف الى العشر كالستة والثمانية واثنى عشر والاصم ما ليس له كسر كاحد عشر واثنا عشر وخمسة عشر والعدد المنطق ان بلغ ماله من الكسر مبلغا ساواه فهو العدد المساوى والتام كالستة فان كسورها نصف اعنى الثلثة وثلث اعنى الاثنين وسدس اعنى الواحد ومجموعها ستة وان بلغ مبلغا كان ازيد منه فهو العدد الزائد كاثنى عشر فان كسوره نصف اعنى الستة وثلث اعنى الاربعة وربع اعنى الثلثة وسدس اعنى الاثنين ومجموعها خمسة عشر وهو ازيد من اثنى عشر وان لم يبلغ احد المبلغين المذكورين بل كان الفقص منه فهو العدد الناقص كالثمانية فان كسورها نصف اعنى الاربعة وربع اعنى الاثنين وثمن اعنى الواحد ومجموعها سبعة وهي الفقص من الثمانية فالمراد بالعدد في هذا القول العدد المنطق بقرينة انه لا يخص في هذه الاقسام الا العدد المنطق لا مطلق العدد ١٢ من الصادقة مع نقوص

فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد منها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والخلو وهذا خلف كانه فى المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف بل الحق ان الحقيقية قد تتركب من حملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا

قلة التدبر وقصور النظر اذ دعوى الاستلزام على تقدير كون المثال المذكور حقيقية وكون كل جزء من اجزاء الحقيقية مستلزما لنقيض الآخر وكون نقيض كل جزء من اجزائها مستلزما لعين الآخر وبعد تسليم ذلك لا مجال للمنع المذكور وكذا الحال فى قوله وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا انتهى ١٢ **قوله** بل الحق الخ اى ما ثبت من الامثلة المركبة من اكثر من جزئين فقى الحقيقية احدهما حملية والاخرى منفصلة اقيمت مقام حملية اخرى هى نقيض تلك الحملية كما بينه الشارح رح فان قيل الجزء الثانى اعنى المنفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد زائدا عليه او ناقصا عنه لا شك انها مانعة الجمع لجواز الخلو بين جزئيها بان لا يكون زائدا عليه ولا ناقصا عنه بل يكون مساويا له ولا انفصال حقيقيا بينها وبين الجزء الاول اعنى الحملية القائلة ان هذا العدد مساو لذلك العدد لجواز ارتفاعهما صدق الحملية فان الانفصال المانع من الجمع يصدق لو ارتفع جزآه لجواز الخلو بين جزئى المنفصلة المانعة الجمع

كقولنا الانسان اما شجر او حجر فانه قضية صادقة مع كذب جزئيها قلنا لا نسلم ان الجزء الثانى منفصلة مانعة الجمع بل هى منفصلة مانعة الخلو كيف لا ومرجع المنفصلة ذات الاجزاء الثلثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد مساويا لذلك العدد او لا يكون فان لم يكن فهو اما زائد عليه او ناقص عنه فهذه منفصلة مانعة الخلو متساوية لنقيض الحملية اقيمت مكانه فظن ان تركيبها من اكثر من جزئين وفى التحقيق ليس كذلك بل مركبة من حملية ومساو لنقيضها وهو المنفصلة مانعة الخلو لا قصد عن كاذبين فان صدقت الحملية كذبت هذه المنفصلة لكذب جزئيها وان كذبت صدقت ضرورة صدق احد جزئيها ومنهم من ظن انها مركبة من منفصلتين وحاصلها اما ان يكون العدد مساويا او غير مساو واما ان يكون غير المساوى زائدا او ناقصا ولا يخفى على ذى لب فساده ١٢ محمد صادق رحمه الله تعالى **قوله** ومنفصلة الخ قال مولانا او تلك المنفصلة كانت فى الاصل ايضا حملية وهى قولنا او غير مساو ولكن لما كانت هذه الحملية فى قوة المنفصلة وهو قولنا (ص ٣٥ پر)

(بقیہ حاشیہ ۳۴) غیر المساوی اما زائد او ناقص قال الشارح رحمۃ اللہ علیہ انہا منفصلۃ حاصل الکلام الذی تقرر عند الشارح حقیقۃ ھو ان القضیۃ المنفصلۃ التی ترکبت بحسب الظاھر من ثلثۃ اجزاء فی الاصل مرکبۃ من حملیتین احدھما المقدم وھو قولنا العدد غیر مساوٍ والاخری التالی وھو قولنا العدد غیر مساو والحملیۃ الثانیۃ فی قوۃ المنفصلۃ اذ العدد الغیر المساوی فی قوۃ قولنا العدد الغیر المساوی اما زائد او ناقص فلما کانت الحملیۃ التی وقعت تالیا فی قوۃ المنفصلۃ اقیمت تلک المنفصلۃ مقامھا وقیل العدد اما مساو او زائد او ناقص فظن لذلک انہا مرکبۃ من ثلثۃ اجزاء والا فھی مرکبۃ من حملیتین ثانیتھما منفصلۃ بالقوۃ فلم تکن مرکبۃ من اکثر من جزئین انتھی ۱۲ ۵ھ اقیمت مقام حملیۃ اخری ھی نقیض تلک الحملیۃ ۱۲

لذلک العدد اوزائد علیہ اوناقص عنہ والجزء الثانی اعنی قولہ اوزائد علیہ اوناقص عنہ منفصلۃ والجزء الاول حملیۃ واصلہ ھذا العدد اما ان یکون مساویا لذلک العدد اوغیر مساوٍ لہ لکن اذا لم یکن مساویا لکان زائدا علیہ اوناقصا عنہ فلما کانت ھذہ المنفصلۃ فی قوۃ تلک الحملیۃ اقیمت مقامھا فیظن انہا مرکبۃ من ثلثۃ اجزاء ولکنہا بالحقیقۃ مرکبۃ من الحملیۃ والمنفصلۃ کما عرفت فلا یترکب الحقیقیۃ الا من جزئین وکذا مانعۃ الخلو بخلاف مانعۃ الجمع فانہا قد تترکب من ثلثۃ اجزاء فصاعدا وبیانہا طول لا یلیق بھذا المختصر فلیطلب فی المطولات قال التناقض وھو اختلاف القضیتین بالایجاب والسلب بحیث یقتضی لذاتہ ان تکون احدھما صادقۃ والاخری کاذبۃ کقولنا زید کاتب وزید لیس بکاتب اقول من الاصطلاحات المنطقیۃ المذکورۃ التناقض وھو اختلاف القضیتین بالایجاب والسلب بحیث

(صفحہ ۳۵) ۱ھ لان العدد الغیر المساوی منحصر فی الزائد والناقص ۱۲ ۲ھ القائلۃ بان العدد الغیر المساوی زائد او ناقص ۱۲ ۳ھ قولہ وکذا مانعۃ الخلو الخ ای انہا ایضا لا تترکب الا من جزئین لکن الحق ما ذھب الیہ البعض ومنھم صاحب السلم من جواز کل من مانعۃ الجمع والخلو من اجزاء فوق اثنین وھو المذکور فی بعض النسخ لھذہ الشرح فانہ قد وقع فی بعض النسخ بخلاف مانعۃ الجمع ومانعۃ الخلو انہما قد تترکبان من ثلثۃ اجزاء انتھی قال السید السند واما مانعۃ الجمع ومانعۃ الخلو فکقولنا اما ان یکون ھذا الشیٔ شجرا او حجرا او حیوانا واما ان یکون ھذا الشیٔ لا حجرا او لا شجرا ولا حیوانا فانہما تترکبان من جزئین او اکثر مطلقا سواء اعتبر بین کل جزئین الانفصال او لا کان منشأ الفساد کما عرفت انما یتحقق بمنع الخلو والجمع بین کل جزئین ومتی انتفی انتفی ھکذا قال مولانا النور فی الحاشیۃ ۱۲ السید محمد حسین البخاری الجیلانی وھی ۴ھ قولہ ولبیانہا الخ ای بیان مانعۃ الجمع جوازا ومانعۃ الخلو منعا فی ترکب کل منھما من ثلثۃ اجزاء فصاعدا الطول الخ کما ذکرنا انفا ۱۲ ۵ھ قولہ

التناقض الخ الظاھر ان ما ھو من الاصطلاحات ھو النقیض دون المعنی المصدری یدل علی ذلک عدم کون سائر الاصطلاحات من المعانی المصدریۃ وکان التعرض للمعنی المصدری بناء علی ان خفاء المشتقات انما ھی لخفاء مبادی اشتقاقھا وانما قدم التناقض علی العکس لتوقف بعض بیاناتہا علی معرفۃ کیفیاتہا بطریق الخلف وھو ضم نقیض العکس الی الاصل لینتج محالا وبیانہا بطریق العکس وھو ان یعکس نقیض العکس لیلزم ما بینا فی الاصل ۱۲ صادقیہ ۶ھ قولہ وھو اختلاف القضیتین الخ فان قیل قد یجری التناقض بین المفردات ایضا بناء علی ان نقیض کل شیٔ رفعہ فنقیض زید لازید قطعا فلا یکون التعریف جامعا قلت ان المراد ھھنا تناقض القضایا کان المقصود بیان احکامھا والتعریف باعتبارھا لا مطلقا وقیل فی الجواب فرق بین النقیض والتناقض بان الصدق والحمل (مر ۳۶ پر)

(بقيه حاشيه) معتبر في التناقض فيكون اخص من التقيض لانه لا يعتبر فيه الصدق والحمل فيكون اعم غاية ما في الباب ان التقيض يجري في المفردات والقضايا بخلاف التناقض لانه لا يجري الا في القضايا ١٢

قوله لذاته الخ اى نفس ذلك الاختلاف من غير مدخلية واسطة وخصوصية مادة ١٢ **قوله** بين غير قضيتين الخ لان الاختلاف الواقع بالايجاب والسلب بين غير قضيتين كالانسان واللانسان وان كان ايضا تناقضا ولذا قالوا في مباحث العكس نقيضا المتساويين متساويان الى غير ذلك الا ان المعتبر المستعمل في العلوم هو التناقض بين القضيتين لانه لا يتعلق غرض يعتد به التناقض بين المفردين بل جل غرضهم هو التناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في التاج الاقيسة فلا جرم اختص نظرهم بهذا وبحثوا في تعريفهم اياه على ذلك كذا في شرح المطالع ١٢

مولوى انور على **قوله** بالاتصال والانفصال الخ بان يكون احدهما متصلة والاخرى منفصلة اعم من ان يكونا موجبتين او سالبتين كقولنا اذا كان العدد زوجا فهو اما زوج او فرد ١٢ **قوله** بالكلية والجزئية الخ بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان ١٢ **قوله** نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان **قوله** بالحصر والاهمال الخ بان يكون احدهما محصورة والاخرى مهملة كقولنا كل انسان كاتب والانسان كاتب ١٢ **قوله** بالعدول والتحصيل الخ قال مولانا الصادق رح والمراد بالعدول كون حرف السلب جزء من المحمول كقولنا الجماد لا عالم وتسمى معدولة المحمول او من الموضوع وتسمى معدولة الموضوع كقولنا اللاحي جماد او منهما وتسمى معدولة الطرفين كقولنا اللاحي لا عالم والتحصيل ان لا يكون حروف السلب جزاء من شئ من الطرفين كقولنا زيد

يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلاف جنس شامل للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالحصر والاهمال والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي الخ يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي

كاتب وزيد ليس بكاتب ١٢ **قوله** وغير ذلك الخ بان تكون احدهما حملية والاخرى شرطية او احدهما لزومية والاخرى اتفاقية او احدهما مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو او احدهما عنادية والاخرى اتفاقية ١٢ **قوله** لذاته الخ قال مولانا التراب على في الحاشية على السلم خرج به الاختلاف الواقع بين القضيتين بحيث لا يقتضي صدق كل منهما لذاته كذب الاخرى وبالعكس بل انما يقتضي ذلك بخصوص المادة كقولنا كل انسان متعجب وكل شئ من الانسان بضاحك او بواسطة استلزام كل واحد من النقيضين لنقيض الاخرى لا بحسب نفس الصدق والكذب كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق وقس على ما بينا خروج الاختلاف في الموجبة والسالبة الجزئيتين والكليتين من ههنا اعلم ان الضمير في قوله لذاته راجع الى الصدق لانه صفة للاقتضاء فالضمير انما يرجع الى المقتضى الذي هو الصدق واما ارجاعه الى الاختلاف كما زعمه بعض الشارحين حيث قال اى يقتضي لذات الاختلاف فاسد قطعا كيف والقول بكون المقتضى هو الصدق وثبوت الاقتضاء لذات الاختلاف سخيف جدا انتهى ١٢

صدق احدهما كذب الاخرى لكن[1] لا لذات ذلك الاختلاف فنحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن لا لذاته بل[2] بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته **قال** ولا يتحقق ذلك في المخصوصتين الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان و المكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط في نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان **اقول** القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثماني[3] وحدات

[1] قوله لا لذات ذلك الخ بل بواسطة كايجاب قضية وسلب لازمها المساوي كما في المثال المذكور في الشرح ۱۲ [2] قوله بل بواسطة الخ قال مولانا انور على وثلث الواسطة اما هي كون الثانية مساوية لنقيض الاولى كما بينه بقوله لان قولنا زيد ليس بناطق الخ فان قولنا زيد ليس بناطق مساو لنقيض قولنا زيد انسان لان نقيضه زيد ليس بانسان وهو يساوي قولنا زيد ليس بناطق واما كون الثانية نقيضا لما يساوي الاول فان زيدا انسان يساويه زيد ناطق وزيد ليس بناطق نقيض زيد ناطق وقد كان مساويا لزيد انسان فيوجب الاختلاف بتلك الواسطة لا لذاته انتهى ۱۲ [3] قوله في ثماني وحدات الخ يعني شرط تحقق التناقض في المخصوصتين ثماني وحدات قال الشيخ في الحكمة العلائية وشوطهائے صورت اين خلاف آنست كه بايد كه معنى موضوع و محمول و مقدم و تالى يكى بود والا هرچه امر يكديگر را نقيضى نبود انتهى ومن ههنا علم ان الموضوع والمحمول مثلا ان اتحدا لفظا واختلفا معنى لا يتحقق التناقض فمدار اتحاد الوحدات ليست على اتحاد اللفظ فقط بل على اتحاد المعنى ايضا قال مولانا الصادق رح في شرح قوله في ثماني وحدات الخ ان كل ما يمكن ان يتحقق من الوحدات الثمانية يجب ان يتحقق التناقض لا بمعنى انه لا بد من تحقق في كل مادة ولا بمعنى انها كافية في تحقق التناقض كيف ولا بد في تحققه من اختلاف الجهة ايضا ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف رح وهي قوله فلا يتحقق في المخصوصتين الا بعد اتفاقهما في الوحدات الثمانية فلا وجه لتخصيص الشارح هذا الشرط ههنا بالمخصوصتين وما ينبغي ان يعلم ان ما ذكره المصنف رح من اشتراط الوحدات الثماني انما هو مذهب القدماء واعترض عليه المتاخرون بان المقصود ان كان هو التفصيل فلا ينحصر الوحدات في الثمانية بل لا بد من وحدات اخر كوحدة المفعول به والمفعول له والمفعول معه و الآلة والتمييز والحال الى غير ذلك من المتعلقات وان كان هو الاختصار يرد الباقي الى هذه الثمانية فرد الجميع الى الوحدتين او لهما وحدة الموضوع والمحمول فان وحدة الشرط والكل والجزء مندرج تحت وحدة الموضوع والباقي تحت وحدة المحمول كذا قيل والاولى عدم التعيين بان يقال باقي الوحدات مندرج تحت هاتين الوحدتين فلا يخفى ومنهم من رد ها الى ثلث وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ادرج الباقي في وحدة الموضوع والمحمول على قياس ما مر ونقل هذا في شرح القسطاس وشرح المطالع عن الفارابي والنقل الصحيح ما مر في شرح الشمسية من رد الوحدات كلها الى وحدة النسبة انتهى ۱۲

لہ قولہ وحدۃ الموضوع الخ قال مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی فی حاشیۃ علی شرح الشمسیۃ قال وحدۃ الموضوع لم یقل وحدۃ المحکوم علیہ لان المصنف لم سیبین تناقض الشرطیات علیہ انتہی ۱۲ ۲ قولہ وحدۃ الزمان الخ ای زمان النسبۃ لا زمان صدور الحکم عن الحاکم بالوقوع او اللاوقوع فان قولنا زید نائم لیلا و زید لیس بنائم لیلا متناقضان سواء کان الحکم بہما فی زمان واحد او فی زمانین وکذا الحال فی وحدۃ المکان ۱۲ صادق ۳ ای کون النسبۃ فیہما مقیدۃ بالقوۃ والفعل ۱۲ ۴ قولہ نحو الخمر فی الدن الخ قال مولانا الصادقی رح لا بد من حمل اللام علی العہد حتی تکون القضیۃ مخصوصۃ ولا یخرج عما نحن فیہ وکذا الحال فی مثال الاختلاف فی الکل والجزء و الاختلاف فی الشرط ولا یبعد ان یقال المقام تمثیل مجرد الاختلاف فیہما وان کان الاولی التمثیل بالمخصوصات انتہی ۱۲ ۵ قولہ ای بالقوۃ الخ قال مولانا عبد الحکیم اراد بالقوۃ عدم الحصول فی الزمان الحال مع امکانہ لہ و بالفعل الحصول فی الحال انتہی ۱۲ ۶ قولہ لو اختلفتا الخ وکذا لو اختلفتا فی الجزء بان یکون الحکم فی احدہما علی الجزء والاخری علی جزء اخر نحو الزنجی اسود ای بعضہ و الزنجی لیس باسود ای بعضہ ۱۲ ۷ قولہ والجزء الخ لا یخفی علیک انہ لا یکفی فی تحقق التناقض وجود الاتحاد فی الجزء بل لا بد من الاتحاد فی خصوص الجزء بان یکون الموضوع فی الایجاب ہو الجزء الذی کان موضوعا فی السلب بعینہ و بیان الشارح قاصر عنہ والبیان الوافی ان یقال لا فرق اذا اختلفتا فی الکل والجزء او فی الجزء لم یتحقق التناقض بینہما ۱۲ صادقیہ

الاولی وحدۃ[۱] الموضوع لانہما لو اختلفتا فی ہذہ الوحدۃ لم تتناقضا نحو زید قائم وعمرو لیس بقائم والثانیۃ وحدۃ[۲] المحمول بجواز صدقہما وکذبہما معا ۱۲ اذ لو اختلفتا فیہما لم تتناقضا نحو زید کاتب وزید لیس بشاعر و الثالثۃ وحدۃ[۳] الزمان اذ لو اختلفتا فیہما لم تتناقضا نحو زید قائم لیلا و زید لیس بقائم نہارا والرابعۃ وحدۃ المکان لانہما عند اختلافہما فیہما لم تتناقضا نحو زید قائم فی الدار و زید لیس بقائم فی السوق والخامسۃ وحدۃ الاضافۃ لانہما لو اختلفتا فیہا لم تتناقضا نحو زید اب لعمرو وزید لیس باب لبکر والسادسۃ وحدۃ[۴] القوۃ والفعل لانہما لو اختلفتا فیہا بان یکون النسبۃ فی احدہما بالقوۃ و فی الاخری بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر[۵] فی الدن مسکر ای بالقوۃ و الخمر فی الدن لیس بمسکر ای بالفعل والسابعۃ وحدۃ الکل والجزء لانہما لو اختلفتا[۶] فی الکل والجزء لم یتحقق التناقض نحو الزنجی اسود[۷] ای بعضہ والزنجی لیس باسود ای کلہ[۸] والثامنۃ وحدۃ[۹] الشرط لعدم تحقق التناقض بین القضیتین عند اختلاف[۱۰] الشرط کقولنا

۸ قولہ ای کلہ الخ قال مولانا الصادقی رح وہو جلدہ و شعرہ ۱۲ السید محمد حسین ۹ قولہ وحدۃ الشرط الخ معناہ اذا اعتبر من احدہما قید لا بد ان یعتبر ذلک فی الاخری کذا قالہ مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی رحمہ اللہ تعالی ۱۰ قولہ اختلاف الشرط الخ اعم من ان یکون الشرط مذکورا فی کلیہما کما فی المثال المذکور فی الشرح او فی احدہما دون الاخری نحو الانسان کاتب بشرط آلات الکتابۃ والانسان لیس بکاتب

الجسم مفرق للبصرای بشرط کونه ابیض والجسم لیس بمفرق للبصر ای بشرط کونه اسود واذا عرفت هذا فنقول ان القضیتین اذا کانت احداهما موجبة کلیة ینبغی ان تکون الاخری سالبة جزئیة واذا کانت سالبة کلیة ینبغی ان تکون الاخری موجبة جزئیة فنقیض الموجبة الکلیة انما هی السالبة الجزئیة کقولنا کل انسان حیوان وبعض الانسان لیس بحیوان ونقیض السالبة الکلیة انما هی الموجبة الجزئیة کقولنا لا شیٔ من الانسان بحیوان وبعض الانسان حیوان وبقیة هذا وکیفیته سیاتی فی المحصورات والحق ان ایراد المصنف هذا الشرط من قوله ای قوله ونقیض الموجبة الکلیة الخ ههنا لیس فی موضعه وانما موضعه بعد تحقیق المحصورات قال المحصورتان لا یتحقق التناقض بینهما الا بعد اختلافهما فی الکلیة والجزئیة لان الکلیتین قد تکذبان کقولنا کل انسان کاتب لا شیٔ من الانسان بکاتب والجزئیتین قد تصدقان کقولنا بعض الانسان کاتب وبعض الانسان لیس بکاتب

لله قوله بشرط کونه ابیض الخ فان البیاض لکونه ساطعا یفرق الروح الباصرة فلا بد له ان یجتمع اجزائه ویتکاثف کما یکون له فی لون اسود واخضر بل من شان البیاض وسطوعه بل من شان کل نور وضیاء تفریق الروح الباصرة وتبدیدها ولذا یضعف البصر برویة الاشیاء البیض الصافیة والاضواء و الانوار ۱۲ مولوی انور علی

٢ قوله انما هی الموجبة الجزئیة الخ قال مولانا انور وقد اورد علی الحصر المذکور فی القاعدة الاولی وهی قوله فنقیض الموجبة الکلیة انما هی السالبة الجزئیة بان نقیض الموجبة التی المحمول موضوعها فی فرد واحد مثل کل واجب بالذات قدیم بالذات وکل مورد القسمة الی التصور والتصدیق علم سالبة مهملة لا سالبة جزئیة وهی قولنا لیس الواجب بالذات بقدیم بالذات ولیس مورد القسمة الی التصور والتصدیق بعلم فکیف یستقیم الحصر وعلی الحصر فی القاعدة الثانیة وهی قوله نقیض السالبة الکلیة انما هی الموجبة الجزئیة بان نقیض السالبة التی المحمول موضوعها فی فرد واحد موجبة مهملة لا جزئیة فان نقیض قولنا لا شیٔ من الواجب بالذات بقدیم بالذات هو قولنا الواجب بالذات قدیم بالذات وقد یجاب تارة بان المقصود بیان تناقض القضایا المتعارفة المستعملة فی العلوم وامر اتفاقی لیست کذلک وتارة بان المراد من الجزئیة الحقیقة وما فی حکمها من المهملة وحق الجواب ان لفظة بعض لا تقتضی الافراد المحققة ولا المقدرة بل تحقق الافراد فی الجملة وحینئذ تساوق المهملة ۱۲

اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بان تكون احداهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة ولو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضاً لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان نحو كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات **قال العكس** هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب والتصديق والتكذيب بحاله **اقول** من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا و

لـه قوله قد تكذبان الخ اى حيث كان الموضوع اعم من المحمول نحو كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فان ثبوت الانسانية لكل فرد من افراد الحيوان ممنوع واكما لصار الانسان مساويا للحيوان او اعم منه وسلبها منه ايضا كذلك والا لم يبق الحيوان اعم بل مباينا وقس عليه صدق الجزئيتين في الصورة المذكورة في مثل قولنا بعض الحيوان انسان و بعضه ليس انسانا منه محمد الياس

لـه قوله فحكمهما حكم المحصورتين الخ يعنى ان كل ما هو شرط التناقض بين المحصورتين من الاتفاق في الوحدات الثماني والاختلاف في الكمية هو شرط التناقض بين المهملتين بان تاول احداهما بالكلية والاخرى بالجزئية واما بدون التاويل فلا تناقض بينهما ولا يبعد ان يكون المعنى كما ان نقيض المحصورة الجزئية المحصورة الكلية كذلك نقيض المهملة المحصورة الكلية من حيث انها في قوة الجزئية ۱۲ من الصادق رحمه الله

لـه قوله في قوة الجزئيات الخ من حيث ان الحكم في كل منهما على الافراد بلا تعيين غير ان الجزئية ذكر فيها سور بخلاف المهملة لانها لم يذكر فيها سور ۱۲

لـه قوله العكس الخ وهي العكس المستوى والعكس المستقيم قال مولانا عبد الحكيم وانما سمي مستويا لاستوائه و موافقته مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس النقيض يقال استوى الملد والخشبة ۱۲ السيد محمد حسين البخاري

لـه قوله ان يصير الموضوع الخ قال المحقق الدواني في حاشية على حاشية السيد السند على شرح الشمسية للعكس المستوى معينان احدهما المعنى المصدري وهو تبديل الطرفين اى الموضوع و المحمول في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية وثانيهما القضية الحاصلة بعد هذا التبديل وكل من هذين المعنيين اصطلاحي انتهى

المحمول موضوعا مع بقاء الكيف اى الايجاب والسلب اى ان كان
او مقدرا ۱۲
الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس
ايضا كذلك ومع بقاء الصدق والكذب اى ان كان الاصل
صادقا باى وجه كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان
اى فى الواقع او عند المتكلم ۱۲
العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان
حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثانى اولا وقلنا بعض الحيوان
انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شئ من الحجر بانسان
قلنا لا شئ من الانسان بحجر ولو قال المصنف العكس هو
جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثانى اولا لكان
والضمير للعكس اى مع بقاء الكيف ۱۲
اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول
لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن
التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب و
المذكور ۱۲
الايجاب لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها فى
الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة للاصل
اى جعل الموضوع محمولا ۱۲
الا موافقة لها فى السلب والايجاب وانما اعتبر

يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ايضا الا انه لما كان الموافقة للاصل امرا مطردا اعتبروه ۱۲

لـه قوله كان ما هو الموضوع الخ وذلك ان الموضوع ذات والمحمول وصف والعكس لا يصير الامر بالعكس بل محمول العكس وصف الموضوع و موضوعه ذات المحمول بخلاف ما قيل العكس هو جعل الجزء الاول الخ فانه لا يرد عليه هذا السوال كما لا يخفى ۱۲ السيد محمد حسين البخارى الجيلانى عفى عفر الله له ولوالديه ۱۲

لـه قوله عكس الشرطيات الخ لان طرفيها لا يسميان بالموضوع والمحمول الا ان يقال ان خروج عكس الشرطيات لا يضرنا لان المصنف انما بين فى كتابه عكس الحمليات لا الشرطيات فيكون المراد عكس الحمليات ۱۲

لـه قوله لانهم الخ اى تتبعوا القضايا المستعملة فى العلوم فلم يجدوا اكثرها بعد التبديل المذكور صادقة لازمة للاصل الا موافقة له فى الايجاب والسلب وانما قال فى الاكثر لانهم قد وجدوا القضايا القليلة صادقة لازمة للاصل مع كونها مخالفة له ايضا كما فى قولنا كل انسان حيوان فانه كما يصدق بعد التبديل بعض الحيوان انسان

بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها بدون صدق العكس لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المصنف والتكذيب لا يكون الا خطأ فاحشا قال الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ تصدق كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا اقول القضية التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلانها ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو محال مثلا يصدق قولنا

لـه قوله بقاء الصدق الخ اى يكون الصدق فى الاصل والعكس باقيا كما كان ولا يتبدلان فى الصدق بمعنى انه لو فرض الاصل صادقا يلزم منه صدق عكسه لذاته مع قطع النظر عن خصوصية المواد ولا يجب ان يكونا صادقين فى الواقع ۱۲ لـه قوله مستحيل الخ قال مولانا الصادق رح وذلك لاستلزامه انفكاك اللازم عن الملزوم فيلزم ان لا يكون اللازم لازما والملزوم ملزوما بناء على ما عرفت من ان لازم الشئ ما يمتنع انفكاكه والقول اللازم ما ساوى الملزوم او اعم منه مطلقا وصدق احد المتساويين بدون الآخر وكذا صدق الاخص بدون الاعم محال انتهى ۱۲ لـه قوله خطأ فاحشا الخ هكذا قال السيد المحرر لكن العلامة التفتازانى فى اول هذه العبارة فى شرحه وقال معناه ان يكون مجموع التصديق والتكذيب محالا لان كلا منهما يكون محالا والمراد بكون المجموع محالا كون التصديق محالا اطلاقا للفظ على احد محملاته على التعيين انتهى ۱۲ لـه قوله لا يلزم ان تنعكس كلية الخ وكون كل ناطق انسان عكسا لقولنا كل انسان ناطق ممنوع لان العكس ما يكون لازما بالنظر الى نفس التبديل ومصداق قيام الدليل مع قطع النظر عن خصوصية المادة ۱۲ بدليع الميزان بزيادة من الحاشية المنهية ۱۲ لـه قوله يلزم ان تنعكس جزئية الخ قال مولانا الصادق رح ونقض ذلك بمثل كل واجب بالذات قديم بالذات وكل واجب بالذات هو الله تعالى وكل مورد القسمة الى التصور والتصديق علم وبعض النوع انسان فان الاول ينعكس الى الموجبة المهملة والثانى الى الشخصية والثالث الى الموجبة الطبيعية والرابع الى السالبة الكلية والجواب بعد صحة الحمل اى حمل الجزئى الحقيقى وصدق الاصل فى البعض وكذب العكس فى البعض ان الكلام فى القضايا المتعارفة فى العلوم انتهى ۱۲

كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان والا يلزم ان يصدق الانسان الذى هو الاخص على كل من الحيوان الذى هو الاعم وهو محال وآما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف فى تعليل انعكاسها جزئية والاولى ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا يصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق لاشئ من الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او يضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه وهو محال هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لاشئ من الانسان بانسان وهو محال قال الموجبة الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحجة ايضا اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا

لـه قوله محال الخ لانه لو صدق الاخص على جميع افراد الاعم وقد كان الاعم صادقا على جميع افراده يلزم ان يكون الاعم والاخص متساويين هذا خلف ۱۲ لـه قوله فيكون بعض الحيوان انسانا الخ قال مولانا انور على وذلك لانه اذا صدق كل انسان حيوان فلا يخلو حينئذ اما ان يصدق كل حيوان انسان او بعض الحيوان انسان فان منعتم الاول فلا مجال لمنع الثانى وهو المطلوب ۱۲

لـه لان نقيض الموجبة الجزئية السالبة الكلية ۱۲ لـه لان السلب الكلى لا يتحقق الا بين المتباينين ۱۲ لـه قوله او يضم ذلك النقيض الخ عطف على قوله فيلزم المنافاة الخ وهذا الطريق ليسمى طريق الخلف وتقريرها ان يقال العكس صادق على تقدير صدق الاصل و الا لصدق نقيضه وهو مع الاصل ينتج محالا فيكون العكس صادقا اعلم ان طريق الاعتراض انما يجرى فى الموجبات و السوالب الموكبة دون السوالب البسيطة لتوقفه على وجود الموضوع وعدم استدعاء السالبة البسيطة وجوده بخلاف طريق العكس والخلف فانهما يجريان فى الجميع فلهذا كانا اولى من الاول ۱۲

لـه قوله وهو محال الخ لانه سلب الشئ عن نفسه فان قيل لا نسلم استحالته عند عدم الموضوع قلنا الاصل موجبة فيقتضى وجود الموضوع وسلب الشئ عن نفسه عند وجوده بالضرورة محال ۱۲ ص

لـه قوله تنعكس موجبة جزئية نقض ذلك بمثل بعض الموجود قديم بالذات وبعض الواجب بالذات هو الله تعالى و بعض

مور القسمة الى التصور والتصديق علم و بعض النوع انسان فان الاولى تنعكس الى الموجبة المهملة والثانية الى الموجبة الشخصية والثالث والرابع الى الموجبة الطبعية والجواب ما مر ۱۲ كـ كـ كـ

كالجحة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان
(اشارة الى دليل الافتراض ۱۲)
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا موصوفا
(متلا ۱۲)
بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا او نقول على تقدير
(ايماء الى طريق العكس ۱۲)
صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الانسان بحيوان يلزم
عكسه وهو لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض
الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم
(او الى طريق الخلف ۱۲)
سلب الشئ عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية تنعكس كلية
وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شئ من الانسان بحجر
يصدق لا شئ من الحجر بانسان اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس
سالبة كليه وذلك اى انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه
اذا صدق لا شئ من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شئ من الانسان
(هذا طريق العكس ۱۲)
بحجر والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا
(والا يلزم ارتفاع النقيضين ۱۲)
بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شئ من الحجر بانسان هذا خلف
او نضمه اعنى النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل لينتج
(هذا طريق الخلف ۱۲)

لله قوله يلزم الخ قال مولانا الصادق رح ونقض ذلك بمثل لا شئ من الحجر بزيد ولا شئ من من مورد القسمة الى المقصور والتصديق بعلم ولا شئ من الجزئي الحقيقي بانسان ولا شئ من الانسان بنوع فان الاول ينعكس الى السالبة الشخصية والثاني والثالث الى السالبة الطبعية و الجواب ما مر انتهى ۱۲ السيد محمد حسين البخاري الجيلاوهني لله قوله لانه اذا صدق الخ و بوجه آخر وهو ان يقال اذا صدق سلب المحمول عن كل افراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل افراد المحمول اذ لو ثبت لشئ من افراد المحمول حصل الملاقاة بين المحمول و الموضوع في ذلك الفرد وقد مر ان الملاقات تصح الموجبة الجزئية عن الطرفين وصدق الموجبة الجزئية عن الطرفين ينافي السلب الكلي عن احدهما انتهى ۱۲ من يكوزى لله قوله والا لصدق نقيضه الخ انما اقتصر على طريق العكس والخلف ولم يذكر الافتراض لان الافتراض لا يجرى في السالبة الجزئية ۱۲ لله قوله وقد كان الخ واذا بطل العكس بطل الاصل لان عكس القضية لازم للقضية ومن البين ان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم والا يلزم ان يكون الملزوم موجودا بدون وجود اللازم وهو يستدعى انفكاك اللازم عن الملزوم فلم يكن اللازم لازما والملزوم ملزوما هذا خلف ۱۲ كه كه كه كه

سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شئ من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان و هو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة وكل ما هو حجر فهو حجر دائما **قال** والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه **اقول** السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لزوما كليا والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثل بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان بالضرورة والا يوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا و هو بعض الحجر ليس بانسان **قال** القياس هو قول مؤلف من

لـه قوله فهو انسان بالضرورة الخ هذه قضية كلية ضرورية صادقة لانه حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فيكذب السالبة الجزئية التي هي نقيضها وان كانت ممكنة وهو المطلوب ۱۲ مولوي النور على لـه قوله وكل ما هو حجر فهو حجر دائما الخ اعلم ان هذه القضية دائمة كلية لكون الحكم فيها بدوام النسبة مادام ثبوت الانسانية لبعض افراد الحجر فيكذب نقيض العكس اعني قولنا بعض الانسان حجر حاصله انه يلزم حينئذ سلب الشئ عن نفسه من جعل نقيض العكس الذي هو السالبة الدائمة الكلية وهو قولنا ما هو حجر فهو حجر دائما صغرى القياس وهي قولنا بعض الانسان حجر فيكون الصغرى باطلة اعني نقيض العكس ۱۲

لـه هذا المثال قد يوجد في بعض النسخ ۱۲ لـه قوله والسالبة الجزئية الخ قال هو كذا الصادق رحاعلم ان عدم انعكاس السالبة الجزئية مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فذهبوا الى ان انعكاس السالبة الجزئية المشروطة الخاصة كقولنا بالضرورة اودائما ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما فانه ينعكس عندهم الى قولنا دائما ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والحق ان المعتبر في عقد الوضع ان كان هو الامكان فالقول قول المتقدمين وان كان هو الفعل كما هو ظاهر مذهب شيخ الرئيس فالقول قول المتاخرين والتفصيل لا يناسب هذا المختصر ۱۲ لـه وهو قولنا

بعض الانسان ليس بحيوان ۱۲ لـه قوله ولا يصدق عكسه الخ واذا لم يصدق الجزئية لم يصدق الكلية لان السالبة الجزئية اعم من السالبة الكلية وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص ۱۲ لـه قوله في بعض المواد الخ وهي مادة التباين كما في المثال المذكور في الشرح او العموم من وجه نحو بعض الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بانسان ۱۲ لـه انما سمي القياس قياسا لانه جعل

فيه النتيجة المجهولة مساوية المتقدمتين في المعلومية ۱۲ بديع الميزان

اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول اخر كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة فى نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار

لله قوله المطلب الاعلى الخ قال المحقق الدوانى وحاصله ان المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها ولما كان التصديق لا بد له من التصور احتيج الى التصور ايضا لكن البحث عنه انما هو لكونه مبدأ له لا من حيث انه مقصود بالذات فالمقصود بالذات ليس الا التصديق والمنطقى لا يبحث عن التصديق ايضا الا من حيث الايصال وموصل التصديق المجهول القياس والاستقراء والتمثيل لكن العمدة منها القياس فكان القياس اعلى المطالب واقصى المآرب انتهى ۱۲ لله قوله قول مؤلف الخ قال مولانا الصادق رح قيل القول هو المؤلف فذكر احدهما يغنى عن ذكر الآخر واجيب بان الاقتصار على احدهما يوهم ان القول والتركيب من قبيل فرد من الافراد على ان يكون من للتبعيض انتهى ۱۲ هكذا اقال مولانا بحر العلوم تاقلا عن المصنف رح

لله قوله لزم عنها الخ المراد من اللزوم ههنا اللزوم بطريق الكسب والنظر اعم من ان يكون بينا او غير بين فخرج المنبهات عن التعريف ودخل الاشكال البينة الانتاج فيه قال الصادق رح لو قال عنه لكان اولى ليكون الضمير راجعا الى القول فان تانيث الضمير ولو جاء لا الى الاقوال يوهم خروج الصورة من القياس واستقلال المادة فى الانتاج ۱۲ لله قوله قول اخر قال المحقق الدوانى فى حاشيته على حاشيه شرح الشمسيه اخ اعلم انه قال بعضهم ان لزوم قول آخر على نوعين اما بحسب التحقق فى الخارج واما بحسب العلم اى التحقق فى الذهن فاللزوم اللازم ههنا انما هو بحسب العلم اى التحقق بالمقدمتين على الهيئة الكذائية يوجب التصديق بالنتيجة لا تحققهما تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق طرفى القضية فكيف تحققهما وتحقق النتيجة لكن لا يخفى عليك انه قال فى تعريف القياس متى سلمت الخ باداة الشرط واداة الشرط يشتمل المحقق والمقدر ولا يلزم التحقق فى نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدمتى القياس يعنى لو سلم تحقق تلك القضايا فى نفس الامر ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لكن الحصر عليه غير مسلم فتامل انتهى ۱۲ لله قوله اذا سلمتا الخ هكذا فى النسخ ولعل التانيث لكون القولين عبارة عن القضيتين ولك ان تقول بصيغة المتكلم ۱۲ لله وكذا كل جمع يستعمل فى تعريفات هذا الفن ۱۲ لله قوله فالقول الواحد الخ قال مولانا الرومى واما القياس الذى يطوى احدى مقدمتيه كان يقال فلان يطوف بالليل فهو سارق فداخل فى التعريف لان النتيجة لا تحصل الا من الازدواج سواء كانت الاخرى فى الخارج او فى الذهن انتهى ۱۲ السيد محمد حسين البخارى الحاجى غفر له قرضه ۱۲

فان هذين القولين وان كذبا فى نفسهما الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما كل انسان حمار وقوله لزم عنهما احترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شئ آخر لامكان التخلف فى مدلوليهما عنهما وقوله لذاتهما يحترز به عن القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما فى قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا امساو لب و ب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان امساوٍ لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو لمساوى الشئ مساو لذلك الشئ وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فَاُخِذَ القياس فى تعريفها ولو اخذت هى ايضاً فى تعريف القياس لزم الدور قال وهو اما اقترانى مثلاً كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث واما استثنائى كقولنا ان

صحيحًا واجيب عنه بان المراد باللزوم فى تعريف الدليل هو العلاقة الصحيحة للمقاصد وفى القياس هو امتناع الانفكاك صادقيه ٣ ٥ الاولى عن الحجة لكونها اعم من القياس ١٢ ٤ ٥ قوله مقدمة اجنبية الخ هذا هو المشهور وحاصل ان المقدمتين المذكورتين تنتجان امساو لمساو لج فاذا ضممناها الى الواسطة المذكورة انتجتا امساو لج ومنهم من قال المقدمة الاجنبية هى قولنا كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ج وفى كل من هذه الاقوال نظر والاقرب هو الاخير ١٢ ٥ ٥ قوله كما فى قياس المساواة الخ قال مولانا الصادق رح القياس ههنا ليس بالمعنى الذى نحن فيه بل قد وضع مجموع المضاف والمضاف اليه للمعنى الذى ذكره الشارح رح وههنا قيل انما سمى بقياس المساواة لمساواة موضوع مقدمتيه فى المحمول وقيل لا عتبار المساواة فى محمول مقدمتيه فى بعض افراده كالمثال المذكور فى الشرح وقيل لوجوب تساوى موضوع المقدمة الاجنبية و محمولها فيه وهو الاقرب انتهى ١٢ ٦ ٥ قوله جعلت جزء القياس الخ فى الاشارات المقدمة

جزء القياس اوالحجة كانه اراد بالحجة فى هذا التعريف ما عدا القياس كما يستفاد من سياق كلامه كذا افاد مولانا النورعلى رحمه الله تعالى ١٢

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة **اقول** القياس ينقسم الى قسمين اقترانى واستثنائى لانه اذا لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو اقترانى كقولنا كل جسم مؤلف و كل مؤلف محدث فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمى الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمى الثانى استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء وهو لكن والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل فى القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذى فى النتيجة **قال** والمكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى

قوله وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل الخ المراد بكون النتيجة مذكورة بالفعل فى القياس انتها باجزائها المادية وهيأتها التاليفية مذكورة فى القياس وان عرض عليها ما يخرجها عن كونه قضية وعن احتمال الصدق وهذا يحل ما اورد وان الاشتمال ينافى وجوب المغايرة وان النتيجة لو كانت بعينها مذكورة فى القياس لكان العلم بالنتيجة مقدما على القياس وان نقيضها لو كان بعينها مذكورا فى القياس لكان التصديق بنقيض النتيجة مقدما على القياس فلا يتصور التصديق بها ۱۲ بديع الميزان

قوله لكون الحدود الخ و فيه اراد بالحدود الحد الاوسط والحد الاكبر والحد الاصغر وباقترانها عدم استثناء شئ منها ولذا عقبه بقوله غير مستثناة وقد يقال فى وجه التسمية ان تاليف هذا القياس لا يكون الا بحرف العطف الموضوع للاقتران ۱۲ مولوى صادق رحمه الله تعالى

قوله وهو لكن الخ واعترض عليه بانه ليس معدودا فى علم النحو من ادوات الاستثناء فكيف يصح كونه منها واجيب عنه بانه وان لم تعد من ادوات الاستثناء فى علم النحو الا انه تستعمل فى الاستثناء المنقطع بمعناه ولما كان ينقل المنطقى فى المعنى عدوه من ادوات الاستثناء ۱۲ السيد محمد حسين البخارى الجيلاوهى

قوله حدا اوسطا الخ وانما سمى حدا لكونه طرفا للنسبة وكذا الحال فى اخويه ۱۲

والتی فیها الاکبر تسمی الکبری اقول اعلم ان المشترک المکرر بین مقدمتی القیاس فصاعدا یسمی حدا اوسط لتوسطه بین طرفی المطلوب سواء کان موضوعا او محمولا او مقدما او تالیا و قدم مثالهما انفا و موضوع المطلوب یسمی حدا اصغر لانه اخص فی الاغلب[۳] اقل افرادا فیکون اصغر و محمول المطلوب یسمی حدا اکبر لانه اعم فی الاغلب والاعم اکثر افرادا فیکون اکبر والمقدمة من مقدمات القیاس التی فیها الاصغر تسمی الصغری لاشتمالها علی الاصغر فتکون[۴] ذات الاصغر وهذا لیس الا معنی الصغری والمقدمة التی فیها الاکبر تسمی الکبری لاشتمالها علی الاکبر فتکون ذات الاکبر و هذا لیس الا معنی الکبری واقتران الصغری بالکبری فی الایجاب او السلب فی الکلیة والجزئیة یسمی قرینة[۵] وضربا ولم یذکر المص هذا اقال وهیأة التالیف من الصغری والکبری یسمی شکلا والاشکال اربعة لان الحد الاوسط ان کان محمولا فی

۱ قوله اعلم ان المشترک الخ اعلم انهم قالوا لابد فی کل قیاس حملی بسیط من مقدمتین تشترکان فی حد لان نسبة المحمول المطلوب الی موضوعه لما کانت مجهولة فلابد من امر ثالث موجب العلم بتلک النسبة والا لکفی تصور الطرفین فی العلم بالنسبة فلا یکون نظریا ۱۲ صادق ۲ قوله وقدم مثالهما الخ ای مثال المتوسط بین الموضوع والمحمول قوله کل جسم مؤلف وکل مؤلف محدث وکذا مثال المتوسط بین المقدم والتالی وهو قولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولکن الشمس طالعة او لکن النهار لیس بموجود ۱۲

۳ قوله فی الاغلب الخ ای اشرف المحصورات المستعملة فی العلوم علی ما دل علیه الاستقراء فلا یرد ان الحکم بالاخصیة فی الاغلب فرع امکان الاستقراء فی جمیع القضایا وتتبعها و من البین انه غیر ممکن و قس علیه الحکم باعمیة المحمول فی الاغلب وانما قال فی الاغلب فی کلا الموضعین لان الموضوع قد یکون مساویا للمحمول فی الموجبة الکلیة ۱۲

۴ قوله فتکون ذات الاصغر الخ قال فی الحاشیة اشارة الی ان الصغری ههنا لیس مؤنث اصغر صیغة اسم التفضیل حتی یرد علیه ان معنی التفضیل لا یستقیم ههنا بل هذه صیغة صفة بمعنی ذی کذا کلابن بمعنی ذی لبن وتامر بمعنی ذی تمر ولیس هذا المعنی مختصا بوزن الفاعل بل یجیء و

فعیلا صرح به الفاضل عصمت الله فی حاشیة علی شرح تشریح الافلاک انتهی ۵ قوله قرینة وضربا الخ قال مولانا الصادق رح اما قرینة فلانها عبارة عما یدل علی المرام وتنصب فی الکلام او فی المقام ولا یخفی ان اقتران الصغری بالکبری یدل علی المطلوب واما ضربا فلان الضرب النوع یحصل بالاقتران المذکور النوع من الاشکال انتهی ۱۲ ع ع ع

الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثانى فهذه الاشكال الاربعة مذكورة فى المنطق **اقول** الهيأة الحاصلة من اقتران الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس اى ان كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اى فى الصغرى والكبرى نحو كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا فهو الشكل الثالث وان كان محمولا فى الصغرى والكبرى نحو كل ج د ولا شئ من ب د فلا شئ من ج ب فهو الشكل الثانى فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق **قال** والشكل الرابع منها يبعد عن الطبع جدا ومن له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى

لـ **قوله** شكلا الخ الشكل فى اللغة الهيأة وقد يطلق فى الضرب والشكل على نفس القياس ١٢ لـ **قوله** فهو الشكل الاول الخ لانه بديهى الانتاج ولانه اقرب الى الاشكال الى الطبع لكونه واردا على النظم الطبعى والمراد بالنظم الطبعى الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الاكبر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان الانتقال فيه من العالم الى المتغير ثم منه الى الحادث فيلزم من هذا الانتقال الانتقال من العالم الى الحادث فيحصل النتيجة وهذا لا يوجد فى غير هذا الشكل كما لا يخفى على الذكى الماهر ١٢ لـ **قوله** فهو الشكل الرابع الخ وسيب كونه فى مرتبة الرابعة انه ابعد الاشكال من الطبع واخفاها انتاجا ويخالف الاولى فى المتقدمتين جميعا قال فى الجديدة شرح ميرايسا غوجى ولذا اسقطه الفارابى والشيخ عن الاعتبار لبعده عن الطبع جدا وغموض الاستنتاج منه بل اسقطه البعض عن القسمة وتلك القسمة كذا فى شرح المطالع انتهى ١٢ لـ **قوله** فهو الشكل الثالث الخ وانما جعل ثالثا لموافقته الاولى فى الكبرى التى هى اخص المقدمتين لكونه مشتملا على الاكبر الذى هو غير المطلوب لذاته هكذا يفهم من كلام العلامة التفتازانى ١٢ لـ **قوله** محمولا الخ هذا يختص بالقياس الاقترانى الحملى والمناسب لسوق الكلام السابق ان يبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه والمحكوم به ليتناول البيان القياس الاقترانى الشرطى ايضا ١٢ لـ **قوله** فهو الشكل الثانى الخ وانما جعل فى المرتبة الثانية لموافقته الاولى فى الصغرى التى هى اشرف المقدمتين لكونه مشتملا على الموضوع الذى لاجله يطلب المحمول ١٢

الى الاول وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب **اقول** من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لانه لا يستحصل المطلوب منه الا بالتعسر[1] وانما يستحصل بالاشكال الباقية بالتيسير[2] ومن هذه الباقية ماهو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعنى الثانى والثالث والرابع ترتد[3] عند الانتاج الى الاول ومن له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثانى الى الاول لانه اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه فى الصغرى وهى اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لان[4] المحمول انما يطلب لاجله **واعلم** ان الشكل الثانى انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اى الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب اى اذا كانت احداهما موجبة فالاخرى سالبة والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين وايا ما كان يتحقق[5] الاختلاف فى النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان

[1] قوله الا بالتعسر الخ لان النتيجة انما تستحصل منه اما بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة واما بعكس المقدمتين ليرتد الى الاول وقد يرد الى الثانى بعكس الصغرى وقد يرد الى الثالث بعكس الكبرى ۱۲ مولوى انور على رحمه الله تعالى

[2] قوله بالتيسير الخ اى بالقياس الى الاستحصال بالشكل الرابع سواء لم يكن هناك تعسر اصلا كما فى الشكل الاول او كان لكن لا كتعسر الرابع كما فى الثانى والثالث ۱۲

[3] قوله ترتد عند الانتاج الى الاول الخ قال فى الجديدة اكتفى على طريق ردها اليه بالعكس مع ان الحجج فى اثباتها ثلثة الاقتران والخلف والعكس على ما ذكر فى المطولات لانه الاقوى من بينها والمدار للانتاج كما عرفت آنفا ولانه اسهل الطرق بالنظر الى المتعلم انتهى ۱۲

[4] قوله لان المحمول الخ اى المحمول انما هو مذكور مطلوب فى القضايا حتى يرتبط به الايجاب والسلب وقيل لان المحمول فى الاغلب يكون خارجا تابعا والمتبوع المعروض اشرف ويدل على كون الموضوع اشرف عدهم الموضوعات من اجزاء العلوم دون المحمولات وحصرهم بالتمايز به العلوم فى الموضوعات ۱۲

[5] قوله يتحقق الاختلاف الخ بمعنى انه ينتج الايجاب فى بعض المواد والسلب فى بعضها والغرض من القياس اما ان يحصل الايجاب على التعيين واما السلب على التعيين واما ثبوت احدهما لا على التعيين فلا يحتاج الى قياس فى نفس الامر ۱۲ من الصادقيه عند حيث وقع موضوع المطلوب موضوعا فى صغرى كليهما ۱۲

لـه قوله كان الحق السلب الخ قال فى الحاشية هذا حكم الموجبتين الكليتين وقس عليه حكم الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية نحو بعض الانسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق بعض الانسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق بعض الانسان ليس بفرس انتهى ١٢ لـه قوله ومع هذا الشرط الخ قد علم من اشتراط هذين الشرطين ان ضروب هذا الشكل اربعة لان الصغرى الموجبة الكلية والجزئية مع الكبرى السالبة الكلية ضربان آخران ونتيجة الضروب المذكورة ليست الا سالبة اما كلية او جزئية لما عرفت ان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين ١٢ لـه قوله قال والشكل الاول الخ قال فى الجديدة واتما بدأ المصنف رح ببيان شرائط الشكل الثانى مع ان المناسب تاخيره عن الاول لانه لما اراد بيانه وكان يحصل بسهولة بينه اولا ثم اشتغل ببيان ما هو المقصود الاعظم اعنى شرائط الاول وضروبه انتهى ١٢ لـه قوله دستورا الخ قال العلامة ابو البقاء فى الكليات الدستور بالضم معرب الوستير الكبير الذى يرجع فى احوال الناس الى ما رسمه وفى الاصل الدفتر المجتمع فيه قوانين المملكة والتغير لغة فيه انتهى ١٢

حيوان وكل ناطق حيوان والايجاب فاذا بدلنا الكبرى (كقولنا بعض انسان ناطق ١٢) بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وآما اذا كانتا (كقولنا لا شئ من الانسان بفرس ١٢) سالبتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ (وهو لا شئ من الانسان بفرس ١٢) من الناطق بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد (كل انسان ناطق ١٢) الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى فى هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق (الانسان ١٢) الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب (هذا تبديل الكبرى ١٢) (ليس الانسان بصاهل ١٢) هذا على تقدير ايجاب الكبرى وآما على تقدير سلبها (الجزئية ١٢) فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس (الانسان جسم ١٢) بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف رحمه الله هذا (الانسان ليس بحجر ١٢) الشرط قال والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم فوزنه (الى الكلية الكبرى ١٢) (ميزانا ١٢) هٰهنا ليجعل دستورا وميزانا ينتج منه المطالب كلها وضروبه المنتجة

اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف محدث فكل جسم
محدث الثانى كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف
بقديم فلا شئ من الجسم بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
اقول لما كان الشكل الاول من الاشكال الاربعة اصلا و
الباقية مرتدة اليه ولهذا ما جعل معيارا للعلوم الا ذاك
(ای میزانا من الاشکال الاربعة ۱۲)
اورده المصرح ههنا مع ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل
(جواب لما ۱۲)
دستورا (ای نموذجا ۱۲)
ای قانونا وينتج منه المطلوب وتوطئة ليفهم منه
(معطوف علی قوله دستورا ۱۲)
المقصود وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية
تقتضى ان تكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين
فى المطولات وبقى اربعة اضرب الضرب الاول هو
ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
ينتج كل جسم محدث والضرب الثانى هو ان يكون

لہ قولہ فی المطولات الخ قال فی شرح المطالع الضروب الممكنة الانعقاد فی كل شكل ستة عشر
لان القضايا منحصرة فی
المحصورات والمخصوصات
والمهملات والمخصوصات
غير معتبرة فی الانتاج اذ
لم يبرهن عليها ولانها
لم تعتبر فی العلوم لكونها
فی معرض التغير والزوال
والمهملات فی قوة الجزئيات
فصار النظر مقصورا علی
المحصورات فاذا اعتبرت
فی الصغری والكبری تحصل
ستة عشر ضروبا وهی
الحاصلة من ضرب الاربع
فی نفسها هكذا افاده مولانا
الصادق رحمه الله تعالی ۱۲

۲ قولہ من موجبتين
كليتين الخ اقول لو
كان هذا الضرب
منتجا لكان قولنا
كل لا ممكن عام
لا ممكن خاص
وكل لا ممكن
خاص اما واجب او
ممتنع انتجتا لقولنا
كل لا ممكن عام
اما واجب او ممتنع
والنتيجة باطلة
مع صدق المقدمتين
لان الممكن العام
اعم من الواجب و
الممتنع وهكذا الكلام
فی الضرب الثانی ۱۲

من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة[1] سالبة كلية[2] كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج لا شئ من الجسم بقديم والضرب الثالث هو ان يكون من موجبتين والصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب[3] الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن[4] هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا اختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس صهال (الانسان ليس بصهال ۱۲) كان الحق السلب[5] اما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب (الانسان ليس بفرس ۱۲) (منتزعة الانتزاع ۱۲)

[1] قوله والنتيجة سالبة كلية الخ قال مولانا الصادق رح يرد عليه ان ينتج قولنا كل لا ممكن عام لا ممكن خاص ولا شئ من اللا ممكن الخاص بلا ممكن عام انه لا شئ من اللا ممكن العام بلا ممكن عام مع صدق المقدمتين انتهى ۱۲ [2] لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين ۱۲ [3] قوله والضرب الرابع الخ انما رتبت ضروب الشكل الاول على هذا الترتيب لان المقصود من الاقيسة نتائجها وقد رتبت ضروبها باعتبار ترتيب نتائجها شرفا فقدم المنتج الاشرف على غيره ۱۲ [4] قوله ومن هذا يعرف الخ اورد الامام الرازي على اشتراط كلية الكبرى في هذا الشكل انه يوجب كون الاستدلال بهذا الشكل دوريا فاسدا فضلا عن ان تكون بينا لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر للاصغر اوسلبه عنه الذي هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور واجيب بان الحكم يختلف بحسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهولا بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم باعتبار وصف آخر ولا استحالة في ذلك وههنا كذلك لان ايجاب الاكبر اي الحدث مثلا للاصغر اي الجسم وكذا سلب القديم عنه معلوم اذا عبر عنه بالمؤلف وغير معلوم اذا عبر عنه بالجسم وبعبارة اخرى المطلوب هو العلم بثبوت الاكبر لجميع افراد الاوسط او سلبه عن جميع افراده وهو متضمن الحكم بثبوت الاكبر للاصغر اوسلبه عنه اجمالا لا بخصوصية فالعلم بالكبرى الكلية لا يتوقف على العلم بما هو المطلوب من حيث هو مطلوب هكذا اقال مولانا الصادق في حاشية ذلك الكتاب ۱۲ [5] قوله واما الثاني الخ واما الشرط الثاني اعني كلية الكبرى فلانه الخ هذا دليل اختلاف النتيجة على فقدان الشرط الثاني كما مر في الاول ۱۲

قال والقياس الاقترانی اما من الحمليتين كما مر واما من المتصلين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما من الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود اقول لما قسم المصنف القياس من قبل الى اقترانی واستثنائی اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شئ يتركب فقال القياس الاقترانی اما

لـه قوله واما من المتصلتين اه اى اللزوميتين كما سيصرح بذلك الشارح العلام قال السيد السند فی شرح ذلك المختصر وقد يورد على الشكل الاول من اللزوميتين ايضا بانه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهی قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا ويجاب عنه بانه ان اعتبر فی اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لاشئ من العدد بالاثنين الفرد وينعكس الى لاشئ من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم لان جميع الافراد الاخص يكون من بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام على قول من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ فی الشفاء انتهى كلامه ۱۲

لـه قوله اما زوج اه العدد المنقسم بمتساويين ان قيل التنصيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قيل ذلك اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد فهو زوج الزوج كالاربعة وان لم ينته اليه فهو زوج الزوج والفرد كاثنى عشر هكذا

فی حواشی شرح المطالع ومنه علم ان حصر الزوج فی القسمين لا يستقيم الا بتكلف وهو ان يقال العبرة انما هو للتنصيف الاولى فان كان كل من النصفين الاوليين لذلك العدد فردا يقال له زوج الفرد وان كان كل منهما زوجا يقال له زوج الزوج ۱۲ والله اعلم بالصواب

ان يتركب من مقدمتين حمليتين[1] كما مر من قولنا كل جسم مؤلف (ويسمى قياسا اقترانيا حمليا ١٢) وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما (كل جسم محدث ١٢) ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت (ويسمى قياسا اقترانيا شرطيا ١٢) الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين اللزوميتان[2] لا الاتفاقيتان كما ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين[3] نحو كل عدد اما زوج او (ويسمى قياسا اقترانيا شرطيا ١٢) فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية و مقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين ولهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشئ انسانا فهو

[1] قوله حمليتين الخ تقديم الحملي على الشرطي لبساطة الحملية بالنسبة الى الشرطية وتركب الشرطية منها وتقديم المركب من الشرطيتين المتصلتين على سائر اقسام الشرطي لظهور لظهور حق الشرط واداته في كل من جزئيه وتقديم المركب من المنفصلتين على ما بعده لكون جزئيه من جنس واحد كالمركب من المتصلتين وتقديم المركب من الحملية والمتصلة على ما بعده لتركيبه من احد جزئي الحملي واحد جزئي المتصلة وبساطة الحملية وظهور معنى الشرط في المتصلة وتقديم المركب من الحملية والمنفصلة على ما بعده لمناسبة في حد جزئيه وبساطة الحملية وبيان هذا مختص بالقياس البسيط ١٢

[2] قوله اللزوميتان الخ قال شريف الجرجاني قد يورد على الشكل الاول من اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا ويجاب عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لا شئ من العدد بالاثنين الفرد وتنعكس الى لا شئ من الاثنين الفرد بعد فليس كل فرد عددا لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص يكون عن بعض افراد الاعم ان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام على من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلابد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء انتهى ١٢

[3] قوله منفصلتين الخ هذا القسم ايضا على ثلثة اقسام لان الشركة بين مقدمتيه اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع من هذه الاقسام هو القسم الثاني ١٢

[4] مثال العكس مثال الاصل وكل انسان حيوان وكلما كان حيوانا فهو جسم فينتج كل انسان جسم ١٢

جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم الى متساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حملية كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض او اسود

قال واما القياس فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

ك قوله واما ان يتركب الخ هذا هو القسم الرابع من الشرطى وهو على قسمين لانه اما منتج لحملية واحدة وهو القياس المقسم اولا وهو غيره وعدد الحمليات فى القياس المقسم لابد ان يساوى عدد اجزاء الانفصال وفى غيره يساوى عدد اجزاء الانفصال وقد يكون اكثر منها وقد يكون اقل منها والحصر فى الاقل والمساوى على ما وقع من بعض ليس على ما ينبغى والمنفصلة المستعملة فى القياس المقسم يجب ان تكون موجبة كلية حقيقية او مانعة الخلو والتاليفات فيه لا ينتج الا حملية واحدة والمنفصلة المستعملة فى غيره يجوز ان يكون مانعة الجمع وسالبة ايضا والتاليفات فيه ينتج نتائج متعددة كل منها مغايرة للاخر كما او لا يكون كل منها مغايرة للاخرى وتنتجه اما مانعة الجمع او مانعة الخلو على ما بينوا فى محل يليق به والاشكال الاربعة تنعقد فى كل من هذين القسمين ايضا ١٢ صادق رح ك قوله كقولنا كل عدد الخ مثال العكس واما مثال كون الحملية صغرى والمنفصلة كبرى فقولنا كل زوج منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين اما زوج الزوج او زوج الفرد فكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ١٢ ك قوله او بالعكس الخ بان يكون المتصلة صغرى القياس والمنفصلة كبرى القياس ١٢ ك قوله كقولنا كلما كان الخ قال فى الحاشية هذا مثال لكون المتصلة صغرى واما مثال كونها كبرى فكقولنا هذا الشئ اما جماد او متحرك وكلما كان هذا الشئ متحركا كان حيوانا فهذا الشئ اما جماد او حيوان وانما اقتصر الشارح رح على امثلة العكس وترك امثلة الاصول فى جميع اقسام الشرطى لان العكوس مطبوعة عن تلك الاقسام بالنسبة الى الاصول انتهى ١٢ ك قوله القياس الاستثنائى الخ وهو ما يشتمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة والنقيض لا يجوزان يكون نفس احد المقدمتين والا لم تكن النتيجة اللازمة من القياس مغايرا للكل واحد من مقدماته وهو باطل بل جزءها هكذا قال السيد فى شرحه نقل فى الجديدة مثل هذا ١٢

لکن النهار لیس بموجود فالشمس لیست بطالعة وان کانت منفصلة حقیقیة فاستثناء عین احد الجزئین ینتج نقیض الاٰخر واستثناء نقیض احدهما ینتج عین الاٰخر اقول لما فرغ عن بیان القیاس الاقترانی شرع فی بیان القیاس الاستثنائی فنقول القیاس الاستثنائی مرکب دائما من مقدمتین احداهما شرطیة والاخری وضع احد جزئیها ای اثباته او رفعه لیلزم وضع الجزء الاخری اثباته او رفعه سواء کانت متصلة او منفصلة اما ان کانت متصلة فلقولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود لکن الشمس طالعة ینتج ان النهار موجود ولو قلنا لکن النهار لیس بموجود ینتج ان الشمس لیست بطالعة وان کانت منفصلة فلقولنا دائما اما ان یکون العدد زوجا او فردا لکن هذا العدد زوج ینتج انه لیس بفرد ولو قلنا لکنه لیس بزوج ینتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطیة الموضوعة فی القیاس الاستثنائی ان کانت متصلة فاستثناء عین

لہ قولہ احداهما شرطیة الخ قال تنویر المحققین فی شرحه والمقدمة التی یکون النتیجة جزء منها تکون شرطیة لا محالة فالقیاس الاستثنائی یکون مرکبا من مقدمتین انتهی اقول وجه کون المقدمة التی یکون النتیجة جزء منها شرطیة ان الضرورة شاهدة بان النتیجة قضیة بالفعل وهی انما تحصل جزء من الشرطیة لکون طرفیها قضیة بالقوة القریبة من الفعل لا جزء من الحملیة لانها ترکب من مفردین بالفعل او بما لقوة هکذا احقق صاحب الجدیدة فی کتابه ۱۲

لہ قولہ والاخری وضع احد جزئیها الخ وتسمی هذه المقدمة وضعیة او رفعیة ۱۲

لہ قولہ اما ان کانت متصلة الخ یعنی ان کانت متصلة ینتج استثناء عین المقدم عین التالی لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقیض التالی ینتج نقیض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا ینتج استثناء عین التالی عین المقدم واستثناء نقیض المقدم نقیض التالی لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم عدم اللازم لجواز ان یکون اللازم اعم فمتی قولنا کلما کان هذا انسانا فهو حیوان لا ینتج وضع الحیوان وضع الانسان لانه لا یلزم من کونه حیوانا ان یکون انسانا بل یجوز ان یکون فرسا او غیره ولا رفع الانسان رفع الحیوان لجواز ان لا یوجد انسان ویوجد الحیوان فی ضمن الفرس وغیره کذا فی شرح السید السند رحمه الله تعالی ۱۲

المقدم ينتج عين التالى والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم (وهو التالى ١٢ وهو المقدم ١٢) فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا (وهو نقيض المقدم ١٢) كما رأيته فى المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اى احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما كما رايته فى المثال فعليك بالتامل فى المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك البحث بكماله فى المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولة قال البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين اما اليقينيات فاقسام احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات

قوله والا لزم الخ اى وان لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالى ١٢ قوله والا لزم الخ قال مولانا الصادق رح اشارة الى ان الاستدلال فى الاتصالى استدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم او بعدم اللازم على عدم الملزوم كما ان الاستدلال فى الانفصالى كذلك بل يمكن ارجاع الاستثنائى الى الاقترانى فان حاصل الاتصالى مثلا ان وجود النهار واقع لانه قد وقع ملزومه وهو طلوع الشمس وكل ما وقع ملزومه فهو واقع فوجود النهار واقع وان طلوع الشمس ليس بواقع لانه لو يقع لازمه وهو وجود النهار وكل ما يقع لازمه فهو ليس بواقع فطلوع الشمس ليس بواقع وحاصل الانفصالى مثلا ان زوجية العدد واقعة لانه لو يقع بينه وبينها منع الخلو وهو الفردية وكل ما يقع بينه وبينها منع الخلو فهو واقع فزوجية العدد واقعة وان فردية العدد ليس بواقع لانه قد وقع بينه وبينها منع الجمع وهو الزوجية وكل ما وقع بينه وبينها منع الجمع فهو ليس بواقع ففردية العدد ليس بواقع انتهى ١٢ قوله هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية الخ قال شريف الجرجان تغمده الله بالغفران وقد عرفت من هذا حكم مانعة الجمع والخلو كقولنا هذا الشئ اما ان يكون شجرا او حجرا لكنه شجر ينتج انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء نقيض احد جزئيها عين الآخر لجواز الخلو وكقولنا هذا الشئ اما ان لا يكون شجرا او حجرا ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين نقيض الآخر لجواز الجمع انتهى ١٢ قوله كمنطق الشفاء ومنطق الاشارات وشروحه وشرح المطالع ١٢

كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلوٰة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر فى الذهن هو الانقسام بمتساويين

اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التى يجب استحضارها عند الخوض فى شئ من العلوم البرهان وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشئ بانه لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال وقوله لا يمكن الا ان يكون كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون كذا لكن ليس مطابقا للواقع فى نفس الامر وقوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد لان الاعتقاد فيه لا عن دليل فيمكن

لـه فهو ينتهى ان محمد اصلى الله عليه وسلم نبى ١٢ لـه قوله من الاصطلاحات الخ اعلم ان القياس على قسمين احدهما القياس من حيث الصورة وثانيهما القياس من حيث المادة لما فرغ المصنف عن بيان القسم الاول شرع فى بيان القسم الثانى وسمى بالصناعات الخمس ايضا وانما قدم مباحث الصورة مع ان المادة مقدمة على الصورة بناء على ان النظر اولا انما يقع على صورة الشئ ثم على مادته هكذا احقق صاحب الجديدة فى كتابه ١٢ لـه قوله وهو يرسم بانه قياس الخ انما كان هذا التعريف رسما كانه تعريف بالغاية وهو انتاج اليقين وغاية الشئ خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم ١٢ لـه قوله من مقدمات الخ قال مولانا الصادق رحمه الله المقدمة اليقينية ما كان التصديق المتعلق بها يقينيا واعلم ان البرهان لا يختص بقياس الاقترانى بل قد يكون استثنائيا لكن تقسيمهم اياه الى اللمى والانى وتفسيرهم اللمى بما يكون الحد الاوسط فيه علة موجبة للنسبة المذكورة فى الذهن فقط يدل على اختصاصه بالاقترانى الا ان يراهما بالحد الاوسط فى الاصغر والاكبر فى تعريفهما ما يعمهما وما يجرى مجراهما فتامل انتهى ١٢ لـه للقياس الاقترانى والاستثنائى الاتصالى والانفصالى ١٢ لـه قوله واليقين هو الاعتقاد الخ قال صاحب الجديدة هذا هو حقيقة اليقين لكونه اعتقادا بسيطا الا انه اذا لوحظ مفصلا يرجع الى اعتقادين كما قالوا هو اعتقاد الشئ بانه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الا كذا فان الجزم عبارة عن الاعتقاد الثانى اى عدم تجويز العقل نقيض الاعتقاد كما اشار اليه بقوله الخالى عن تجويز النقيض انتهى ١٢ السيد محمد حسين البخارى الجيلانى وهى لـه قوله اعتقادا مطابقا الخ والمراد من الواقع اما نفس الامر والامور الواقعة فيها وانما قيد به ليخرج الجهل المركب لانه ايضا عبارة عن الاعتقاد الجازم لكنه غير مطابق للواقع وبعض التقليد هو ايضا اعتقاد الجازم بالغير الثابت مطابقا كان للواقع اولا لكن الحصر فى المطابق للواقع هكذا احقق مولانا الصادق رح ١٢ السيد محمد حسين البخارى الجيلانى وهى لـه قوله غير ممكن الزوال الخ بهذا الاخراج ما بقى من التقليد هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير الثابت ١٢ صادق رح لـه قوله وهو اعتقاد الراجح الخ اى وهو الاعتقاد بنسبة مع تجويز جانب نقيضها تجويزا مرجوحا فلا يصدق عليه انه لا يمكن ان يكون الا كذا الامكان وقوع طرف آخر وهو الطرف المرجوح امكانا واقعيا ١٢

له قوله واما اليقينيات الخ قال صاحب الجديدة يريد ان اليقينيات الضرورية التي هي المبادي الاول للنظريات واصولها اقسام كثيرة والا فاليقينيات قد تكون نظريات منتهية الى الضروريات والقياس المركب منها برهان كالمؤلف من الاقسام المذكورة واتما لم يقل ستة اقسام كما هو مشهور عند الجمهور اشارة الى الاختلاف الواقع فيها فصاحب المواقف ضم لما المذكورات قسما سابعا وهو الوهميات في المحسوسات فان احكام الوهم في المحسوسات صادقة نحو كل جسم في جهة بخلاف حكمه في المعقولات الصرفة والموجودات فانه يقيس الغائب على الشاهد فيقع في الغلط نحو كل موجود لا بد ان يكون في مكان وجهة و منهم من ثلث القسمة وحصر الضروريات في الاوليات والحسيات والوجدانيات بل في الاوليين ادراجا للباقي فيهما الفطريات في الاوليات بقربها منها كما ستعرف والبواقي في الحسيات لان الحس الظاهر او الباطن مدخل في كل منهما كما سيجئ انتهى ١٢ السيد محمد حسين الجلالي الجيلاوهني له قوله بمجرد تصور الطرفين الخ اي من حيث انهما طرفان فيشمل تصور النسبة والمراد بتصور الطرفين ما هو مناط الحكم اعم من ان يكون بطريق البداهة او بطريق الكسب النظري والحاصل ان الحكم فيه لا يتوقف بعد حصول تصور الطرفين على ما هو مناط الحكم على شئ آخر الا بشرط سلامة الغريزة وعدم مدخلية الفطرة بما يضاده ١٢ له من البصر والسمع والشم والذوق واللمس و تسمى حسيات ١٢ صادق له قوله او الباطنة الخ من الحس المشترك و الخيال والوهم والحافظة والمتصرفة وتسمى وجدانيات ١٢ صادق رح له قوله النار محرقة الخ هذان مثالان للحسيات والحكم في الاول بمدخلية الباصرة وفي الثاني بمدخلية اللامسة ١٢ صادق رح له قوله لنا غضبا و خوفا الخ هذان مثالان من الوجدانيات والحكم فيها بمدخلية الواهمة لان كلا من الغضب والخوف من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات حكمها

زواله وآما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي مايحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي مايحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا النار محرقة والشمس مشرقة و قولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي مايحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدات الكثيرة ومنها حدسيات وهي مالا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النوريه بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي مايحكم العقل فيه بجزم الحكم بواسطة السماع

ليس الا الواهمة فلو بدل احد المثالين الاخيرين بما يكون الحكم فيها بمدخلية الحس الاخر من الحواس لكان اولى ١٢ صادق ط قوله ومنها مجربات الخ قال في شرح الاشارات ان التجربة قد تكون كلية وذلك عند ما يكون تكرر الوقوع بحيث لا يحتمل معه اللاوقوع وقد تكون كثيرة وذلك عند ما يكون ترجح طرف الوقوع بمعنى تجويز اللاوقوع واعلم ان منهم من قال ان المجربات و الحدسيات لا تقوم حجة على الغير ومنهم من قال ان المواترات ايضا كذلك وظني ان المشاهدات ايضا كذلك لان احتمال عدم حصول الجزم للغير مشترك بين الكل ١٢ ك قوله ومنها حدسيات الخ قال شريف المحققين في شرحه والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب بحيث يحصل المبادي مع المطالب دفعة واحدة انتهى ١٢ ل كالهلالية الى البدرية (ص ٦٢ ير)

(بقیہ ص٦١) ثم الی التناقص منها الی المحاق ١٢ ۱ قولہ قربا و بعدا الخ قال مولانا النور علی فی حاشیۃ ذلک الکتاب و ذلک لان القمر کرۃ یضئ احد وجهیها بالغیر و یظلم وجهها الآخر بالذات و اظهر وجهها المظلم تارۃ کما عند الاجتماع ای اجتماع القمر مع الشمس فی دقیقۃ واحدۃ من درجۃ برج لانه کلما استقص بعده عن الشمس اضمحل ضیاؤه او انتقص نوره حتی اذا قرب جدا بحیث اجتمع معها و هو المحاق لم یر اصلا و کلما بعد منها ازداد نوره حتی اذا بلغ الاستقبال و هو کونه فی البرج السابع من البرج الذی فیه الشمس مساویا لها فی الدرجۃ و الدقیقۃ کمل ضیاءه و هو البدر فعلم بهذا ان نوره مستفاد من نورها انتهی ١٢

۱ من جمع کثیرا ستحال العقل تواطئهم علی الکذب کالحکم بان النبی علیه السلام ادعی النبوۃ و اظهر المعجزۃ علی یده و منها قضایا قیاساتها معها و هی ما یحکم العقل فیه بواسطۃ امر حاضر لا یغیب عن الذهن عند تصور الطرفین کقولنا (ای طی فی القضیۃ) الاربعۃ زوج بسبب وسط حاضر فی الذهن و هو انقسامه بمتساویین و الوسط ما یقترن بقولنا لانه حین یقال لانه (ظرف یقترن ١٢) کذا و کذا قال و الجدل قیاس مؤلف من مقدمات مشهورۃ و الخطابۃ قیاس مؤلف من مقدمات مقبولۃ من شخص معتقد فیه او مظنونۃ و الشعر قیاس مؤلف من مقدمات متخیلۃ تنبسط منها النفس نحو الخمر یا قوتیۃ سیالۃ او تنقبض نحو العسل مرۃ هوعۃ و المغالطۃ قیاس مؤلف من مقدمات کاذبۃ شبیهۃ بالحق او مقدمات وهمیۃ کاذبۃ و العمدۃ هو البرهان لا غیر و لیکن هذا آخر الرسالۃ اقول من الاصطلاحات المنطقیۃ المذکورۃ الجدل و هو (فی کتاب ایساغوجی ١٢) قیاس مؤلف من مقدمات مشهورۃ کالمقدمات التی ذکرناها فی الیقینیات و الغرض من ترتیبها الزام الخصم و هو ظن و منها الخطابۃ و هو (و هی الثالث من الصناعات الخمس ١٢)

۱ قولہ من جمع کثیر الخ قال فی الصادقیۃ و اختلفوا فی عدد هؤلاء علی اقوال و الحق انه لا یشترط تعیین العدد فی المخبرین علی ما ظن بل مصداق التواتر حصول الیقین بخبر من اخبروا ١٢ انتهی السید محمد حسین البخاری الجیلانی و هنی ۲ قولہ قیاساتها معها الخ و تسمی قضایا قیاساتها القیاس و المراد بالمعیۃ المعیۃ الزمانیۃ فلا ینافی التقدم الذاتی و المراد بالقیاسات القیاسات الحقیۃ و انما سمیت القیاسات الخفیۃ قیاسا لان من شانها ان تصیر قیاسات اذا لوحظت تفصیلا تامل ١٢ صادق رحمۃ الله علیه ۳ قولہ لا یغیب عن الذهن الخ قال السید السند و لذا لو قیل لو قلت ان الاربعۃ زوج تقول علی الفور لانه منقسم بمتساویین ١٢ السید محمد حسین البخاری الجیلانی و هنی ۴ قولہ و هو الانقسام بمتساویین الخ فان الذهن یرتب فی الحال ان الاربعۃ منقسمۃ بمتساویین و کل ما کان کذلک فانه زوج فالاربعۃ زوج ١٢ یکروزی ۵ قولہ مقدمات مشهورۃ مفید للتصدیق لا یعتبر فیه الحقیۃ و عدمها بل عموم الاعتراف ١٢ ۶ قولہ الزام الخصم الخ و لذا قد یترکب الجدل من مقدمات مسلمۃ فیما بین الخصمین سواء کانت مشهورۃ او غیر مشهورۃ و تعریف الشارح لا یشمله و الاولی ادخال هذا القسم ایضا لکونه عمدۃ الاقسام الجدل ١٢ ۷ قولہ الخطابۃ الخ بفتح الخاء لغۃ خطیبی کودن سمی هذا القیاس بها لان اکثر ما یستعملها الخطباء و الوعاظ ١٢

قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او مفيد التصديق الغير الجازم ١٢ كالانبياء والصلحاء ١٢ مظنونة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امورمعاشهم كلمة او ملخص المقلو ١٢ كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات صغير لتخييل المشابه للتصديق ١٢ تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة انبسطت النفس ورغبت فى شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت كالياقوت حمراء اى مؤلف من التخييلات والجريان ١٢ اى مغثية ١٢ النفس وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما مايكون من جهة الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوشة موصوف ١٢ صفة ١٢ على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة واما مايكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو هذا شكل ثالث ١٢ انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس اعلم ان ماعليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما عطف تفسيرى يعنى الاعتماد ١٢ هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية وليكن هذا اخر ماكتبناه من الاوراق لايضاح مافى كتاب ايساغوجى

له قوله من مقدمات مقبولة المقبولات هى القضايا التى توخذ من يعتقد فيه ويوثق به اما الامر سماوى كالمعجزات والكرامات من الانبياء عليهم السلام والاولياء الكرام واما الاختصاصه بمزيد عقل ودين كالعلماء والصلحاء والزهاد او كاذبة مشهورة او غيرمشهورة مسلمة او غير مسلمة وقد يعد منها ما اعتقد العقل بسبب اشتهارة بين الناس كالمثل السائر ١٢ له وهو النوع الرابع من الصناعات الخمس ١٢ له مخيلة مؤثرة فى النفس بسطا وقبضا ١٢ له قوله والعسل مرة المهوعة اعلم ان لفظ العسل مؤنث سماعى وبذكر كما يلوح من الرسالة لابن كمال ياشا استاذ الشيخ ابن الحاجب وغيرها فخبره حينئذ بالتاء على الاول وقد ورد فى التنزيل عسل مصفى على الثانى ١٢ له وهى الخامس من الصناعات الخمس ١٢ له مفيد للتصديق الجازم الغير الحق ١٢ له قوله شبيهة بالحق اى شبيهة بالمقدمات الحقة كالاوليات او بالمشهورات اى يحكم العقل بها على ظن انها منها للاشتراك بينهما اما بحسب اللفظ كقولك هذا زوج مشيرا الى زوج وكل زوج منقسم بمتساويين فهذا منقسم بمتساويين واما بحسب اخذ ما بالعرض فى مقام بالذات كما يقال جالس للسفينة متحرك وكل متحرك منتقل من مكان الى مكان آخر فجالس السفينة منتقل الى مكان آخر ١٢ له قوله اما من جهة الصورة الخ قال فى الحاشية وهو ان لايكون على هيئة منتجة لاختلاف شروط بحسب الكيفية او الكمية ككون صغرى الشكل الاول سالبة او الكبرى جزئية ١٢ منه السيد محمد حسين البخارى الجيلانى ٩ له ويسمى الفساد من جهة المادة ١٢ له قوله اما مايكون من جهة الصورة الخ وهو ان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو اما مصادرة على المطلوب او تستعمل فيه المقدمات الكاذبة على انها صادقة

تشابههما اياها من حيث اللفظ والمعنى وانما كان الفساد فى هذا المثال من جهة الصورة لانه اريد بالفرس فى الصغرى صورة الفرس وفى الكبرى الفرس الحى فلم يتكرر الاوسط ١٢ السيد محمد حسين البخارى الجيلانى وهو غفر الله ذنوبه وستر عيوبه منه قوله من المقدمات اليقينية الخ قال فى الصادقية المراد يكون البرهان مركبا من مقدمات يقينية ان تكون احدى مقدماته يقينية سواء كانت الاخرى ايضا يقينية اولا هكذا فى كل صناعة انتهى ١٢

صورۃ ما قرظہ البحر الزخار زینۃ الدھور والاعصار محی رسوم الاقدمین بعدھا المطمس محیی آثار الاسلاف فی بعدھا الاندرس لما انتصب نفسہ الشریفۃ لتعلیم العلوم والمعارف ما وقف احد علی تجریدات الحواشی والمواقف حبر العلوم العقلیۃ والنقلیۃ بحر الفنون الحکمیۃ والتعلیمیۃ صدر المدرسین مولانا المولوی **محمد ماجد علی** ادام اللہ اظلال فیوضہم علی رؤس المستفیدین

نحمدک حمدا لا یحد ولا یرسم ونشکرک شکرا لا یقاس ولا یرسم ھو المنعم الذی لا یتصور عد آلائہ والمکرم الذی نصدق بنعمائہ ونصلی ونسلم علی من ارسلہ حجۃ وبرھانا وعلی آلہ واصحابہ الذین جعلھم ظھیرا ومعوانا وبعد فانی رأیت ھذہ الحاشیۃ علی بعض الاقوال فوجدتھا تروی الغلیل من الطالبین ویترای العلیل من الراغبین تزیل ظلمۃ الحجب والغواشی وتغنی الناظرین عن الاطراف والحواشی فوائدھا شریفۃ وفوائدھا الطیفۃ ولطائفھا مجیبۃ ومطالبھا غریبۃ فیھا تقریر قواعد الفن وتحریر معاقدہ وتفسیر مقاصد الکتاب وتکثیر فوائدہ کیف وقد الفھا المجیب الاعظم والشفیق الاکرم الفاضل الجلیل والعالم النبیل السید **محمد حسین** البخاری الچیلاوھنی وآخر دعوانا ان الحمد للہ رب العلمین والصلوۃ والسلام علی سید المرسلین وعلی آلہ واصحابہ اجمعین ۱۲ راقم الحروف ماجد علی۔

صورۃ ما قرظہ من ھو مرجع علماء الزمان اکمل کملاء الدوران البحر العلامۃ النحریر الفھامۃ مولانا المولوی **شاہ محمد** سلمہ اللہ الصمد اتل کوئی دامانی بای لسان وذرع احمدک یا من اعیت عقول الخول فی ادراک کنھک واعجزت اللسان فی حمدک انت الذی ابدعتنا من کتم اللیس الی الایس وبای بال وجنان اشکرک یا من اغرقتنا بنعمائک اشاملۃ وآلائک الکاملۃ اللھم انا نستغفرک من نقل الخطوت الی خطط الخطیئات ونسئلک منک توفیقا قائدا الی الرشد وقلبا متقلبا مع الحق وسمعا منقلبا من الباطل الی الحق ولسانا محلیا بالصدق ونطقا مؤیدا بالحجۃ واصابۃ ذائدۃ عن الزیغ وبصرا ابصر بھا حق المعرفۃ وبصیرۃ ندرک بھا عرفان المعرفۃ ونمیز ونفلق بھا الھدایۃ اللھم فحقق لنا ھذہ المنیۃ واتلنا ھذہ البغیۃ ونصلی علی رسولک الکریم الذی ھو خیر البشر الشفیع فی یوم الحشر مجلیا ومصلیا علیہ وعلی آلہ واصحابہ الذین ورد فی حقھم اصحابی کالنجوم بایھم اقتدیتم اھتدیتم وبعد فیقول العبد المفتقر الی عفو غنی الصمد المدعو بشاہ محمد صانہ الصمد عن شر حاسد اذا حسد اثل کوئی مولدا ودامانی وطنا لما رأیت ھذہ الحاشیۃ السماۃ بالقول المعقول لحل ما فی حاشیۃ قال اقول فوجدتھا تروی الصدی وتحلی الطوی التی اصلھا ثابت وفرعھا فی السماء لا یخفی شانھا ووثاقۃ برھانھا واشتمالھا علی تحقیقات مضبوطۃ والظوائھا علی تدقیقات مکلۃ موضوعۃ وتعلیقات رشیقۃ وتقریرات شریفۃ کیف لا وقد الفھا العالم النحریر والماھر الفائق فی عصرہ علی اوانہ الممتع عزیزی کالانسان للانسان والمحب مقلتی ومھجتی والمرکز ذرعی اعنی الصدیق المولوی السید **محمد حسین** البخاری الچیلاوھنی صین عن الحین والشین فی الملوین والحمد للہ رب العلمین والصلوۃ والسلام علی سید المرسلین وآلہ واصحابہ اجمعین

تصحیح کنندہ ابو معاویہ محمد سعید ضیاء مدرس جامعہ عبیدیہ رحمانیہ محلہ قمر آباد ملتان — خلت علی کاتب گراس منڈی